

**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي
(1957-2020)**

**American Foreign Policy towards Iran about Its
Nuclear Program (1957-2020)**

إعداد:

قدر محمد الفايز

إشراف:

الدكتورة ريما لطفي ابو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

حزيران 2021

تفويض

أنا قدر محمد الفايز، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا إلى المكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: قدر محمد الفايز.

التاريخ: 2021 / 07 / 02.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي
(1957-2020).

للباحث: قدر محمد الفايز.

وأجيزت بتاريخ: 09 / 06 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. عبدالقادر محمد الطائي	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. ريماء لطفي أبو حميدان	مشرقة	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. وليد عبدالهادي العويمر	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة مؤتة	

شكر وتقدير

الحمد لله على تمام نعمته حمداً كثيراً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي من عليّ بإتمام كتابة هذه الرسالة، ثم الشكر والامتنان للدكتورة ريماء لطفي أبو حميدان لتفضلها بالأشراف على هذه الرسالة ولما بذلته من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وعلى ما قدموه من جهد ووقت في تقويم وتصويب هذه الرسالة.

الباحث

الإهداء

إلى من كان خير قدوة أقتدي بها في الحياة ... إلى روح والدي العزيز
إلى من أضاءت لي طريق النجاح ... رفيقة الدرب إلى روح والدتي العزيزة
إلى من جعلوا حياتي بوجودهم أجمل ... إخوتي وأخواتي
إلى زوجتي الغالية وفلذات أكبادي أولادي (سطم ورعد)
إلى كل من ساندني ودعمني في حياتي العلمية والعملية.

الباحث

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
ب.....	تفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	الملخص باللغة العربية
ي.....	الملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1.....	المقدمة
3.....	مشكلة الدراسة
3.....	أسئلة الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
4.....	فرضية الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
5.....	حدود الدراسة
6.....	مصطلحات الدراسة
8.....	الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	أولاً: الإطار النظري
11.....	ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة
24.....	مناهج الدراسة
28.....	هيكلية الدراسة

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني

31.....	المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني قبل الثورة الإسلامية
38.....	المبحث الثاني: تطوّر البرنامج النووي الإيراني في عهد الثورة الإسلامية 1979
49.....	المبحث الثالث: دوافع جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك الطاقة النووية

الفصل الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

- المبحث الأول: المواقف الدولية حيال البرنامج النووي الإيراني 57
- المبحث الثاني: المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني 65
- المبحث الثالث: المعاهدات والاتفاقيات والتفاهات الإيرانية الدولية حيال برنامجها النووي 73

الفصل الرابع: ثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران

- المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية 85
- المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية 89
- المبحث الثالث: السياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني 93
- المبحث الثالث: تأثير السياسة الخارجية الأمريكية دولياً على البرنامج النووي الإيراني 102

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

- الخاتمة 108
- الاستنتاجات 111
- التوصيات 113
- قائمة المراجع والمصادر 114

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي 1957-2020

إعداد:

قدر محمد الفايز

إشراف:

الدكتورة ريماء لطفى ابو حميدان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران في ضوء برنامجها النووي وقد تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج كالمنهج الوصفي التحليلي ومنهج اتخاذ القرار ومنهج تحليل النظم. لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول نظراً للملفات المتعلقة بالدراسة والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على السياسة الخارجية الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني. فقد تناول الفصل الأول من الدراسة المقدمة ومشكلة الدراسة والدراسات السابقة كما تناول الفصل الثاني، أما الفصل الثالث فقد تناول البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشاه محمد رضا بلهويوحتى يومنا هذا، وتناول الفصل الثالث المواقف الدولية والإقليمية من الملف النووي الإيراني وبشكل خاص مواقف الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والموقف التركي والموقف الإسرائيلي ومواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي، وتناول الفصل الرابع السياسة الأمريكية اتجاه برنامج إيران النووي كما تناول الفصل الخامس الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تحولت من التعاون والصداقة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي إلى العداء في عهد جمهورية إيران الإسلامية، كما توصلت إلى ثبات السياسة الخارجية الأمريكية خلال مختلف الإدارات الأمريكية باستثناء إدارة الرئيس ترمب، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف بين موقف الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين من البرنامج النووي، والموقف العدائي من الكيان الصهيوني.

كما توصلت إلى أن الملف النووي الإيراني يشكل أحد أهم قضايا الصراع الأمريكي الإيراني وأن أمريكا تكيل بمكيالين إذ أن هناك دولاً أخرى في المنطقة تمتلك السلاح النووي ولم تقف الولايات المتحدة مثل هذا الموقف معها، كما توصلت إلى أن السياسة الخارجية التركية اتخذت موقفاً منحازاً إلى إيران من حيث حقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية.

وأوصت الدراسة بأن تحاول إيران إقناع العالم بأحقيتها في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية لتفادي تصعيد الصراع مع الولايات المتحدة كما أوصت بأن هناك ضرورة ماسة لإعادة الاتفاق الموقع عام 2015 إلى حيز التنفيذ من خلال استكمال المفاوضات التي تجري حالياً بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، إيران، البرنامج النووي، الولايات المتحدة الأمريكية.

**American Foreign Policy towards Iran towards Iran About its Nuclear
Program (1957-2020)**

Prepared by:

Qader Mohammad Al-Fayez

Supervised by:

Dr. Rima Abu Hmaidan

Abstract

The study aimed to identify US foreign policy towards Iran about its nuclear program. The study problem is to identify US foreign policy towards Iran. The study used several approaches, such as descriptive and analytical approach, decision-making approach and systems analysis approach. To achieve study objectives, the study was divided into several chapters in view of files related to the study that positively or negatively affect the US foreign policy towards the Iranian nuclear file. The first chapter addressed the study problem and previous studies. The second chapter addressed the Iranian nuclear program from Shah Muhammad Reza Bahlwi era until now and the third chapter addressed international and regional positions on the Iranian nuclear file, in particular, positions of China. The fourth chapter addressed the US foreign policy towards Iran newclear program. The fifth chapter addressed the conclusion, conclusions and recommendations. The study found concluded that US foreign policy has shifted from cooperation and friendship during the reign of Shah Muhammad Reza Pahlavi to hostility in Islamic Republic era. It also concluded the stability of US foreign policy during the various US administrations with the exception of President Trump's administration, and the study concluded that there is a difference. Between the position of the European Union, Russia and China on the nuclear program and the hostile attitude towards Zionist entity.

It also concluded that the Iranian nuclear file constitutes one of the most important issues of the US-Iranian conflict, and that America is using double standards, as there are other countries in the region possessing nuclear weapons and the United States did not stand such a position with it. It also concluded that the Turkish foreign policy took a biased attitude towards Iran in terms of its right to own peaceful nuclear energy.

The study recommended that Iran try to convince the world of its right to possess nuclear energy for peaceful purposes in order to avoid an escalation of the conflict with the United States. It also recommended that there is an urgent need to return the agreement signed in 2015 to implementation by completing the negotiations currently taking place regarding the Iranian nuclear program Keywords: Foreign Policy, Iran, Nuclear Program, and United States of America.

Keywords: Foreign Policy, Iran, Nuclear Program, United Stats of America.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تشكل السياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية أحد عناصر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، ويعود ذلك نتيجة وجود المصالح الأمريكية في المنطقة. وتنطلق السياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية من افتراض مفاده ان الأخيرة تقف حائلاً دون تحقيق غالبية الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط ككل أو الخليج العربي بشكل خاص، ولا سيما ان جمهورية إيران الإسلامية تمتلك المقومات العسكرية والجغرافية. كما ان جمهورية إيران الإسلامية تسعى لتصبح قوة اقليمية لها وزن وذلك من خلال سعيها لإمتلاك الطاقة النووية. وعلى الرغم من زوال الخطر الشيوعي في بداية التسعينات بعد تفكك الإتحاد السوفياتي السابق إلا ان السياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية لم تتغير لان الأخيرة تمثل بالنسبة للولايات المتحدة تحدياً تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتعامل مع جمهورية إيران الإسلامية وفقاً لأسس ومبادئ ومحددات معينة للحد من تأثير جمهورية إيران الإسلامية على المصالح الأمريكية أو الإضرار بحلفائها في المنطقة. (Hill, 2003: 466)

وتجدر الإشارة إلى ان الملف النووي الإيراني يشكل موضوعاً يثير بشأنه الجدل في اروقة السياسة الدولية، فجمهورية إيران الإسلامية تصر على ان برنامجها النووي سلمي ويسير وفقاً للالتزامات جمهورية إيران الإسلامية الواردة في الاتفاق النووي، بينما ترى إدارة ترامب على أن البرنامج ما هو إلا بداية للتسلح النووي. وتجدر الإشارة إلى ان التطورات المتعلقة بالملف الإيراني

النووي تحدث يومياً وعلى الاخص بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي. ويتضح من الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني الازدواجية في أسلوب تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع انتشار الأسلحة النووية في الكثير من دول العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. إذ ان الولايات المتحدة الأمريكية ترفض البرنامج النووي الإيراني وتشن حملة شعواء عليه وتغض النظر عن البرنامج النووي الإسرائيلي. كما ان موقفها هذا يشكل امتداد لموقفها المعادي الذي تبنته تجاه جمهورية إيران الإسلامية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وقد تزايدت حدّة النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث رفضت إدارة بوش الابن أي حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية واتبعت استراتيجية هدفت من ورائها الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي (Quillan, 2002: p17).

وقد نهجت إدارة باراك أوباما سياسة الشد والجذب في تعاملها مع الملف النووي الإيراني فقد عملت على حشد التوافق الدولي لتصعيد العقوبات الدولية بحق جمهورية إيران الإسلامية، وأكد أوباما في الوقت نفسه على حق جمهورية إيران الإسلامية في امتلاك الطاقة النووية السلمية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. وخلال ولاية أوباما الثانية حدث تقارب بين واشنطن وطهران بشكل سريع، وفي 14 تموز 2015 تم التوقيع على الاتفاق النووي وبموجب الاتفاق ألغت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية العقوبات ذات العلاقة بالبرنامج النووي وتم الإفراج عن أموال جمهورية إيران الإسلامية المجمدة. إلا ان الأوضاع تغيرت بعد وصول ترامب إلى الحكم، حيث أعلن في شهر أيار 2018 انسحاب بلاده من الاتفاق النووي واعاد فرض العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران. وقد ردت إيران على تصاعد موجة العقوبات الأمريكية بانها ستستأنف تخصيص اليورانيوم وتتجاوز الحد المتفق عليه في اتفاق فيينا النووي والمحدد في 3.67%. وأكدت

رفضها لمثل هذه العقوبات ورفضت دخول أي مفاوضات ما دامت العقوبات قائمة. (الرشدان والخماش، 2017: 67)

مشكلة الدراسة

ساهمت مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية في تحديد معالم الدراسة وتوجيهها، وتتحصر المبررات الذاتية في اهتمام الباحث بدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، فاختيار الموضوع في بناء رؤية علمية باعتبار جمهورية إيران الإسلامية قوة إقليمية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تواجه ضغوطاً قوية من قبل الولايات المتحدة تحت ذريعة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنّ من مبررات اختيار الموضوع اهتمام الباحث بالدراسات الإستراتيجية أما المبررات الموضوعية فتتمثل في السياسة الخارجية الأمريكية ونهجها تجاه موضوع الملف النووي الإيراني، أضف إلى ذلك محاولة إيران أن تصبح مركزاً لصنع القرار في المنطقة، والجدال القائم حول الأغراض الحقيقية للبرنامج الإيراني.

وتهدف السياسة الخارجية الأمريكية إلى تقييد الانتشار النووي والحد منه في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص لما لهذه المنطقة من خصوصية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وتتلخّص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما المرتكزات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران في ظل البرنامج النووي الإيراني؟

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مراحل تطوّر البرنامج النووي الإيراني؟
2. ما الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني؟
3. ما هي مواقف الدولية والإقليمية حيال البرنامج النووي الإيراني؟
4. ما تأثير للسياسة الخارجية الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مراحل تطوّر البرنامج النووي الإيراني والاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة.
- بيان الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني.
- تحديد المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني.
- بيان أسس وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني.
- بيان تأثير السياسة الخارجية الأمريكية إقليمياً ودولياً على البرنامج النووي الإيراني.

فرضية الدراسة

قامت الدراسة على فرضية مفادها أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية

متباينة إزاء البرنامج النووي الإيراني.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة في مجال البحث العلمي حول العلاقات بين بلدين ذات

ثقل على المستويات الدولية والإقليمية. كما أن هذه الدراسة تعمل على إثراء المكتبة العربية بشكل

خاص إذ إنها تناقش السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد المعنيين والطلبة والباحثين الجدد على المستوى المحلي.

الأهمية العملية

تتبع الأهمية العملية للدراسة من إمكانية استفادة الباحثين السياسيين منها، لأنها تسعى لتقديم تحليل معمق لأهم التحديات السياسية الخارجية الأمريكية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. كما سيستفيد صنّاع القرار والمهتمون بدراسة أهمية المنطقة، إذ تقدّم الدراسة معلومات موسعة عن الموقف الأمريكي ومسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وتفيد صنّاع القرار في العالم العربي والدول المعنية ممثلة بجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة 1957-2020 وقد تم اختيار هذه الفترة لكونها بداية الاهتمام الولايات المتحدة بالبرنامج النووي الإيراني والاهتمام به بعد قيام جمهورية إيران الإسلامية.

الحدود المكانية: جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي

الإيراني.

مصطلحات الدراسة

السياسة لغة: إن أصل كلمة سياسة عند العرب هو من السوس بمعنى (الرياسة) فقول العرب ساسَ القوم سياسةً بمعنى قام به، وسوسه القوم أي جعلوه ليسوسهم - السياسة - القيام على شيء بما يصلحه - والسياسة فعل السائس الذي يسوس الدواب أي يقوم عليها ويروضها - والوالي يسوس الرعية أي يأمرهم. (الفيروزآبادي، 1415)

اصطلاحاً:

السياسة هي "تنظيم امور الدولة وتدبير شؤونها وقد تكون شرعية أو تكون مدنية، فإذا كانت شرعية كانت أحكامها مستمدة من الدين، وان كانت مدنية كانت مستمدة من الحكمة العملية وهي الحكمة السياسية أو علم السياسة " (صليبا، 1982: 679). كما تعرف بأنها " العملية التي تتعامل بمقتضاها الجماعة البشرية مع مشكلاتها وصولاً إلى أهدافها " (موسوعة العلوم السياسية، 102)

وتعرف السياسة إجرائياً بأنها الاجراءات والطرق التي تؤدّي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية.

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية اصطلاحاً: هي "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " (النعيمي، 2009، ص2) والسياسة الخارجية هي النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي، عن وعي من أجل الإقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة». (بوقارة، 2013: 17)

وتعرف السياسة الخارجية إجرائياً بأنها العمل على إيجاد التوازن بين الإلتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الإلتزام.

السياسة الخارجية الأمريكية

تعني السياسة الخارجية الأمريكية "كل العلاقات الخارجية الأمريكية سواء كانت السياسة الخارجية أو الإقتصادية أو ثقافية، وغيرها، إلا أنها تتعلق بالجهاز الرسمي للوحدات السياسية. إن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لمجموع خبرة تراكمية وقرارات مستمرة وتنافس قوي بين مؤسسات النظام المختلفة التي تشترك في صنع القرار السياسي والتي يجمعها هدف واحد مشترك وهو المصالح القومية العليا للبلاد (هلال، 1989، 5:)

وتعرف إجرائياً الإجراءات والنشاطات السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

البرنامج النووي الإيراني: هو توجّه جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك قدرات نووية بما في ذلك العمليات والأنشطة التي تقوم بها في مجال امتلاك هذه القدرات لتتحول مستقبلاً لامتلاك أسلحة نووية. (الراوي، 2006: 22)

ويعرف البرنامج النووي الإيراني إجرائياً بأنه خطة جمهورية إيران الإسلامية للإستفادة من الطاقة النووية واستخدامتها بشكل عام، ويتضمّن ذلك تحديد الأهداف والأولويات في شكل مشاريع وبرامج عمل يتم تنفيذها في إطار جدول زمني مُحدد.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعتبر السياسة الخارجية من المجالات المهمة للبحث في العلاقات الدولية حيث من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولكي يتم فهم هذه العلاقات ينبغي فهم السياسة الخارجية. وتبرز أهمية السياسة الخارجية من خلال التعرف على التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها مع بعضها البعض. وتقوم السياسة الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. وتُعبّر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف. فالسياسة الخارجية موجهة في الأصل للبيئة الخارجية. على الرغم من ان صناعتها تتم داخل أجهزة الدولة ولكن تنفيذ السياسة الخارجية ومسار سلوكياتهم في إطار البيئة الدولية إذ إن البيئة الخارجية تشكل الإطار الذي يتم فيه اختبار السلوكيات الذي من خلاله تحقق السياسة الخارجية أهدافها.

وتتميز السياسة الخارجية في أي دولة من الدول بالاستمرارية والعمل الجاد، وذلك لأنها تتأثر بمبادئ التعاون والعمل المشترك وتبادل المصالح، والسعي لتحقيق المصالح، وقد تناول العديد من

الباحثين والكتاب تعريف السياسة الخارجية فقد عرفها سليم بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم، 1997: 27) ويرى "ريتشارد سنايدر" أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة (زايد، 1999: 129)، ويذكر (طشوش، 2010: 15) أن السياسة الخارجية تتكون من أمرين هما، قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى. ويؤكد (Irish, 1995: p2) أن السياسة الخارجية تشير إلى "أساليب الفعل التي يحددها صنّاع السياسة للمحافظة على المصالح القومية وتطويرها وزيادة قوة الدول في الشؤون العالمية".

أما السياسة الخارجية الأمريكية فقد قامت منذ البدايات على التوسّع والتنوع من حيث الأهداف وتغير هذه الأهداف نتيجة تغيّر الظروف الداخلية للولايات المتحدة وكذلك نتيجة تغير الظروف العالمية التي تتقاطع مع المصالح الأمريكية (فنسان، 2008: 18). وتتلخص الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية بالحفاظ على التفوق الأمريكي على كافة الصعد السياسي والعسكري والإقتصادي. ومنع ظهور المزيد من القوى المنافسة للولايات المتحدة. وكذلك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحماية خطوط التجارة البحرية. وتهدف السياسة الخارجية الأمريكية بشكل رئيسي إلى تلبية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الوصول إلى أهدافها لأن تحقيق هذه الأهداف يحافظ على المركز الريادي والتفوق للولايات المتحدة في النظام العالمي. (مكسيم،

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بوجود ما يمكن تسميته بالثوابت، والتي لا تتغير بتغيير الإدارة الأمريكية. وهذه الثوابت قائمة على إتفاق الجمهوريين والديمقراطيين على السواء وذلك بغض النظر عن الإختلافات الفكرية بين الحزبين

وتجدر الإشارة إلى السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران تشكل جزءاً لطبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة، نظراً لأن الولايات المتحدة تعتبر جمهورية إيران الإسلامية معيقاً لمعظم الأهداف الأمريكية سواء في المنطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربي وقد ركزت السياسي الخارجية الأمريكية على احتواء السياسات الإيرانية إلى إتباع سياسة العزل والاحتواء ضد إيران من خلال حشد ودعم الدول الإقليمية والدولية للضغط على إيران، وإتباع سياسات التشدد اتجاهها (عتريسي، 2002: 37)

تعادي السياسة الخارجية الأمريكية برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي، على الرغم من انها دعمت وباركت ذلك في عهد حليفها الشاه محمد رضا بهلوي فرغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية لم تبدأ مع قيام الثورة الإسلامية إذ يعود اهتمام جمهورية إيران الإسلامية النووي إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين عندما وقعت إيران والولايات المتحدة الأمريكية أول اتفاق نووي في عام 1957 وشجعت الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية إيران الإسلامية على تطوير المشروع الإيراني لإنشاء 23 مفاعل نووي لتكون جاهزة للعمل في منتصف التسعينات (وهاس، 2012: 5).

بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 تغيرت السياسة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني واستخدمت كافة الادارات الأمريكية سياسة فرض العقوبات الدولية على جمهورية إيران الإسلامية سواء بموافقة المجتمع الدولي من خلال قرارات من مجلس الأمن، أو من خلال قرارات فردية من الإدارة الأمريكية، وبقي الأمر كذلك لحين وصول أوباما حيث اتسمت ادارته بالدبلوماسية

والتفاوض ونتج عن ذلك توقيع اتفاق 1+5 عام 2015. تغير موقف الإدارة الأمريكية من جمهورية إيران الإسلامية بعج وصول دونالد ترامب من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

1- الدراسات العربية

دراسة الحديثي وعلوان (2019) بعنوان: العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد

ترامب

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال: لأي مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني منذ 2001-2019؟ وافترضت الدراسة أن السياسة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني تقوم على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنع جمهورية إيران الإسلامية من امتلاك السلاح النووي لكيلا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لدراسة وتحليل العلاقات الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي أدى إلى زيادة حجم التوتر في العلاقات بين الجانبين

دراسة دودين (2019) بعنوان: السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني "2000-2019"

هدفت الدراسة التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني في الفترة 2000-2019، وافترضت الدراسة بأن السياسة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني يقوم على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنعها من امتلاك السلاح النووي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، من خلال تتبع بروز الملف النووي الإيراني، والمنهج التحليلي، من خلال تحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة "بوش، أوباما،

ترامب، "حيال الملف النووي الإيراني. وتوصلت الدراسة إلى ان سياسة كل من جورج بوش لم تحقق القدر المطلوب للوصول إلى اتفاق نووي مع إيران. في حين اتسمت إدارة أوباما باستخدام عدة سياسات للتفاوض مع إيران بعيدا عن التركيز على القوة والتهديد العسكري فقط. أما سياسة ترامب تجاه الملف النووي الإيراني فقد تمثلت بانسحابه من الاتفاقية وفرض عقوبات جديدة على إيران.

دراسة المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية (2019) بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهدي أوباما وترامب.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اختلافات نهجي إدارة الرئيسين أوباما وترامب تجاه جمهورية إيران الإسلامية وقد تبين ان هناك اختلاف في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية بين الإدارتين وقد لخصت الدراسة هذه الاختلافات من خلال النتائج التالية التي تم استخلاصها

أولا اختلف نهج السياسة الخارجية المتبع في إدارة أوباما عن نهج إدارة ترامب من حيث إدارة ملفات السياسة الخارجية وضمان استقرار المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة،

ثانيا: يفضل ترامب أسلوب الصفقات في إدارة سياسته الخارجية. بينما فضل الرئيس أوباما خيار الدبلوماسية في إدارة سياسته الخارجية.

ثالثا: التزمت كلتا الإدارتين بالمحافظة على أمن إسرائيل والحد من الانتشار النووي في الإقليم، وتأمين منابع النفط والغاز وضمان المرور من الممرات والمضائق البحرية في المنطقة ومحاربة الإرهاب إلا ان أسلوب المتبع في الحفاظ على ذلك اختلف فيما بين الإدارتين.

رابعاً: ان اختلاف نهج الادارتين في التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية يعبر عن نهج النظام الأمريكي واعتماده على تغيير سياساته لتحقيق مصالحه.

دراسة قليج وحسن (2018) بعنوان السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الاتفاق النووي

هدفت التعرف على مضمون الاتفاقية، وعملية المفاوضات بشكل واسع، ودراسة الموقف المعارض الذي طوره الرئيس الأمريكي ترامب حول الاتفاق النووي الإيراني والخطوات التي أقدم عليها وبينت الدراسة ان الموقف الذي تبناه ترامب اعتباراً من ترشحه للرئاسة كان السبب الرئيسي في انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني. واستعرضت الدراسة نتائج الانسحاب الأمريكي من الاتفاق على المجتمع الدولي، وتحليل الآثار المحتملة للسياسات التي ستتبعها في المستقبل. حيث وجهت الدول الأوروبية انتقادات كبيرة إلى واشنطن بسبب هذا القرار

دراسة حيدر (2018) بعنوان: افاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الإقليمية،

هدفت الدراسة إلى البحث في افاق السياسة الخارجية الأمريكية مع تواصل حالة العداء في الرؤية الاستراتيجية المتبادلة بن الولايات المتحدة وإيران، فان احتمالات الصراع والتنافس تطغى على الاحتمالات الأخرى في سياق المسار الطبيعي للعلاقات الثنائية، مما سيكون له تداعيات حتمية على مسار التفاعلات في المنطقة. وعلى خلاف تصور أوباما تجاه نشاطات جمهورية إيران الإسلامية الإقليمية، يأتي تصور إدارة الرئيس ترامب الذي عد جمهورية إيران الإسلامية ضمن الدول المعيقة لمصالح الولايات المتحدة فمع وصول الرئيس ترامب إلى البيت الابيض، تغير مسار هذه السياسة وتحولت نحو المواجهة والتصعيد بعيداً عن الارتباط وبرزت ملامح سياسة ترامب تجاه

جمهورية إيران الإسلامية فعليا في العديد من الملفات والقضايا الإقليمية وقد جاءت الرؤية الأمريكية في ظل إدارة ترامب مغايرة بشكل كبير لسياسة أوباما

دراسة بن عتيقة (2018) بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد

ترامب

هدفت الدراسة التعرف إلى دوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية في ظل إدارة ترامب وتفترض الدراسة ان السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه جمهورية إيران الإسلامية ما هي إلا انعكاس لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية، في تحجيم قدرات جمهورية إيران الإسلامية النووية وازعاف دورها الاقليمي. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه جمهورية إيران الإسلامية جاءت عكس ما توقعه الكثير من المحللين السياسيين وجاءت متماشية تماما مع لغة التصعيد التي تضمنتها خطاباته السياسة كما توصلت الدراسة إلى ان سياسة ترامب ربطت بين كل الملفات التي يعتقد انها تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية وهي الملفات التي تشكل ركائز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه جمهورية إيران الإسلامية.

دراسة الموساوي (2015) بعنوان: العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما

ادى التوتر في العلاقة الأمريكية الإيرانية إلى حالة من الغموض السياسي، الأمر الذي جعل العديد من المراقبين والمحللين السياسيين عدم استبعاد توجيه الولايات المتحدة الأمريكية أو حليفها إسرائيل ضربة عسكرية لجمهورية إيران الإسلامية ، إذ يلوح للمراقبين: أنه كلما بلغت الأمور شدتها عادت من جديد إلى ساحة المفاوضات، مما يشير إلى أن الإستراتيجية الأمريكية التي يتبعها أوباما تقوم على التعايش" مع جمهورية إيران الإسلامية والاعتراف بها على انها قوة

إقليمية طالما عملت على إزالة الغموض بخصوص برنامجها النووي، والتزامها بالخطوط الحمراء" الأمريكية الخاصة بعدم امتلاك السلاح النووي. وتهدف هذه الدراسة لمحاولة قراءة طبيعة العلاقات الأمريكية_الإيرانية في عهد الرئيس أوباما، والإجابة عن بعض التساؤلات

دراسة الخوادة (2013) بعنوان: السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)

هدفت الدراسة التعرف إلى السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني والتي اتبعت العديد من الوسائل السياسية وقد افترضت الدراسة ان تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع البرنامج النووي الإيراني لم يكن من منطلق ما يمكن ان يسببه هذا البرنامج للنظام العلمي الذي يهدف لمنع الانتشار النووي وانما ينطلق من منظور التهديد الذي يشكله لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ... وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي وكذلك أخذت الدراسة بمنهج التحليل النظامي في العلاقات الدولية لأنها مناسبة للدراسة وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام جمهورية إيران الإسلامية بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية أكبر والتمسك بالجهود الدبلوماسية في التعامل مع أزمة البرنامج النووي

دراسة العتبي (2012) بعنوان: الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي الكويت كحالة دراسية (1997 إلى 2012)

هدفت الدراسة إلى بيان جوانب الأزمة وعلى الاخص موقف الكويت منها؛ وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي؛ الوصفي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج العربي وأن الخلافات الحدودية بين هذه الدول تشكل عائقاً دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية وكذلك استمرار جمهورية إيران الإسلامية في برنامجها النووي سيعمل

على ادخال المنطقة في سباق نحو التسلح. واوصت الدراسة بضرورة توحيد السياسات الخارجية على المستوى السياسي والإقتصادي والعسكري للوصول إلى الوحدة الخليجية وضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون وتعزيز الديمقراطية.

دراسة المطيري (2011) بعنوان: " أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني

هدفت إلى دراسة موضوع الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يؤثر على العلاقات الخليجية الإيرانية وحاجة المنطقة إلى الاستقرار وقد توصلت الدراسة إلى انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وجمهورية إيران الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي، وان استمرار جمهورية إيران الإسلامية في تحديها يؤدي إلى سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار كما توصلت إلى ان فشل دول الخليج وجمهورية إيران الإسلامية في إنهاء هذا الصراع سيؤدي إلي تدخل القوى الأجنبية بحجة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة

واوصت الدراسة بضرورة اعلان المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية حتى لا تضطر دول الخليج إلى اللجوء للتحالفات من اجل احداث توازن كما اوصت الدراسة بضرورة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في قضايا الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

دراسة بني ملحم والصمادي(2009) بعنوان: البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)

هدفت الدراسة إلى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما المنظور الإيراني لأمن الخليج؟ وما العوامل التي دفعت إيران لتكوين تلك الرؤية؟

وكيف تُؤثّر تلك العوامل على السياسة الإيرانية تجاه المنطقة مع تطوّر الوقت؟ أي ما الإشكالية التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة وتداعياتها؟ ولقد حاولت الدراسة اثبات الفرضية القائلة " للبرنامج النووي الإيراني دورا أساسيا في تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة وان لجمهورية إيران الإسلامية إيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول المنطقة". استخدمت الدراسة المنهج العلمي التكاملي، الذي يشتمل على عدة مناهج علمية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج ومقترحات أهمها: إن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء استراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات أمن دول المنطقة. واوصت الدراسة إلى بناء استراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة كم أوصت بضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي -الخليجي من جهة والعربي- العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وكذلك ضرورة تعميق الحوار العربي - العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة. وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب تفعيل، وربما إعادة إحياء المؤسسات المختصة بالتعاون والدفاع العربي المشترك، وتنشيط دورها العسكري والسياسي.

دراسة الرقم (2007) بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وازمة الملف النووي

الإيراني (2001-2006)

هدفت الدراسة التعرف على السياسة الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية بشكل عام والملف النووي الإيراني بشكل خاص خلال الفترة الزمنية من 2001 وحتى 2006 . استخدمت الدراسة عدة مناهج كالمناهج التاريخية والوصفي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى ان الملف النووي الإيراني هو ملف سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى وله ابعاد وتوجهات مرتبطة بشكل اساسي في

الاستراتيجية الأمريكية وتسعى الإدارة الأمريكية استغلال هذا الملف بكل السبل الممكنة لزعزعة جمهورية إيران الإسلامية من الداخل وإضعاف النظام ومن ثم تغييره.

2- الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Anak,2020) بعنوان : **U.S. Foreign Policy Towards Iranian**

Nuclear Threat from Bill Clinton to Donald Trump Administration

السياسة الخارجية الأمريكية حيال التهديد النووي الإيراني من إدارة كلينتون إلى إدارة دونالد

ترامب

لا يزال التهديد النووي الإيراني من أكثر القضايا إلحاحًا على مدار تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. منذ الثورة الإسلامية عام 1979، كانت الأنشطة العدائية لجمهورية إيران الإسلامية في الشرق الأوسط تشكل تهديدًا كبيرًا للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما عندما بدأت جمهورية إيران الإسلامية ببناء سلاحها النووي. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية حيال تهديد البرنامج النووي الإيراني من عهد إدارة بيل كلينتون حتى إدارة ترامب. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب النوعي على وجه التحديد في التحليل الموضوعي وقد تناولت الدراسة العوامل الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وقد وجدت الدراسة أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد تأثرت كثيرًا بالعوامل الداخلية والخارجية الناتجة عن ردود مختلفة للسياسة الخارجية الأمريكية في كل إدارة. علاوة على ذلك، كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة متسقة مع وضع التهديد النووي الإيراني كتهديد أمني رئيسي لها على الرغم من الاختلاف في سياستها الخارجية. ومع ذلك، فإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترامب من صفقة خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) يعد تضاربًا مع السياسة الخارجية السابقة

دراسة (Matthew , 2018) بعنوان : **The Return to the Pressure Track** :

The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal

وعد دونالد ترامب خلال حملته الانتخابيات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، "بإعادة التفاوض" بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز 2015، والمعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني. حيث لا يمنع الاتفاق إيران من بناء أسلحة نووية، ويجعل في بعض النواحي من السهل على إيران أن تصبح نووية في المستقبل. إن مجرد استمرار في الصفقة الحالية يمكن أن يقوض مصالح أمريكا في الشرق الأوسط وسياستها العالمية لعدم الانتشار. فكيف يمكن أن تعمل إدارة دونالد ترامب لإعادة التفاوض على الصفقة؟ يوفر هذا التحليل إستراتيجية يمكن لإدارة ترامب اتباعها لتحسين السياسة الأمريكية تجاه إيران، وهي فعل ما تفعله إيران بالولايات المتحدة: الالتزام بالشروط الصارمة للاتفاقية، مع التناقص في جميع الطرق التي لم يتم تناولها في الصفقة. من منظور أميركي، فإن الضغط المتزايد على طهران سيحد من نفوذ إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة. مع مرور الوقت، يمكن لواشنطن أن تمارس الضغط لإجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق جديد يقضي على التهديد النووي والصاروخي الإيراني، وليس فقط التأخير

دراسة (Ariyawansa 2017) بعنوان : **The US policy towards Iran's Nuclear**

Enrichment.

سياسة الولايات المتحدة تجاه تخصيب اليورانيوم الإيراني

هدفت الدراسة التعرّف إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال تخصيب اليورانيوم الإيراني كما هدفت إلى التركيز على المشكلات بين البلدين وكيف تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية إيران الإسلامية وما هي السياسة الأمريكية تجاهها استخدمت الدراسة البيانات النوعية

لتحليل مشكلة البحث. وتم جمع البيانات من خلال البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وتم جمع البيانات الأولية من خلال مقاطع الفيديو عبر الإنترنت وتوصلت الدراسة إلى ان جمهورية إيران الإسلامية ترى انه يحق لها تطوير الطاقة النووية كما تؤكد أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية.

دراسة (McCain, 2015) بعنوان: The History of US-Iran Relations and its Effect on the JCPOA Negotiations

تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية وأثرها على مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة هدفت الدراسة التعرف إلى تاريخ العلاقات الأمريكية وأثر ذلك على مفاوضات خطة العمل المشتركة وقد استخدمت الدراسة المقابلات وكذلك الاستبانة وتوصلت الدراسة إلى إن مجموعة 5 + 1 وجمهورية إيران الإسلامية تمكنوا من وضع خطة عمل شاملة مشتركة لبرنامج إيران النووي، والتي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق.

دراسة (Pieper, 2015) بعنوان: Perspectives on the Iranian Nuclear Programme: Analysing Chinese, Russian, and Turkish Foreign Policies

تشكل الأزمة النووية الإيرانية ميدان لتنافس الرؤى حول عمل العلاقات الدولية. ومع ذلك، لم يتم إجراء أي تحليلات شاملة حتى الآن تستخدم الحالة النووية الإيرانية كمثال لتصور التفاعل بين "الهيكل المهيمنة" وتلك التي تقاومها ... تحلل هذه الدراسة السياسات الخارجية للصين وروسيا وتركيا تجاه البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي الإجابة على السؤال إلى أي مدى تشير سياساتها إلى ثقافة أمنية تقاوم الهيمنة؟ وقد أجرت الدراسة 55 مقابلة مع نخبة شبه منظمة من خبراء وصانعي القرار المعنيين بالملف النووي الإيراني.

تبيّن دراسات الحالة التي تم فحصها كيف كان امتثال الصين وروسيا وتركيا للنهج المتعلقة بالصراع النووي الإيراني انتقائياً، وكيف قاومت تفضيلات السياسة الأمريكية في الملف الإيراني. إن ممانعة الصين وروسيا وتركيا لاستخدام العقوبات كأدوات في الدبلوماسية الدولية على مستوى الخطاب لم تمنع الاعتماد النهائي للعقوبات الدولية ضد إيران والامتنال الصيني والروسي والتركي لها على المستوى السلوكي. في حين يُنظر إلى العقوبات المتعددة الأطراف على إيران على أنها تمتثل لقواعد نظام الأمم المتحدة، يتم الاعتراض على عقوبات إضافية أحادية الجانب لأسباب معيارية ويُنظر إليها على أنها غير شرعية وكونها تتجاوز الحدود الإقليمية للتشريعات المحلية.

إلى جانب المقاومة العقائدية للعقوبات الأحادية، فإن الأثر الإقتصادي لهذه "العقوبات الثانوية" على كيانات دول ثالثة يشكل سبباً جوهرياً إضافياً للنقد الصيني والروسي والتركي. ومع ذلك، يشير امتثالهم في نهاية المطاف لقوائم العقوبات إلى مستوى من القبول للتأثير الإقتصادي للآليات المالية الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. في هذا السياق، فإن القضية النووية الإيرانية بمثابة توضيح لإلقاء الضوء على التفاعل المعاصر لقوى الرضا والإكراه في السياسة الدولية. وبالتالي فإن هذا البحث يقدم مساهمة حاسمة في الأسئلة الرئيسية للعلاقات الدولية في فأصل الحكومة الأمنية، وسياسات الإنتشار، والنقاشات المحيطة بالتعايش بين الهياكل المهيمنة و"صائغي المعايير في طور التكوين.

دراسة (2013 Dabbous) بعنوان: Relations Between the U.S. and Iran.,

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية

في منتصف القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً وثيقاً وصديقاً لجمهورية إيران الإسلامية. كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجمهورية إيران الإسلامية جزءاً من استراتيجيتها لاحتكار إنتاج النفط الإيراني. في عام 1979 اندلعت المعارضة، بدعم من رجل دين إسلامي أراد إخراج نفوذ الولايات المتحدة من الأراضي الإيرانية وقام الإيرانيون باحتجاز أكثر من 60 أمريكياً من السفارة الأمريكية كرهائن لأكثر من سنة. ظلت العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ ذلك الحين متوترة وعدائية للغاية. تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق من التأثير السلبي المحتمل الذي يمكن أن تمارسه إيران الراديكالية كقوة إقليمية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل الرئيسية والاهتمامات التي تشكل سياسات الولايات المتحدة وإيران تجاه بعضهما البعض كما هدفت إلى دراسة القضايا الحالية التي تساهم في التوتر في العلاقات بين البلدين وتحليل إمكانية المصالحة بين البلدين

دراسة (Rix, 2013) بعنوان : **United States Foreign Policy Towards Iran in the 21st Century**

السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إيران في القرن الحادي والعشرين

هدفت الدراسة التعرف إلى السياسة الخارجية تجاه جمهورية إيران الإسلامية خلال رئاسة بوش الابن باعتبارها دراسة تاريخية معاصرة مستندة على تحليل السياسة الخارجية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة بوش فشلت في إنتاج سياسة خارجية متسقة تجاه جمهورية إيران الإسلامية قادرة على إقناع الحكومة الإيرانية بالتعاون مع الولايات المتحدة أو أوروبا فيما يتعلق ببرنامجه النووي.

دراسة (2011, Naji & Jawan) بعنوان : US-Iran Relations in the Post-Cold

War Geopolitical Order

علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - الإيرانية بعد الحرب الباردة

لدى وصول بوش الابن إلى السلطة وبعد هجمات 11 سبتمبر أطلق على جمهورية إيران الإسلامية مسمى واحدة من ثلاث دول في "محور الشر". وبعد عام 2005، تغيرت السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة بشكل أساسي بحيث تم اعتبار إسرائيل والولايات المتحدة كأعداء جمهورية إيران الإسلامية الرئيسيين. كما أن أزمة الملف النووي الإيراني أدت إلى تزايد العداء بين الدولتين وقد استغلت الولايات المتحدة أزمة الملف النووي لزيادة هيمنتها. وبذلت الولايات المتحدة جهودها لفرض رموزها الجيوسياسية على الدول الأخرى لتبرير المشاركة في تنفيذ سياساتها ضد جمهورية إيران الإسلامية لكبح الأنشطة الإيرانية - السياسية مع التلويح بالمواجهة العسكرية إذا لم تخفض جمهورية إيران الإسلامية من نشاطها النووي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مواضيع مختلفة عن السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني والعلاقات الإيرانية الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي، فقد تناولت الدراسات السابقة مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني وكذلك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني " قبل وبعد الاتفاق النووي كما تناولت دوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة ترامب كما تناولت بعض الدراسات السابقة تاريخ العلاقات الأمريكية. وبالمقارنة فقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وقد تشابهت أهداف الدراسة الحالية مع

أهداف الدراسات السابقة باستثناء الفترة الزمنية إذ تناولت الدراسة الحالية السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1957 وبذلك خلال مرحلتين مختلفتين: مرحلة الصداقة الإيرانية الأمريكية ومرحلة العداء بين الدولتين، كما تميزت في تناولها المواقف الدولية والإقليمية من الملف النووي فضلاً عن بيان أثر السياسة الخارجية الأمريكية من خلال العقوبات على البرنامج النووي الإيراني.

مناهج الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية والوصول لأهداف الدراسة سوف تقوم الدراسة باستخدام المناهج العلمية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران في ظل الملف النووي الإيراني ومن بين هذه المناهج ما يلي:

المنهج التاريخي

ان من أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون ويستند هذا المنهج إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح، " وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر ، وان لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، وأن الدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان. ورغم ذلك فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول، ووسائل تسوية الخلافات، والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية والدقة

والموضوعية في عرضها ويوجد كثير من العلماء العظام ممن استخدموا المنهج التاريخي في البحث العلمي، وتمّ توظيف هذا المنهج في الفصول التي تتحدث عن العلاقات الإيرانية الأمريكية ومراحل تطور كل من السياسة الخارجية الأمريكية وتطور البرنامج النووي.

المنهج الوصفي التحليلي

من بين أهم رواد هذا المنهج سيجموند فرويد وجورج مور وبرتراند رسل المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي يقوم على وصف كلّ من المنهج الوصفي (الظاهرة دون أن يسعى لتفسيرها أو تحليلها. وينقسم إلي وصفي تحليلي يصف الظاهرة ويحللها ومسحي، ويتبع له أيضاً منهج دراسة الحالة وخطوات المنهج الوصفي صياغة المشكلة في إطار نظري وفي شكل تساؤل وصياغة الفروض العلمية لحل المشكلة كما يقوم على مسح ووصف شامل لمجتمع البحث حول الظواهر والمشكلات المعرفية. والمنهج الوصفي التحليلي من المناهج المهمة في تحليل العلاقات التفاعلية بين المتغيرات التي تكتنفها الدراسة، كما يتيح هذا المنهج إمكانية دراسة حالات مختلفة ضمن دراسة واحدة ويسمح بالانتقال إلى مستويات متعددة من التحليل كما يساعد هذا المنهج على الربط بين السياسة الخارجية ومحيطها الداخلي والاقليمي (شفيق، 1998: 108) وقد تم توظيف هذا المنهج في كلا الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

منهج تحليل النظم

من أهم رواد هذا المنهج كلا من دافيد بستوت وجابرييل الموند ومنهج تحليل النظم هو استراتيجية عامة أو إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية يحدد نقاط تركيز للدراسة، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع، كما يقوم بتحديد وحدات التحليل المستخدمة. فضلاً عن ذلك فإن أهمية منهج تحليل النظم في الدراسات السياسية ترجع على أن عدداً لا بأس به من المناهج

الأخرى المستخدمة في التحليل السياسي، تعتمد في مفاهيمها وأساسياتها على منهج تحليل النظم. يهتم علماء السياسة في منهج تحليل النظم، بالقياس الدقيق لخصائص محددة. ويفيد منهج تحليل النظم كثيراً في مجال دراسات المقارنة، لا سيما بعد تطويره على يد الموند وباول. فإن إمكانية المقارنة بين النظم السياسية تصير ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد. من هذه الأبعاد: مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية، مدى التخصص الوظيفي لهذه الأبنية، مدى قدرة هذه الأبنية على القيام بالوظائف الموكولة إليها بعبارة أخرى، كانت من نتيجة اكتشاف وظائف مشابهة أو نمطية في كل نظام سياسي، تاريخي أو معاصر، أضحي من الممكن الدراسة المقارنة للطريقة أو الطرق التي من خلالها يقوم النظام بأداء هذه الوظائف في ظل ظروف مختلفة لكل نظام. وهذا المنهج مقتبس أساس من نظرية النظم systems theory في دائرة العلوم الاجتماعية، ويهدف هذا المنهج إلى التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانظام فيها، كذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال. (مقلد، 1987) وقد استخدم هذا المنهج لإلقاء الضوء على العلاقات الأمريكية الإيرانية وتطور السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران.

منهج صنع القرار

إن من رواد هذه المنهج كلا من شنايدر واليسون ويقوم هذا المنهج على افتراض أن السياسة تعني سلسلة من صنع القرارات وبالتالي لا يمكن دراسة السياسة قبل دراسة عملية التحضير لبناء القرار، ويؤكد منهج صنع القرار في إطار دراسته للقرارات السياسية على الدور القوي الذي يقوم به رئيس الدولة والمجموعة العاملة معه داخل النظام السياسي. ويعد منهج صنع القرار من المناهج الشائعة في البحوث السياسية وينطبق ذلك على المبدأ القائل بأن كل النظم السياسية وعلى اختلاف

ألوانها وأصنافها تقوم بوظيفة صنع القرارات ففي أي نزاع سياسي هناك أشخاص يصنعون القرار سواء كانوا يعملون بشكل انفرادي أم من داخل مؤسسات معينة. (العنكي والعقابي، 2015: 87)

وترى مقولات المنهج ان السياسة في النهاية هي عملية صنع قرارات، وعملية صنع القرار هي من أهم جوانب الدراسة السياسية، ولا يزعم المنهج أنه يفسر جميع الظواهر السياسية، بل ما يعتقد أنه الجانب المحوري فيها، ويشير صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة، بعبارة أخرى أنه يعني الاختيار من بين الحلول البديلة. ويزعم هذا المنهج أن الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، إلا أن أفعالها يقوم من يتحدثون باسمها. ومن الصعب تحديد صانعي القرار لأنهم قد يكونون مسؤولين صغار الشأن في جهاز صنع القرار، أو أشخاص ليست لهم صفة رسمية مطلقاً. وقد تم استخدام هذا المنهج في الفصل الرابع من الدراسة.

المنهج القانوني

ان من بين رواد المنهج القانوني Cicero, Jean Bodin, Thomas Hobbes, Jeremy Bentham, John Austin, Dicey and Henry Maine يهتم هذا المنهج بدراسة وتحليل المعاهدات والاتفاقات الدولية وتحليل عنصر الدولية في تصرفات الدول والتمييز بين المشروعية وغير المشروعية من وجهة النظر القانونية. ويهتم بدراسة التكييف القانوني المتعلق بالإعتراف بالدولة أو بنظام الحكم فيها، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدمه في علاقات الدول بعضها ببعض. ويولي هذا المنهج أيضاً اهتماماً للتكييف القانوني لموضوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية. (العقابي، 2010: 64)

يرمز المنهج القانوني إلى محاولة فهم السياسة من منظور القانون. وهي تركز اهتمامها على الإطار القانوني والدستوري الذي يتعين على مختلف أجهزة الحكومة أن تعمل من خلاله، وتستفسر

عن الوضع القانوني لكل منها، وسلطاتها والإجراءات التي تجعل أفعالها صحيحة قانوناً. ويعتبر المنهج القانوني أن الدولة هي منشئ القانون ومنفذه ويتعامل مع المؤسسات والعمليات القانونية. ويعتبر المنهج القانوني: الدولة بمثابة المنظمة الأساسية لإنشاء القوانين وإنفاذها. لذلك، ويهتم هذا المنهج بالعملية القانونية والهيئات أو المؤسسات القانونية والعدالة واستقلال القضاء ومن بين رواده Cicero, Jean Bodin, Thomas Hobbes, Jeremy Bentham, John Austin, Dicey and Henry Maine وقد تم توظيف هذا المنهج في الفصلين الثالث والرابع

هيكلية الدراسة

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران في ضوء برنامجها النووي في الفترة ما بين 1957- 2020 وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: يتناول الفصل مقدمة الدراسة والتي تشتمل على مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها وحدودها والإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني: تطوّر البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الثالث: المواقف الدولية والإقليمية حيال البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإيراني

تعود رغبة جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك القدرة النووية منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي إذ بدأت الفكرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وفي سبيل ذلك عقد الشاه محمد رضا بهلوي اتفاقات متعددة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعد الثورة الإيرانية عام 1979 تم تطوير القدرات الإيرانية. فخلال عقد الثمانينات ونتيجة للحرب العراقية الإيرانية ورفض القيادة الجديدة الاستمرار في البرنامج النووي توقفت الجهود الإيرانية وعادت في منتصف عقد الثمانينات وبداية التسعينات إذ شهد عقد التسعينات نشاطاً كبيراً على مختلف الجوانب والاصعدة واصبحت جمهورية إيران الإسلامية تمتلك البنية التحتية اللازمة لإجراء أبحاثها النووية المتقدمة، واصبح لديها العديد من المنشآت النووية الاستراتيجية المقامة على مساحة واسعة من البلاد، وقد تكتمت جمهورية إيران الإسلامية على هذه الأنشطة واحاطتها بجدار من السرية، خوفاً من اية ضربات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل.

برزت جمهورية إيران الإسلامية جهودها الهادفة إلى تطوير قدراتها النووية بعدة دوافع كسعيها إلى امتلاك القدرات النووية لأغراض الاستخدام السلمي، وذلك بهدف زيادة حصتها من الصادرات النفطية فضلاً عن رغبة جمهورية إيران الإسلامية في الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتقدمة وكذلك في استخدام حقها حسب نصوص " اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في تخصيب اليورانيوم محلياً " وهناك من يرى أن لجمهورية إيران الإسلامية دوافع أخرى لم يتم الإعلان عنها وراء السعي لامتلاك الطاقة النووية. (McGlinckey, 2013: p841)

يهدف هذا الفصل إلى التعرّف على البرنامج النووي الإيراني من حيث النشأة والتطور فضلا عن معرفة دوافع جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك الطاقة النووية، ويستخدم المنهج التاريخي للإجابة على السؤال الرئيس ما طبيعة ودوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية؟ ومن أجل الإجابة على السؤال سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني قبل الثورة الإسلامية.

المبحث الثاني: تطور البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية.

المبحث الثالث: دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية.

المبحث الأول

تطور البرنامج النووي الإيراني قبل الثورة الإسلامية

بدأت أساسيات البرنامج النووي الإيراني عندما تم إنشاء برنامج تعاون نووي مدني في إطار برنامج الطاقة الذرية من أجل السلام. مع إنشاء مركز طهران للأبحاث النووية في عام 1957 والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968، وافقت الحكومة الإيرانية في ذلك الوقت وخطت لبناء 23 محطة للطاقة النووية بحلول عام 2000. كانت علاقة إيران وثيقة مع واشنطن والقوى الغربية الكبرى. في الواقع وقد تنافست الشركات الأمريكية والأوروبية على القيام بأعمال تجارية في إيران. (Lal, 2006: 102)

أدت الثورة الإسلامية عام 1979 و " أزمة الرهائن " الأمريكية فيما بعد إلى تدهور العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأوروبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقف البرنامج النووي الإيراني لفترة قصيرة. إلا أن جمهورية إيران الإسلامية أعادت العمل بالبرنامج وطلبت مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعادة تشغيل برنامجها النووي.

استجابت وكالة الطاقة الدولية لطلب جمهورية إيران الإسلامية فخطت في عام 1983 لتقديم المساعدة لإنتاج اليورانيوم المخصب. إلا أن الدول الأوروبية وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وألمانيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية رفضت وقاومت الخطة الإيرانية بحجة أن دوافع جمهورية إيران الإسلامية هي امتلاك سلاح نووي وليس للاستخدام السلمي (Lal 2006 107)

وقد مرّ البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل تمثلت المرحلة الأولى، بمرحلة النشأة في الفترة ما بين 1957-1979 والمرحلة الثانية مرحلة التوقف وإعادة النشاط " في الفترة ما بين

1979-1989 والمرحلة الثالثة مرحلة التفعيل غير الكلي في الفترة ما بين 1989-2002 والمرحلة الرابعة الاهتمام الإيراني المكثف بالطاقة النووية 2002 وحتى الآن.

المرحلة الأولى: البرنامج النووي خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1957-1979):

تعود بداية البرنامج النووي إلى خمسينات القرن الماضي خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي إذ تعاونت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعى الشاه محمد رضا بهلوي الذي حكم إيران، من عام 1941 إلى عام 1978 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية للحصول على التكنولوجيا النووية، وقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انقلاب مصدق، نقطة انطلاق للتكنولوجيا النووية التي كان الشاه محمد رضا بهلوي يبحث عنها. ففي عام 1953 أعلن الرئيس الأميركي " دوايت ايزنهاور برنامج "ذرة من أجل السلام". وقد فتح هذا الاعلان المجال للدول النامية لاستخدام التكنولوجيا النووية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكانت إيران من بين هذه الدول إلا ان أهم ما يميز إيران عن غيرها هو تحالفها مع الولايات المتحدة، حيث ان الشاه محمد رضا بهلوي لم يواجه معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية أو الكيان الصهيوني بسبب العلاقات الجيدة التي تربط إيران مع كلا البلدين، هذا فضلا عن أن الشاه محمد رضا بهلوي قدم خدمات كبيرة للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل الشاه محمد رضا بهلوي على تأمين المصالح الحيوية للدول الغربية والحفاظ على هذه المصالح في منطقة الخليج العربي (McGlinckey , 2013 p841) .

وقعت الولايات المتحدة وإيران في عام 1957 على اتفاقية التعاون للاستخدامات المدنية للذرة. وبموجب هذه الإتفاقية قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببيع نظام الشاه محمد رضا بهلوي مفاعل ابحات والذي تمت المباشرة في تنفيذه عام 1960م وبعد ذلك وضعت إيران خططها

المستقبلية لإنشاء 23 مفاعلاً نووياً شريطة اكتمالها في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين، لتغطي كافة الأراضي الإيرانية بكلفة تصل إلى 30 مليون دولار أمريكي، ولهذه المفاعلات القدرة على إنتاج البلوتونيوم العنصر الرئيس والمهم لصناعة الأسلحة النووية. لقد كان الشاه محمد رضا بهلوي راغبا في دخول إيران هذا المجال تحت ذريعة ان إيران بحاجة إلى الطاقة الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية بالرغم من ان لديها احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي (Kerr, 2009: p1).

أعلن الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1959 ، عن خطط طهران لتزويد مركز الأبحاث النووية بالجامعة بمفاعل بحث حراري تم شراؤه من الولايات المتحدة بقدرة 5 ميغاواط (Kibaroglu, 2007: P223-P225) وفي عام 1967 تلقت المنشأة 5.54 كجم من اليورانيوم المخصب، منها 5.16 كجم نظائر انشطارية قادرة على إنتاج قنبلة نووية (Sahimi, 2004: p5) وبعد مرور ما يقرب من أربع سنوات من تصديق إيران على معاهدة حظر الانتشار النووي، وقعت على اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تنص على ان يجب على الدول أن تعلن للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن وجود أي منشأة نووية في موعد لا يتجاوز 180 يوماً قبل إدخال أي مواد نووية إلى المنشأة. وبعد التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي بفترة لم تتجاوز العام الواحد، قامت إيران بتمديد اتفاقية التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 10 سنوات أخرى. وقد لعب هذا التعاون دورا بتقديم الدعم الحيوي كما ساعد إيران في البحث عن المزيد من الاستخدامات العملية للطاقة النووية. فعلى سبيل المثال بدأت وزارة المياه والكهرباء الإيرانية في كانون الأول من عام 1972 بإجراء دراسة جدوى بخصوص بناء محطات الطاقة النووية (NPP) في جنوب إيران. (Sahimi, 2004: p5)

يشكل استلام معدات التشغيل اللازمة للمفاعل النووي في جامعة طهران من الخطوات المهمة في البرنامج النووي الإيراني، لأن إيران كانت في مرحلة تفتقر فيها إلى المعرفة الأصلية بالتقنية النووية. علماً بأنه كان لديها مئات الطلاب الإيرانيين المسجلين في البرامج النووية الجامعية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. (Kibaroglu, 2007: p213)

واكبت الجهود المذكورة تطلعات الشاه محمد رضا بهلوي المتعلقة ببناء دولة اقليمية في منطقة الخليج العربي تستطيع بسط سيطرتها على الدول المجاورة لإيران عن طريق إنشاء برنامج نووي للعمل على تنمية إيران اقتصادياً ويضمن لها التفوق العسكري على جميع دول المنطقة وخاصة دول منطقة الخليج العربي (الرشدان والخماش، 2017: 54).

وقد وقعت إيران في عام 1968 معاهدة حظر الأسلحة النووية وفي نفس الوقت تقدّم نظام الشاه محمد رضا بهلوي بقرار إلى الجمعية العامة المتحدة يطالب فيه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وتجدر الإشارة إلى ان المادة الثالثة من معاهدة حظر الأسلحة النووية^{1*} والتي تنص

" تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجرى التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحري تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض

*معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية⁽³⁾ بالإنجليزية Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) والمعروفة اختصاراً NPT هي معاهدة دولية تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة، لتعزيز التعاون حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتهدف بشكل ابعث إلى نزع الأسلحة النووية ونزع الاسلحة العام والكامل.⁽⁴⁾ تم التفاوض على المعاهدة بين عامي 1965 و 1968 من قبل لجنة مؤلفة من ثمانية عشر دولة برعاية من الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية.

السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويراعى، في إجراءات تنفيذ الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة، تطبيقها على الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة سواء كان يجر إنتاجها أو تحضيرها أو استخدامها في أي مرفق نووي رئيسي أو كانت موجودة خارج ذلك المرفق. ويراع تطبيق الضمانات المطلوبة في هذه المادة على جميع الخامات أو المواد الانشطارية الهامة في جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخل إقليم تلك الدولة، تحت ولايتها، أو المباشرة تحت مراقبتها في أي مكان آخر".

" تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بعدم توفير (أ) أية خامات أو مواد انشطارية خاصة؛ (ب) أو أية معدات أو مواد معدة أو مهياة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة، لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، للأغراض السلمية، إلا إذا كانت تلك الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة"

"يراعى في تنفيذ الضمانات المطلوبة في هذه المادة التزام أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة وتفاد عرقلة نماء الأطراف الإقتصادي أو التقني أو التعاون الدولي في ميدان النشاطات النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية تحضير أو استخدام أو إنتاج المواد النووية للأغراض السلمية وفقاً لأحكام هذه المادة ومبدأ الضمان المنصوص عليه في ديباجة المعاهدة".

" تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تكون أطرافاً في هذه المعاهدة، بعقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستيفاء الشروط المطلوبة في هذه المادة، وتعمل ذلك إما استقلالاً أو بالاشتراك مع الدول الأخرى وفقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبدأ التفاوض على

عقد تلك الاتفاقات في غضون 180 يوم من بعد نفاذ هذه المعاهدة. ويبدأ التفاوض بالنسبة إلى الدول التي تودع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد فترة 180 يوماً، في موعد لا يتجاوز تاريخ ذلك الإيداع. وتنفذ تلك الاتفاقات في موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهراً من بعد موعد بدء المفاوضات".

وتشترط على الدول الأطراف التي لا تمتلك الأسلحة النووية قبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق أبرمت طهران اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1974. و" تستند "اتفاقيات الضمانات الشاملة" على نموذج ينص على أن هذه الاتفاقات "يجب أن تنص على حق الوكالة والتزامها لضمان تطبيق الضمانات" على جميع المواد النووية من مخاوف الانتشار المحتملة "في جميع الأنشطة النووية السلمية داخل أراضي الدولة، أو الخاضعة لولايتها القضائية أو التي تتم تحت سيطرتها في أي مكان، لغرض حصري للتحقق من أن هذه المواد لا يتم تحويلها إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى". ويمنح اتفاق الضمانات الإيرانية الوكالة هذه السلطة ومن الناحية العملية، تقتصر قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تفتيش المنشآت النووية ومراقبتها، وكذلك الحصول على المعلومات، في بلد معين وفقاً لاتفاقية الضمانات الشاملة للحكومة، على المنشآت والأنشطة التي أعلنتها الحكومة. تزيد البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات الضمانات الشاملة من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقيق في المنشآت والأنشطة النووية غير المعلنة في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق زيادة سلطة الوكالة على التفتيش في بعض الدول النووية. (Burr, 2009: p29)

تطورت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد حرب تشرين 1973 عندما رفض الشاه محمد رضا بهلوي استخدام النفط للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك عملت الولايات المتحدة على

تطوير المشروع النووي الإيراني و اخذ اهتمام إيران يزداد من يوم لآخر بالبرنامج النووي ، نجح الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1974 في التعاقد مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين قدرة كل منهما (950) ميغاواط إلا ان هذا المشروع لم يتم تنفيذه بسبب قيام الثورة الإسلامية، كما نجح في إبرام عقد مع شركة المانية لإقامة مفاعلين في " بوشهر" طاقة كل منهما 120 ميغاوات ولم يتم كذلك تنفيذ هذا العقد بسبب قيام الثورة الإسلامية (الخوالدة ،2013: 25)

ووفقاً للاتفاقيات الموقعة عامي 1975 و 1976 مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي إلا ان اتفاقية عام 1976 نصّت على قيام نظام الشاه محمد رضا بهلوي بإنشاء منشأة لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر (Kerr, 2009 p1) كما نصت على استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية للجهود الإيرانية. وفي عام 1978 وقعت البلدان اتفاق نص على بناء مفاعلات للشاه محمد رضا بهلوي، إلا أن الاتفاق حدّد القدرة الإيرانية لإنتاج البلوتونيوم أو اي وقود للأسلحة النووية. (Burr, 2009: p29)

المبحث الثاني

تطور البرنامج النووي الإيراني في عهد الثورة الإسلامية 1979

بعد قيام ثورة 1979 توقفت الجهود الإيرانية المتعلقة بتطوير البرنامج النووي حيث توقف البرنامج النووي الإيراني بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي من عام 1979م إلى عام 1984م نتيجة للحرب العراقية - الإيرانية من جهة ومن جهة ثانية كان لقائد الثورة الإيرانية الإسلامية "الخميني" رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل واعتبارها عمل لا أخلاقي حيث أصدر الخميني قراراً بوقف العمل في جميع المحطات النووية لأنها وفقاً لرأيه مشاريع غير مجدية ومضیعة للمال العام. وعليه تم إلغاء العقود المبرمة مع الدول الغربية - وخاصة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا- في مختلف المجالات ومنها الطاقة النووية، كما انهارت الإتفاقيات التي كان الشاه محمد رضا بهلوي قد وقعها مع الدول الغربية لتدريب الكوادر النووية الإيرانية. وهكذا توقف البرنامج النووي الإيراني (علي، 2006: 12)، وقد تم تعليق العمل في المشاريع النووية التي كانت مستمرة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، مثل بناء محطة بوشهر للطاقة النووية الإيرانية وهناك من يفسر ان هذا التوقف يعود لعدة أسباب من أهمها: (عبدالهادي، 2011: 36)

- 1- الخلافات مع الشركات الأوروبية نتيجة تغير النظام السياسي الإيراني
- 2- عدم قدرة النظام السياسي الإيراني على تحمل التكاليف المالية العالية المترتبة على البرنامج

النووي

- 3- رفض الولايات المتحدة والدول الغربية للتعاون مع إيران في المجال النووي بهدف الضغط

على النظام الإيراني

4- هروب معظم الخبراء والعلماء إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية الأمر الذي أدى إلى

انعدام الخطط التطويرية

أعرب الخميني في عام 1984، عن اهتمام إيران مجددا بالطاقة النووية، وطلب مساعدة الشركاء الدوليين لإكمال البناء في بوشهر (Iran's Strategic Weapons Programmed, 2005: p9) وأعلنت جمهورية إيران الإسلامية مراجعة العقود التي وقعها نظام الشاه محمد رضا بهلوي مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية واستئناف البرنامج النووية.

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية بخصوص البرنامج النووي، وقامت بفرض حظر شامل على جمهورية إيران الإسلامية بخصوص التسلح. ولذلك ركزت جمهورية إيران الإسلامية اهتمامها بالسلح النووي حيث رصدت الأموال للباحثين بمركز أمير آباد للأبحاث النووية، ونجحت في افتتاح مركز أصفهان للأبحاث النووية عام 1984. وقد اجرت جمهورية إيران الإسلامية مفاوضات مع فرنسا وباكستان بخصوص الحصول على المساعدات الفنية وتمكنت من الحصول على كميات من مادة اليورانيوم داايوكسايد من الأرجنتين. (عمر، 2004: 24)

بدأ القادة الإيرانيون يعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، في إعادة التركيز على امتلاك التكنولوجيا النووية وفي هذا السياق وقعت إيران في عامي 1987 و1990 اتفاقيات تعاون نووي طويلة الأمد مع كل من باكستان والصين، وقد تضمنت الإتفاقيات تدريب الأفراد الإيرانيين، ووافقت الصين أيضًا على تزويد إيران بمفاعل مصدر نيوتروني مصغر 27 كيلووات ومفاعلي طاقة بقوة 300 ميغاوات في كينشان. وفي كانون 1995، أعلنت روسيا أنها ستكمل بناء بوشهر ووافقت على بناء ثلاثة مفاعلات إضافية. (Joseph, et al, 2005: p303)

بذلت جمهورية إيران الإسلامية خلال السنوات 1988-1989 جهوداً للحصول على مساعده من باكستان في عمليات تخصيب اليورانيوم وتجاوبت باكستان معها من خلال مباشرة رئيس تخصيب اليورانيوم الباكستاني محادثاته مع مسؤولي الطاقة النووية في جمهورية إيران الإسلامية. سبب التجاوب الباكستاني قلقاً للولايات المتحدة الأمريكية ومارست ضغوطاً على باكستان بهدف التوقف عن التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية. نفت باكستان وجود اي تعاون مع جمهورية إيران الإسلامية. (الهيبة، 2013: 44)

نجحت جمهورية إيران الإسلامية خلال عامي 1991 و1992 في استقطاب حوالي 14 عالماً نووياً بروسيا للعمل في جمهورية إيران الإسلامية، عقدت جمهورية إيران الإسلامية اتفاقية في عام 1995 بخصوص التعاون النووي بينها وبين روسيا، وعليه فقد اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية على روسيا لتنفيذ مشروع محطة بوشهر لتصنيع توربينات للمحطة وجرى بالفعل تصنيعها وشحنها. (محمود، 2005: 78). أصبح لدى جمهورية إيران الإسلامية بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة. ولتفادي اي هجوم على منشاتها عملت جمهورية إيران الإسلامية على نشر منشآتها النووية الإستراتيجية في جميع الأراضي الإيرانية واحاطت ذلك بسرية تامة. وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين اتجهت جمهورية إيران الإسلامية نحو الصين ووقعت معها اتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان في عام (1991). وقد استند التعاون الصيني الإيراني المتعلق بتطوير برنامج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للتشريعات واللوائح التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقامت الصين بتزويد جمهورية إيران الإسلامية بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بإنتاج النظائر المشعة كما ان جمهورية إيران الإسلامية تعاقبت

مع الصين لاستيراد اجهزه خاصه بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وذلك وفقا للوائح والتشريعات الدولية (عبد السلام، 2008: 22).

وافقت روسيا في عام 1995 على استكمال بناء محطة بوشهر - للطاقة النووية وعرضت على جمهورية إيران الإسلامية تزويدها بمفاعل أبحاث كبير، ومصنع لتصنيع الوقود، ومصنع للطرد المركزي للغاز. واثار هذا مخاوف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وباشرت الولايات المتحدة بالضغط على روسيا واستجاب الرئيس الروسي بوريس يلتسين لهذه الضغوطات ووافق على تقليص التعاون النووي الروسي الإيراني حتى الانتهاء من بناء بوشهر. إلا أن هذه الاجراءات لم تقلل من اعتقاد المسؤولين الأمريكيين من أن العلماء والمعاهد الروسية قدمت يد المساعدة للمهندسين الإيرانيين في المجالات الحساسة لدورة الوقود النووي، وبإنشاء مفاعل أبحاث الماء الثقيل بقدرة 40 ميجاوات في آراك. (Iran's Strategic Weapons Programmes, 2005: p3)

في بداية العقد الحادي والعشرين تم الكشف عن البرنامج النووي عام 2002 من قبل المعارضة الإيرانية الموجودة في المنفى. وبناء على هذه المعلومات قام محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرفقة مسؤولين رئيسيين بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية ووجد وفد وكالة الطاقة الذرية ان جمهورية إيران الإسلامية تقوم بنشاطات واسعة تتعلق ببرنامجها النووي للتخصيب واعتبر وفد وكالة الطاقة ذلك خرقا للالتزامات الإيرانية وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. (عبدالمنعم، 2009: 102).

أبلغ مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 10 آب 2005 أن جمهورية إيران الإسلامية قامت بإزالة أختام الوكالة عن خطوط معالجة اليورانيوم تترافلوريد وأن جمهورية إيران الإسلامية استأنفت في أيلول 2005 إنتاج اليورانيوم وقال البرادعي بأن تصرفات جمهورية إيران الإسلامية جعلت

الوكالة غير قادرة على توفير الضمانات الكافية المتعلقة بالطبيعة السلمية لبرنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي (محمود، 2005: 96)

دفعت الجهود الإيرانية المتعلقة بالأنشطة النووية الدول الأوروبية إلى تشكيل ما يسمى الترويكا من ثلاث دول من الإتحاد الأوروبي ممثلة بألمانيا وبريطانيا وفرنسا لمفاوضة جمهورية إيران الإسلامية. واستطاعت جمهورية إيران الإسلامية من افشال مجهودات الترويكا من خلال المناورة بالقبول مرة والرفض مرة أخرى ونتيجة لذلك احالت وكالة الطاقة الذرية الدولية الأمر إلى مجلس الأمن الدولي. (سامور، 2006: 3)

قدّمت الترويكا في تموز 2006 مقترحات إلى جمهورية إيران الإسلامية التي بدورها رفضتها وأصر الرئيس أحمدني نجاد على حق جمهورية إيران الإسلامية الثابت في إنتاج دورة وقود كاملة، وعلى إثر ذلك قامت وكالة الطاقة الذرية بتحويل القضية إلى مجلس الأمن (الرشدان والخماش 2017: 64).

تبني مجلس الأمن الدولي في 24 آذار 2007 القرار رقم (1747)، أكد فيه ثانية أنه على جمهورية إيران الإسلامية خطوات ضرورية تتضمن تعليق جميع نشاطات التخصيب والمعالجة، وجميع القرارات ذات العلاقة بالماء الثقيل، وكذلك تضمن القرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تزويد أو نقل جميع المعادن، السلع، والتقنيات التي يمكن أن تساهم في نشاطات إيران المتعلقة بالتخصيب. (ابو ناصر، 2010: 2)

وافقت جمهورية إيران الإسلامية في 21 آب 2009 على دخول مفتشي الوكالة الدولية للمفاعل النووي "أراك" الذي كان بناؤه على وشك الانتهاء ووافقت في نفس الوقت على مراقبة موقع

تخصيب اليورانيوم “ ورغم ذلك كان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتقاداً بأن جمهورية إيران الإسلامية تخفي مواقع نووية أخرى. (لوصيف، 2013: 107)

تم تقديم مسودة اتفاق خلال اجتماعات فينا التي انعقدت في الفترة الواقعة ما بين أيلول و تشرين اول من عام 2009 سميت اتفاق فيينا والتي نصت على حصول جمهورية إيران الإسلامية من اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في الأغراض الطبية وتقوم جمهورية إيران الإسلامية بتسليم ما لديها من اليورانيوم المخصب بنسبة منخفضة إلى روسيا ثم إلى فرنسا لزيادة نسبة تخصيبه إلى 20% وبعد ذلك يسلم إلى جمهورية إيران الإسلامية من اجل استخدامه في الأغراض الطبية شريطة اعادة الوقود الذي تم استنفاده إلى روسيا (البحيري، 2010 ، ص 123)..إلا أن رد جمهورية إيران الإسلامية لم يكن ايجابياً على المسودة وفي المقابل بدأت جمهورية إيران الإسلامية في 21/8/2010 بتشغيل اول محطة نووية لها في مفاعل بو شهر بالتعاون مع روسيا (وحيد ، 2010، ص 195)

قامت إدارة أوباما في عام 2010، بحملة ضغوط اقتصادية دولي واسعة النطاق على جمهورية إيران الإسلامية لإقناعها بقبول الاتفاق النووي المعروف بخطة العمل الشاملة. وقدمت مجموعة (1+5) اقتراحاً لطهران في عام 2012 نص على تعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% مقابل تخفيف العقوبات إلا ان جمهورية إيران الإسلامية رفضت العرض وقدمت مقترحا من تسع خطوات يبدأ برفع العقوبات بشكل تدريجي ويقابل ذلك وقف التخصيب في موقع واحد من الموقعين اللذين يتم فيهما تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% وينتهي التخصيب في منشأة فردية كما يتضمن الاقتراح امكانية استئناف برنامج التخصيب في حالة فشل المفاوضات في أي وقت (الرشدان والخماش، 2017: 67).

رفضت الإدارة الأمريكية العرض الإيراني بحجة عدم وجود ضمانات تؤكد على ان جمهورية إيران الإسلامية لا يمكن ان تقوم بإنتاج سلاح نووي. ومع ذلك استمرت المفاوضات مع الدول الغربية والتي لم تحقق شيئاً. ومع ذلك استمرت المفاوضات بين الأطراف وتم تقديم تنازلات من كلا الطرفين وتوصلا إلى اتفاقية لوزان في 2 نيسان. (Katzman and Kerrr, 2017: P10)

توجّهت سياسة جمهورية إيران الإسلامية في عهد رفسنجاني في عام 2013 إلى المفاوضات بهدف رفع العقوبات مع مجموعة (1+5) بعد نجاح اتفاقية جنيف في تحقيق أهدافها. توصلت جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة (1+5) إلى اتفاقية جديدة تضمنت قيام جمهورية إيران الإسلامية بتخفيض العمل في البرنامج النووي على اساس إلغاء العقوبات المفروضة عليها، وسمحت جمهورية إيران الإسلامية للوكالة الدولية للطاقة للقيام بعملية التفتيش في المواقع النووية والسماح لها بإجراء بحوثها لمدة 10 سنوات، وقد حصل الاتفاق على موافقة معظم دول العالم. (ابو شعير، 2014: 85)

عززت خطة العمل الشاملة المشتركة إلى حد كبير من إمكانية أن يتمكن المفتشون الدوليون من اكتشاف أي عدم امتثال إيراني في الوقت المناسب. إذا قررت إيران التخلي عن أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن المجتمع الدولي سينفاعل على الفور من خلال إعادة تطبيق جميع العقوبات التي تم رفعها في كانون الثاني 2016. علاوة على ذلك، تنص خطة العمل الشاملة المشتركة على إعادة بناء مفاعل الماء الثقيل في آراك، بهدف إنهاء إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية وتخصيص المصنع حصرياً لإنتاج النظائر المشعة الطبية. باختصار، يساهم الاتفاق النووي في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968. (Jessen, 2017: p5)

أسهم الاتفاق النووي بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة 1+5 في عام 2015م في توقف جمهورية إيران الإسلامية عن عملية تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية والإفراج عن أرصدها المجمدة التي قدرت بعشرات المليارات، واستفادت جمهورية إيران الإسلامية بكسر العزلة الدولية والعقوبات الدولية وهذا حقق لها توازناً في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة. (أحمد، 2017، ص 76)

بعد وصول ترامب لسدة الرئاسة الأمريكية في عام 2016 أعلن في شهر أيار من عام 2018 الانسحاب الكامل من صفقة إيران كما أعاد فرض عقوبات جديدة على إيران. (عمرو، 13: 2018). واتخذت الإدارة الأمريكية خطوات إضافية للضغط على جمهورية إيران الإسلامية في 4 تشرين ثاني 2018 من بين هذه الخطوات ما يلي: (Katzman, 2019)

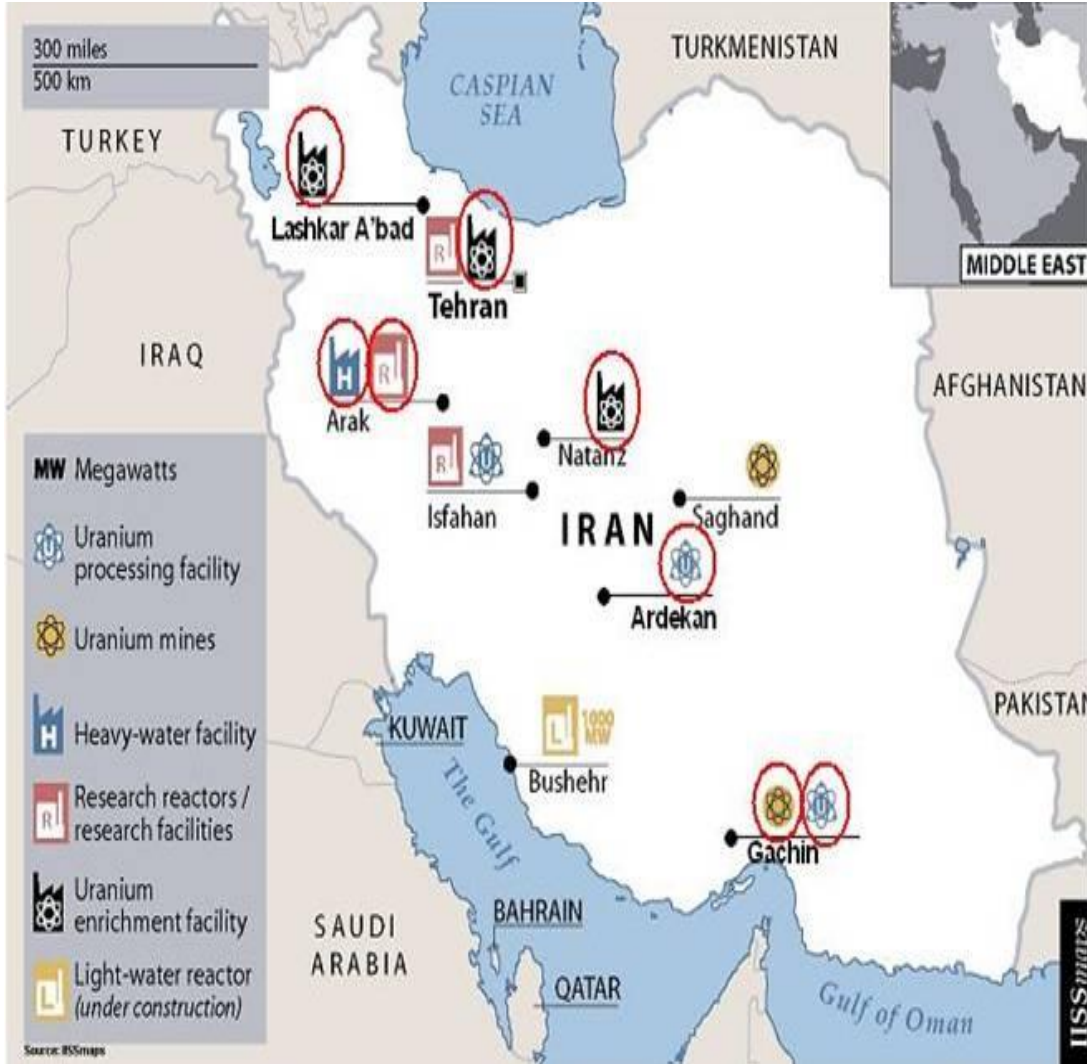
- في 21 أيار 2018، وفي أول خطاب لمايكل بومبيو كوزير خارجية أعلن العودة إلى الاستراتيجية الأمريكية للضغط على جمهورية إيران الإسلامية من خلال العقوبات. وطرح 12 مطلباً التي يجب على إيران استيفاؤها في خطة العمل المشتركة الشاملة المنقحة وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، بما في ذلك وقف جمهورية إيران الإسلامية دعمها لحلفائها ووكلائها.

- في 23 تموز 2018، بعد تهديدات روحاني بمنع تدفق النفط عبر الخليج العربي إذا تم منع صادرات النفط الإيرانية من خلال العقوبات، وعلى إثر ذلك نشر الرئيس ترامب على تويتر بلهجة الغطرسة الأمريكية ما يلي: "إلى الرئيس الإيراني روحاني: لا تهدد الولايات المتحدة أبداً مرة أخرى أو فإنك ستعاني من العواقب".

- فسّر البعض أن الولايات المتحدة يمكن ان تكون عازمة على القيام بعمل عسكري ضد إيران.
- في 16 آب 2018، أعلن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو إنشاء " مجموعة العمل لجمهورية إيران الإسلامية " في وزارة الخارجية المسؤولة عن تنسيق أنشطة الوزارة المتعلقة بالشان الإيراني.
- في أواخر أيلول 2018، أصدرت المجموعة تقرير "نظام الخارج عن القانون" بشأن جمهورية إيران الإسلامية، حيث كتب وزير الخارجية بومبيو في المقدمة "إن السياسة التي رسمها الرئيس ترامب تأتي لتوافق تمامًا مع حقيقة أن جمهورية إيران الإسلامية ليست دولة طبيعية.
- في 3 تشرين أول 2018، ألغت الإدارة الأمريكية معاهدة 1955 المبرمة بين الولايات المتحدة وإيران " معاهدة الصداقة والعلاقات الإقتصادية والحقوق القنصلية ".
- وفي 8 نيسان 2019، صنّفت الإدارة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني بأنه منظمة اهابية ووجهت لها اللوم على تورطها في العديد من الأعمال السابقة للإرهاب المدعوم من جمهورية إيران الإسلامية ومقاومة اجراءات الولايات المتحدة الأمريكية. (Katzman, 2019)
- أعلنت الإدارة • في 22 نيسان 2019، أنها لن تقدم استثناءات للدول التي تعهدت بتخفيض مشترياتها من النفط الإيراني بموجب قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية
- تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية اعتبارًا من 3 أيار 2019، بعد تقارير المخابرات أن جمهورية إيران الإسلامية و / أو حلفائها ووكلائها ربما يستعدون لمهاجمة القوات الأمريكية في المنطقة، وعلى إثر ذلك نشرت الولايات المتحدة قوات إضافية في الخليج لردع مثل هذا العمل.

منذ أيار 2019، تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بشكل كبير، وتطورت إلى صراع بعد أن قتلت القوات العسكرية الأمريكية قاسم سليمان، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني وأحد أهم القادة العسكريين في إيران. في غارة جوية أمريكية على بغداد في 3 كانون الثاني 2020. بدت الولايات المتحدة وإيران على شفا أعمال عدائية إضافية منذ ذلك الحين، حيث استمرت هجمات الجماعات المدعومة من إيران على قواعد في العراق تسكنها القوات الأمريكية. (Kenneth, et al, 2020)

مع تصاعد التوترات، أصدر المسؤولون الأمريكيون مجموعة متنوعة من التصريحات، مثل تغريدة الرئيس ترامب في 20 أيار 2019 قائلا "إذا كانت إيران تريد القتال، ستكون تلك النهاية الرسمية لإيران. لا تهددوا ابدا الولايات المتحدة مرة أثنائية!" ومع ذلك، فإن الهجمات الإيرانية على السفن التجارية والاستيلاء عليها في الخليج خلال حزيران وتموز ومع ذلك اشار الرئيس ترامب وكبار مساعديه إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى للحرب مع إيران أو لتغيير نظام إيران، وفيما يلي خريطة لمواقع المنشآت النووية الإيرانية.



المصدر: وكالة الطاقة الذرية Rssmaps (الانترنت)

يتبين من الخريطة أعلاه انتشار المنشآت النووية الإيرانية وتوزيعها على مختلف مناطق

جمهورية إيران الإسلامية،

المبحث الثالث

دوافع جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك الطاقة النووية

وفقاً للرؤية الإيرانية فإن البرنامج النووي يستخدم للأغراض السلمية، ويعتبر هذا من حق جمهورية إيران الإسلامية لتطويره لكونه يمثل جزءاً هاماً من استراتيجيتها للمحافظة على استقلالها، والقيام بدورها الإقليمي في المنطقة، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني نشأ في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً للاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين البلدين وبموجب برنامج « الذرة من أجل السلام » الذي أطلقه الرئيس آيزنهاور بعد الحرب العالمية الثانية. (العكلة، 2012: 8)

ويعود تركيز اهتمام الشاه محمد رضا بهلوي بالطاقة النووية إلى اهتمامه بتعزيز القدرات الإيرانية في جميع المجالات العسكرية من أجل الهيمنة على دول الخليج العربي ولعب دور مركزي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من وقف الأنشطة النووية في بدايات الثورة الإسلامية إلا أن جمهورية إيران الإسلامية أخذت تركز وتكثف انشطتها منذ منتصف الثمانينات. وقد غضت الولايات المتحدة النظر عن أنشطة جمهورية إيران الإسلامية خلال عقد ونيف من الزمن. ومع بدايات عام 2002 أخذت تركز الولايات المتحدة الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني حيث عملت على تدويل البرنامج النووي الإيراني.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية راودتها الشكوك أن لجمهورية إيران الإسلامية دوافع سرية للبرنامج النووي الإيراني تسعى من خلالها لامتلاك السلاح النووي وفيما يلي أهم مبررات ودوافع جمهورية إيران لامتلاك الطاقة النووية:

1. الدوافع الاقتصادية

تصر جمهورية إيران الإسلامية على أن برنامجها النووي يهدف إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما تشير مؤكدة إلى أن المفاعلات النووية التي تسعى جمهورية إيران إلى بنائها ستعمل على توفير ما يقرب من 20% من حاجتها للطاقة الكهربائية وذلك لتلبية حاجة الزيادة المطردة للسكان فضلا عن خطط التنمية الاقتصادية التي تدفع الاقتصاد بنسبة تصل إلى 5% مما يتطلب رفع معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية. وان اعتماد أو بناء الطاقة النووية سيقبل من اعتمادها على النفط والغاز، لزيادة صادراتها النفطية والحصول على أكبر كم من عائدات العملة الصعبة، وبشكل أشمل فإن جمهورية إيران الإسلامية تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة فيها بدون النفط. ناهيك عن أن جمهورية إيران الإسلامية قد أنفقت جزءاً كبيراً من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه محمد رضا لشراء معدات الطاقة النووية لذلك فقد تم التركيز على النفقات والإهتمام بالبرنامج حتى لا تضيق الأموال التي انفقت عليه سُدَى. (زهرة، 2015: 10)

2. الدوافع العسكرية

هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، إذ يجب على جمهورية إيران الإسلامية الاستعداد لأية احتمالات مستقبلية. إذا أرادت أن تلعب دوراً في المنطقة التي يوجد فيها دول نووية كثيرة؛ وهذا يحتم عليها امتلاك السلاح النووي لحماية مصالحها الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقلّ تهديداً له. (عزت، 2015. [http:// www. Moheet. Com](http://www.Moheet.Com)).

ووفقاً للفكر الإستراتيجي الإيراني فقد ركزت حكومة جمهورية إيران الإسلامية على الدروس المُستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لها وأنها لا بد من أن تستعد

لأية احتمالات مستقبلية بالإضافة إلى وجود دول اقليمية قريبة من إيران فضلا عن وجود القوات الاجنبية في دول الخليج العربي مما دفع جمهورية إيران الإسلامية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية إلى وضع الخطط لتطوير القدرات العسكرية والتركيز على البرنامج النووي (محمود، 1998: 136).

يمثل التواجد العسكري الأمريكي، وتوقيع دول الخليج العربي اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة، دافعا نحو امتلاك السلاح النووي. وتقوم السياسة الأمنية لجمهورية إيران الإسلامية على اتجاهين رئيسيين هما:

أولاً: امتلاك القدرة الدفاعية للوقوف امام التهديدات الإسرائيلية والأمريكية المتكررة، وهذا يؤكد الرغبة الإيرانية في امتلاك الطاقة النووية حيث تتوقع قيام دولة الكيان الصهيوني بضرية خاطفة لأهداف حيوية إيرانية، خاصة وأن دولة الكيان الصهيوني تعتبر جمهورية إيران الإسلامية الخطر الذي يهدّد وجودها في الشرق الأوسط، وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية امتلاك الكيان الصهيوني للأسلحة النووية تهديداً صريحاً لأمنها القومي. (عبدالهادي، 2011: 126)

ثانياً: تتولد الرغبة لدى جمهورية إيران الإسلامية لتعزيز دورها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص بالإضافة إلى حماية النظام الإسلامي من محاولات التغيير وكذلك حماية مصالحها الحيوية. (الهيبة، 2013: 41)

وبناءً على ما سبق، سعت جمهورية إيران الإسلامية لتصبح قوة عسكرية في المنطقة وخيارها الوحيد هو امتلاك السلاح النووي السبيل الوحيد لردع لأي عدوان قد يهددها في المستقبل، (زهرة، 2015: 85).

لذلك كله لجأت جمهورية إيران الإسلامية إلى بعض الدول النووية المجاورة من اجل الاستفادة من خبراتها لتطوير قدراتها، حيث قامت بعقد عدة اتفاقيات للتعاون النووي مع كل من باكستان والهند والصين من اجل تبادل الخبرات العلمية، كما عقدت عدة اتفاقيات مع روسيا فعلى سبيل المثال وقع الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" في عام 2001 في موسكو اتفاقا مع الحكومة الروسية للتعاون الإقتصادي، والتعاون التكنولوجي في المجال النووي (ندين، 2013: 24).

3. الدوافع الاستراتيجية

تتمثل الدوافع الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني في امتلاك قوة رادعة وهذا يشكل استراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني، وبصرف النظر عن ماهية النظام الحاكم فالسلاح النووي له دور في الإستراتيجية الإيرانية على المدى البعيد، كما أن تطوير قدراتها النووية بشكل يسمح لها بالقيام بدور استراتيجي على المستويات الإقليمية والدولية، جنبا إلى جنب مع ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية ضمن برنامج متكامل وشامل. وما ينبغي الإشارة إليه إلى ان جمهورية إيران الإسلامية ترتبط بعلاقة مضطربة مع دول الجوار وهذا يدفعها إلى إظهار نفسها كقوة متميزة، إذ ان علاقاتها مع دول الخليج العربي متوترة، كما هو الحال مع دول بحر قزوين وكذلك فإن علاقاتها مع تركيا وباكستان وأفغانستان متأرجحة وعلاقتها مع دولة الكيان الصهيوني سيئة كما ان الدوافع الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية في تطوير قدراتها النووية هو القيام بدور استراتيجي على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تطوير قواتها المسلحة وامتلاكها لأسلحة استراتيجية قادرة على حمايتها من التهديدات الاقليمية والدولية. (زهرة، 2015: 15)

4. تحقيق التوازن مع الكيان الصهيوني

إن من بين الدوافع المهمة وراء امتلاك جمهورية إيران الإسلامية للطاقة النووية هو رغبتها في اللحاق بركبة القوى الإقليمية المجاورة لها مثل الكيان الصهيوني. ويشكل تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية أحد دوافع جمهورية إيران الإسلامية المهمة لتطوير برنامجها النووي خاصة وأن الكيان الصهيوني يعتبر جمهورية إيران الإسلامية العدو المركزي والاستراتيجي له. كما أن امتلاكها للسلاح النووي يعبر عن رفضها للسياسة الازدواجية للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تعامل الكيان الصهيوني بالمثل بالتفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية، أو مطالبة الكيان الصهيوني بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. (الهبيدة، 2013: 42)

كما أن سعي جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك السلاح النووي يعبر بشكل عام عن رفضها لسياسة ازدواجية المعايير التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن جمهورية إيران الإسلامية تقع وسط محيط إقليمي نووي، وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن توازن القوى يشكل مصدراً للاستقرار الدولي والإقليمي وبالتالي فإن تحقيق التوازن النووي ليمنع أية دولة في المنطقة من الإعتداء على جمهورية إيران الإسلامية. (السهي، 2014: 75)

5. الدوافع السياسية

أدركت جمهورية إيران الإسلامية بأن السلاح النووي يمكن أن يعطيها أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية (محمود، 2009: 29) لذا ركزت السياسة الإيرانية بشدة على الدروس التي استفادتها من حربها مع العراق في بدايات الثمانينات من القرن العشرين والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لها، كما أن جمهورية إيران الإسلامية تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية ومن وجهة نظرها أن امتلاك للطاقة النووية والسلاح النووي يساعد في تعزيز قوتها

التفاوضية من أجل تحقيق مكاسب سياسية تستطيع من خلالها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

6. توسيع نفوذ جمهورية إيران الإسلامية في المنطقة العربية

تشكل الرغبة الإيرانية في بسط نفوذها في الدول المجاورة أحد أهم أهدافها واستراتيجياتها، ويؤكد هذا أن جمهورية إيران الإسلامية إذا ما رغبت في التوسع فلا مجال لها للاتجاه شمالاً أو شرقاً بسبب وجود قوى نووية وعسكرية كبرى كإندونيسيا، وباكستان والصين وروسيا، وهذا يفرض عليها إذا ما رغبت في التمدد الاتجاه للغرب. كما أن امتلاك جمهورية إيران الإسلامية للسلح النووي يعزز من قدرتها على فرض هيمنتها على دول الجوار وتهديد أمنهم واستقرارهم. (الهيبة، 2013: 44).

7. زيادة شرعية نظام الحكم وحفز التسييس المذهبي

تخشى جمهورية إيران الإسلامية من تعرض النظام الشيعي للزوال إذا كانت قدراتها العسكرية ضعيفة والتي يرتبط مصيرها بامتلاكها للسلح النووي كسلح ردع ضد أعدائها المفترضين، ويعتقد المتشددون في جمهورية إيران الإسلامية بأن بقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية هو التهديد الحقيقي لها (جنيفر، 2009: 16) ويعتقد المتشددون في إيران أن الوهابية السعودية تشكل عدواً لها وذلك لأنها تخلق جماعات سنية متطرفة في المنطقة، ومن أكبر الأدلة على ذلك ما يصدر من البلدين من فتاوى المرجعيات الدينية، وفي ضوء ذلك عملت جمهورية إيران الإسلامية على زيادة نشاطاتها في تخصيص اليورانيوم، في عهد الرئيس المتشدد نجاد، كما أن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد على أن الحصول على القنبلة النووية يعتبر هدفاً لحماية الأمة الإسلامية" (رياض، 2006: 23).

8. الدوافع الجيوسياسية

الجيوسياسي Geopolitics هو علم سياسة الأرض أي الأثر السياسي للفاعل الدولي Actor International وفقاً لرؤيته الجغرافية، سواء أكانت هذه الرؤية إقليمية في حدود نفوذه، ووفقاً لموارده، أو كانت الرؤية لمصالحه الخارجية أي في مواقع جغرافية أخرى وبهذا تعني الجيوسياسية البحث عن الاحتياجات التي يتطلبها الفاعل الدولي لكي ينمو حتى ولو كان ذلك خارج الحدود (الشيشاني، 2012) والجيوسياسي Geopolitics تعني دراسة آثار جغرافية الأرض (البشرية والمادية) على السياسة والعلاقات الدولية. وتعتبر الجيوسياسية على مستوى العلاقات الدولية طريقة لدراسة السياسة الخارجية لفهم وشرح والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي من خلال المتغيرات الجغرافية. (Kur, 2014)

تعتبر جيوبولتيكية جمهورية إيران الإسلامية من أهم عناصر قوة الدولة، فجمهورية إيران الإسلامية تطل على ثلاثة مسطحات مائية هي الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر قزوين، بسواحل تقدر بـ 2500 كلم، وتمتاز بعمق مياهها مقارنة بالسواحل الغربية التي تطل عليها دول الخليج العربي. ويبلغ عدد سكان جمهورية إيران الإسلامية حوالي 82 مليون نسمة، ولها تاريخ طويل وتملك ثروات طبيعية. فمن المعروف أنها تحتل المرتبة الرابعة في احتياطي النفط، والمرتبة الثانية في مخزونها للغاز الطبيعي ويوجد فيها موارد اقتصادية هائلة ويتوافر فيها مياه كثيرة وارضيات زراعية وموقع جغرافي استراتيجي يجعلها قادرة على التحكم في إمدادات النفط المتجه إلى العالم الخارجي عبر مضيق هرمز. (الغالب، 2020: 32)

الفصل الثالث

المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

تمهيد

يشكل البرنامج النووي الإيراني أحد القضايا المهمة بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية حيث شهد هذا الملف تنافسا وتباينا واختلافا في مواقف الدول من برنامج جمهورية إيران الإسلامية وعلى الأخص الدول الكبرى التي تسيطر على السياسة الدولية فعلى سبيل المثال برز كلا من الدور الروسي والصيني بشكل فعّال في دعم جمهورية إيران الإسلامية على الرغم من رفض الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاك جمهورية إيران الإسلامية أسلحة نووية علما بأنه كان لها يد فعالة في نشأة البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. إلا أن الأمور انقلبت رأساً على عقب بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 التي عملت على تغيير مجريات الامور إذ حدث تحول كبير في العلاقات الأمريكية الإيرانية حيث أصبحت هذه العلاقات تتم بالعدائية. وفي محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لمنع جمهورية إيران الإسلامية من تطوير قدراتها النووية تمكنت من اثارة الرأي العام الدولي للوقوف بوجه النظام الإيراني. وقد لاقى ذلك ترحيباً من الدول التي تسيطر في الفلك الأمريكي كإسرائيل والدول الخليجية. إلا أن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني معارضة من قبل روسيا والصين وموقفاً سلبياً من الدول الأوروبية. وقد حددت مصالح كل طرف موقفها من الملف النووي الإيراني ويحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤل التالي: ما هي المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني؟ وقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المواقف الدولية والاقليمية من الملف النووي الإيراني.

المبحث الثاني: المواقف الاقليمية من الملف النووي الإيراني.

المبحث الثالث: المعاهدات والاتفاقيات والتفاهات الدولية حيال البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول

المواقف الدولية حيال البرنامج النووي الإيراني

1- الموقف الروسي

عملت الثورة الإسلامية على تحدي الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ولذلك أصبح هذا البرنامج من أهم القضايا التي اقلقت الدول الغربية وعلى الرغم من العداء بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية وتأييد كل من الإتحاد الأوروبي وإسرائيل للموقف الأمريكي (Garver, 2013: p72). أثر انهيار الإتحاد السوفيتي في عام 1991 سلباً على مسيرة العلاقات الروسية - الإيرانية حيث أصاب العلاقات جموداً سياسياً سياسياً وبالتالي انخفضت صادرات روسيا من الأسلحة إلى جمهورية إيران الإسلامية إلى 200 مليون دولار بين عامي 1996-1999 وذلك على إثر الاتفاق بين موسكو وواشنطن في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط (الغنيمي، 2018: 110).

لقد برز دور روسيا في دعم وتطوير البرنامج النووي الإيراني من خلال نقل المعلومات التكنولوجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما زوّدت جمهورية إيران الإسلامية بالمفاعل الذي أنشئ في محطة بوشهر واستندت السياسة الروسية تجاه جمهورية إيران الإسلامية إلى اعتبار الاخيرة شريكاً وحليفاً جيوسياسياً في منطقة الشرق الأوسط. (Bratersky, 2011: p173)

وتجدر الإشارة إلى ان هناك محدّدات حكمت الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، كما أن هذه المحدّدات لعبت دوراً أساسياً في تحديد الخيارات الروسية حيال هذه الأزمة، ويتمثل المحدد الأول في علاقات التعاون النووي والإقتصادي الوثيقة مع جمهورية إيران الإسلامية، حيث ان روسيا تشكل أحد أقوى الشركاء التجاريين لجمهورية إيران الإسلامية وهناك تعاون بين الجانبان في مجالات عديدة. فالعلاقات بين الدولتين تتضمن إنشاء المفاعلات النووية والمشاركة في برامج التحديث العسكري. أما المحدد الثاني فيتمثل في حرص روسيا على عدم امتلاك سلاح نووي لكيلا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي في حدود روسيا الجنوبية. أما المحدد الثالث فيتمثل في وجود أزمة ثقة تجاه تعامل الولايات المتحدة والدول الغربية بقضايا الانتشار النووي، وتعود أزمة الثقة إلى ما حدث في الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف تسعينيات القرن العشرين حيث تعاونت روسيا مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا انها توقفت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بسبب الشكوك التي اثارته الولايات المتحدة المتعلقة بأهداف كوريا الشمالية، إلا ان روسيا تفاجأت بالاتفاق الذي تم توقيعه من قبل الولايات المتحدة واليابان مع كوريا الشمالية الذي تضمن تزويد كوريا الشمالية بمفاعلين متطورين على ان تتخلى كوريا الشمالية عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل وقد اعتبرت روسيا ذلك خداعاً وغشاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لكسب الصفقة النووية مع كوريا الشمالية. (عبدالشافى، 2004: 48)

وعلى الرغم من الموقف الروسي الداعم لجمهورية إيران الإسلامية في برنامجها النووي إلا أن روسيا لا توافق على أن تقوم إيران بتوظيف البرنامج النووي في مجالات غير سلمية، كما أنها لا توافق على وجود سلاح نووي إيراني على مسافة قريبة من حدودها الجنوبية، ونتيجة لذلك فإنها

تستجيب للضغوط الأمريكية والأوروبية حيال الملف النووي الإيراني وتبدي مرونة في تأييدها لفرض عقوبات دولية على جمهورية إيران الإسلامية في مجلس الأمن. (وليد، 2015: 125)

2- الموقف الصيني

بعد زيارة الرئيس الإيراني محمد علي رجائي في حزيران 1985 انطلقت إيران نحو الصين وتم توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ووفقا لهذه الاتفاقية قامت الصين بتدريب الإيرانيين على التكنولوجيا النووية وقدمت تجهيزات بحثية في اصفهان وزودت جمهورية إيران الإسلامية بمفاعلات نووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ساعدت جمهورية إيران الإسلامية في استخراج اليورانيوم. وقعت الصين في عام 1990 مع جمهورية إيران الإسلامية اتفاق تعاون نووي وقامت بتزويد جمهورية إيران الإسلامية بطن متري من سادس فلوريد اليورانيوم. أوقفت الصين في عام 1997 دعمها لبرنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي من أجل تحسين علاقاتها مع واشنطن. ومع ذلك فقد حافظت على جميع صفقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية إلا أنها أبطأت في تطبيق هذه الصفقات لارضاء الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 2015 رفضت الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. (Garver, 2013: P73)

بعد ان توصلت مجموعة 1+5 وجمهورية إيران الإسلامية إلى خطة العمل المشتركة (JPOA) في تشرين الثاني من عام 2013، طرحت الصين خمس نقاط كإطار للتفاوض للوصول إلى الحل الشامل هي: (China's Five Principles for a Comprehensive Solution, 2014)

- "الالتزام بالحوار بين مجموعة (1+5) وإيران.
- السعي نحو حل شامل وعادل ومناسب وطويل المدى.

- اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.

- خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.

- اتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع"

كما أن الصين ساهمت في المرحلة التي سبقت مرحلة التوصل إلى اتفاق شامل مع جمهورية إيران الإسلامية طرحت اقتراحا مكونا من اربعة نقاط من خلال وزير خارجيتها في 13 /آذار

2015، يتضمن ما يلي: (Wang, 2015. www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zz)

- يتطلب حل القضية قرارًا سياسيًا دون الاعتماد على الحلول التقنية فقط، حيث أن للموضوع طابعًا سياسيًا.

- يجب على كل الأطراف أن تلتقي في منتصف الطريق الأمر الذي يفرض القبول بتسويات.

- اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.

- تقديم حل متكامل وشامل.

يتبين مما سبق اهتمام الصين وحرصها للوصول إلى اتفاق بين كل من جمهورية إيران

الإسلامية والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود هذا الاهتمام إلى

التصورات الصينية الايجابية لانعكاسات الإيجابية على الصين كما ان للصين مصلحة رئيسية في

الوصول إلى اتفاق ويتمثل ذلك في اعادة طرح تصميم قلب مفاعل أراك للمياه الثقيلة حيث طرحت

فكرة إعادة تصميم قلب المفاعل لكي يصبح غير قادر على إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية.

(2015 ,,Harold2015 /<http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy>)

وبعد إعلان الولايات المتحدة الإنسحاب من الاتفاق النووي شددت روسيا والصين على ضرورة

المحافظة على الاتفاق النووي وحذرت موسكو وبكين في بيان مشترك من اتخاذ أية خطوات قد

تقوض تطبيقها وجاء في البيان الذي قامتا بإصداره: يؤكد الإتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية دعمهما الثابت للتطبيق الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة والمشاركة بالشكل الذي اقره مجلس الأمن الدولي في القرار 2231 الصادر عام 2015. (البازي، 2018: 171)

3- موقف الدول الأوروبية

أثر قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 على الموقف الأوروبي من جمهورية إيران الإسلامية فقد أوقفت الشركات الأمريكية والأوروبية دعمها للنشاط النووي الإيراني. هدفت الدول الأوروبية استغلال الخلاف بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على نفوذ لها في المنطقة وقد اعتبرت الملف النووي الإيراني الفرصة المناسبة والمنفذ له لتحقيق هذا الهدف. وقد شكلت أحداث 11 أيلول 2001 والحرب الأمريكية على العراق عام 2003 دافعاً للاتحاد الأوروبي للعمل لتحديد موقفه من انتشار الأسلحة النووية. (شاهرام، 2007: 165). وقد قام الإتحاد الأوروبي بتشكيل ما يسمى بالترويكا من ثلاث دول بريطانيا وألمانيا وفرنسا لإقناع جمهورية إيران الإسلامية بتجميد برنامجها مقابل منحها حزمة من الحوافز الاقتصادية. وقد تكلفت جهود دول الترويكا بتوقيع اتفاقية طهران في أيلول 2003 واتفاقية باريس في تشرين الثاني 2004. حرص دول الإتحاد الاوربي حتى عام 2004 على عدم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية إيران الإسلامية وحاول ممثلي الترويكا إقناع جمهورية إيران الإسلامية بتعليق برنامجها كما سعت إلى تحقيق توازن بين متطلبات المحافظة على مصالحها في جمهورية إيران الإسلامية والتهديد بفرض العقوبات في حالة استمرار جمهورية إيران الإسلامية ببرنامجها وكذلك بإعادة النظر في علاقتها التجارية والإقتصادية (ستار، 2009: 15).

بدأ موقف الإتحاد الأوروبي بالتحول من حيث تاييد الموقف الأمريكي المتعلق بالتشدد على إثر وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى سدة الحكم. ونتيجة لإصرار جمهورية إيران الإسلامية على المضي ببرنامجها اوقفت دول الإتحاد الأوروبي المفاوضات وانفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي قام باصدار العديد من القرارات التي تضمنت عقوبات على مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني هذا فضلا عن ان العقوبات توسعت لتشمل صناعة الأسلحة. إلا ان دول الإتحاد الأوروبي عادت ورفعت العقوبات بسبب الموقف الايجابي لجمهورية إيران الإسلامية من حرب الخليج ومساندتها قرارات مجلس الأمن. وفي عام 2005 سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على التزام الدول الأوروبية وغيرها من الدول بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن إلا أن الدول الأوروبية كانت تفضل الوصول إلى حل دبلوماسي (شاهرام، 2007، ص 166)

استمرت جمهورية إيران الإسلامية في انشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الاوربي إلى احالة ملف جمهورية إيران الإسلامية النووي إلى مجلس الأمن الدولي في 8 آذار 2006 الذي بدوره اعطى جمهورية إيران الإسلامية فترة ستة أشهر للتوقف عن تخصيب اليورانيوم (العبيدي، 2012: 41).

لم تستجب جمهورية إيران الإسلامية لطلب مجلس الأمن واصرت على الاستمرار في برنامجها مما دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى اتباع سياسة الترغيب والترهيب حيث عرضت على جمهورية إيران الإسلامية التعاون في المجالات النووية والسياسة والتجارية بهدف اقناعها لوقف انشطتها النووية. إلا ان جمهورية إيران الإسلامية اعلنت معاودة نشاطها النووي في اب من عام 2006

وهذا دفع دول الترويكا إلى وقف التفاوض مع جمهورية إيران الإسلامية وتهديدها بتحويل الملف إلى مجلس الأمن (ستار، 2009: 15).

أعدت دول الترويكا الأوروبية صفقة قدمتها إلى جمهورية إيران الإسلامية وعدت فيها تزويدها بالوقود من عدة مصادر من الإتحاد الأوروبي وروسيا وتزويدها بالتكنولوجيا وتعزيز الاستثمار والروابط التجارية فضلا عن الضمانات الأمنية مقابل ان تتخلى عن انشطتها النووية إلا أن جمهورية إيران الإسلامية رفضت الصفقة الأمر الذي ادى إلى تدهور العلاقات مع دول الترويكا وعلى إثر ذلك قامت وكالة الطاقة الذرية بتحويل القضية إلى مجلس الأمن (الرشدان والخماش 2017: 64).

فرض الإتحاد الأوروبي في عام 2010 عقوبات على جمهورية إيران الإسلامية وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا قويا في فرض هذه العقوبات، وقد تضمنت هذه العقوبات حظر تقديم المساعدة الفنية أو نقل التقنية النفطية إلى إيران وأنشطة بعض المصارف الإيرانية وحظر التعامل مع بعض الشخصيات. في عام 2011 قام الإتحاد الأوروبي بتجميد أرصدة 243 مؤسسة إيرانية ومنع حوالي 40 شخصية إضافية من الحصول على تأشيرات دخول دول الإتحاد الأوروبي، وفي عام 2012 أبرم الإتحاد الأوروبي اتفاقاً مبدئياً منع فيه بعض التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني. (ابن نامي، 2012: 96).

بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي أعرب الإتحاد الأوروبي عن اسفه العميق لقرار واشنطن إعادة فرض العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية حيث صرح وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا في بيان مشترك عن أسفها لإعادة فرض العقوبات الأمريكية نتيجة انسحاب واشنطن من الاتفاق (البازي، 2018: 169) وقد اصدرت الدول الثلاث بيانا مشتركا يفيد بان

حكومات الدول الثلاثة ستبقى ملتزمة بالاتفاق وستعمل مع بقية أطراف الاتفاق ليبقى الأمر على ما هو عليه وصدرت الدول الثلاثة بياناً في 29 نيسان 2018 يشير إلى ان الاتفاق النووي مع جمهورية إيران هو الطريقة الأفضل لمنعها من امتلاك سرح نووي واجمعت الدول الثلاث على بقاء الاتفاق وفي هذا السياق صرح وزير خارجية ألمانيا " اننا لا نقبل ان تملي علينا الولايات المتحدة مع اي من الدول نقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع ". (غربي، 2018: 193)

لقد ركزت جهود الإتحاد الأوروبي للإبقاء على الولايات المتحدة في الصفقة على ثلاثة مجالات اهتمام رئيسية - أولاً، مبادئ الإتحاد الأوروبي للتعاون الدولي وكقوة معيارية في تطوير نظام أمني فعال، وعدم الانتشار، وأولوية الدبلوماسية. في حل النزاعات الدولية. ثانياً، لدى الإتحاد الأوروبي مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة في صفقة نووية قابلة للحياة، وثالثاً، تقدر بروكسل أن الصفقة تعمل على منع إيران من امتلاك قدرات أسلحة نووية، وبالتالي فهي تعزز الأمن الإقليمي والأوروبي.

لم يتم تحقيق نتائج مرضية في أي من هذه المجالات. تم ذكر نجاح دبلوماسية الإتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق نووي عدّة مرات، لكن لم يتم تطوير أي نظام للحفاظ عليه.

وجد الإتحاد الأوروبي نفسه، بعد انسحاب الرئيس ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة، في موقف صعب إلى حد ما فيما يتعلق بإيران. قد يُنظر إلى رئاسة ترامب على أنها تحدٍ وفرصة للإتحاد الأوروبي لاتباع سياسة أكثر استقلالية تجاه هذا البلد

المبحث الثاني المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي

تدرك دول الخليج أن تطوير جمهورية إيران الإسلامية لقدراتها النووية يُعدّ من أهم عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائج هذا التطوير سواء الآن أو على المدى البعيد، ولم تتفق الدول الخليجية على أسلوب التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وترى غالبية هذه الدول إنهاء الملف الإيراني النووي من خلال الضغوط الدبلوماسية. ويمكن إيضاح موقف دول الخليج كما يلي:

1- مجلس التعاون الخليجي

بشكل عام يمكن القول ان موقف دول الخليج العربي من الملف النووي الإيراني، يعتبر داعماً لسياسة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى منع جمهورية إيران الإسلامية من امتلاك قدرات نووية عسكرية، ووضع ضمانات كافية لمنع أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، ورغم وجود اتفاق من حيث المبدأ إلا أنه هناك اتجاهين في أسلوب التعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

• الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط يضر باستقرار المنطقة.

• الاتجاه الثاني: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أنه يجب على جمهورية إيران الإسلامية الإبقاء على خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ولذلك اتخذت

موقفاً دبلوماسياً متوازناً. (همام، 2007: 100)

اما موقف المجلس من الاتفاق النووي فقد غلب عليه فكرة الموافقة المشروطة إذ رحب المجلس الوزاري خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على ان يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية. (العتيبي، 2012: 73)

2- مواقف دول الخليج منفردة

سلطنة عُمان: صرّح وزير الشؤون الخارجية العماني بقوله " نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة... نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار... إن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدو 20 ألف ميغاوات. أما بالنسبة لموقف سلطنة عمان من الاتفاق فقد أعلنت عن اهتمامها بتطورات الملف النووي الإيراني مؤكدة أنها على علاقة جيدة مع كل من واشنطن وطهران مؤكدة على أن خيار المواجهة ليس في مصلحة أي طرف.

قطر: أكدت قطر أن المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية يؤكدون رسمياً سلمية البرنامج النووي بهدف استخدامه في إنتاج الطاقة الكهربائية. كما أكدت قطر رغبتها في عدم رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج العربي سواء كان من جانب جمهورية إيران الإسلامية أم غيرها. (فرحاني وقمادي، 2016: 26)

الكويت: ترى الكويت أن جمهورية إيران الإسلامية تشكل خطراً استراتيجياً على دول الخليج العربي في حالة ما قامت بتطوير أسلحة دمار شامل، وبناء عليه فهي تشجّع الحلّ السلمي وتشجّع التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطالب بشرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وحدّرت من أي تدخّل أجنبي في الشؤون الداخلية لدول منطقة الخليج العربي، وأكدت

الكويت على أهمية الاتفاق النووي وان وجود الاتفاق أفضل من عدمه حيث انه يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة من وجهة نظرها. (فرحاني وقمادي، 2016: 89)

البحرين: أعلنت البحرين أن " دول مجلس التعاون تفضل الحل السلمي للملف النووي الإيراني وتؤكد ضرورة تعاون طهران الكامل مع المجتمع الدولي وخاصة مع وكالة الطاقة النووية، ورحبت البحرين بالاتفاق النووي الشامل اما موقفها من الانسحاب الأمريكي فقد ايدت موقف المملكة العربية السعودية واعلنت ترحيبها وتأييدها للخطوة الأمريكية. (الجازي، 2016: 67)

السعودية: دعت السعودية جمهورية إيران الإسلامية للموافقة على اخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل. أما موقفها من الاتفاق الشامل فقد اكدت انه في حالة توافر حسن النوايا فان هذا الاتفاق يمكن ان يشكل خطوة اوليه نحو التوصل إلى حل شامل للملف النووي الإيراني خاصة اذا توصل إلى ازالة جميع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي مع ضمان حق جميع دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية اما موقفها من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق فقد رحبت بالقرار الأمريكي وقالت بان إيران استغلت العائد الإقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في أنشطتها (الشايح، 2018 / [http:// raseef22.com/politics/](http://raseef22.com/politics/))

الإمارات العربية المتحدة: لم يختلف موقف الإمارات العربية المتحدة عن مواقف بقية دول الخليج العربي ورفضت الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني وقد رحبت الإمارات بالاتفاق اما موقف الإمارات من الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية فقد جاء مؤيدا لموقف المملكة العربية السعودية واعلنت ترحيبها وتأييدها للخطوة الأمريكية. (فرحاني وقمادي، 2016: 89)

ويعود تباين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني إلى غياب وجود اتفاق موحد بين دول المجلس فضلاً عن علاقات كل دولة منفردة من جمهورية إيران الإسلامية.

الموقف الإسرائيلي

يعتبر الكيان الصهيوني جمهورية إيران الإسلامية أحد أهم الدول التي تهدد أمنها، ويشكل البرنامج النووي الإيراني قلقاً لإسرائيل من الناحية الأمنية، ويمثل هذا القلق الموقف الرسمي والمعلن للكيان الصهيوني، وهذا يدفع الكيان الصهيوني إلى التحرك لمنع جمهورية إيران الإسلامية من تلبية طموحاتها والتي يعتبرها خطراً على أمنه، وهذا الموقف ليس جديداً، إذ أنه يهدف إلى منع أية دولة في الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية من امتلاك السلاح النووي ليظل محتكراً ذلك، وخير مثال على ذلك ما وجّهه من ضربة للمفاعل النووي العراقي في عام 1981. (أبو الفضل، 2003:

(86)

وقد انقسم الموقف الإسرائيلي إلى ثلاثة مستويات كما يلي: (الخرزاعلة، 2014: 107)

المستوى الأول: يمثل الخيار العسكري وقد عبر عنه بعض القادة السياسيين والعسكريين في

الكيان الصهيوني.

المستوى الثاني: يرى هذا المستوى ان الكيان الصهيوني لا يستطيع مواجهة التهديد النووي

لوحده ولا بد من الاعتماد على الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية.

المستوى الثالث: ويتمثل في خلق تعاون دولي واسع وعدم اللجوء إلى الخيار العسكري ويجب

ايجاد تعاون دولي واسع في الملف الإيراني، وأن الحل في جمهورية إيران الإسلامية ليس عسكرياً.

ويطغى على الموقف الإسرائيلي المستوى الأول ويعود ذلك إلى القناعة الإسرائيلية بمهاجمة

وتدمير المنشآت النووية الإيرانية قبل ان تتمكن إيران من تصنيع الأسلحة النووية. فلدى إسرائيل

مخططات ونوايا أكيدة لضرب المنشآت النووية الصاروخية والعسكرية في إيران، من أجل إيقاف

البرنامج النووي الإيراني والذي في بعده العسكري يمكن أن يكسر مستقبلاً الاحتكار النووي

الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما يعنى في المحصلة أن الخيار العسكري وارد في المخططات الإستراتيجية الإسرائيلية ضد جمهورية إيران الإسلامية بمساندة الولايات المتحدة.

بعد توقيع الاتفاقية الشاملة مع مجموعة 1+5 اتصفت ردود فعل رئيس حكومة الكيان الصهيوني بالتشدد في رفض الاتفاق النووي الإيراني وشن حملة ادعى فيها أن الاتفاق " خطأ تاريخي"، وأن " العالم أصبح بعد هذا الاتفاق أكثر خطورة مما كان عليه بالأمس"، وأن الاتفاق يساعد جمهورية إيران الإسلامية من "امتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية". وقد ركزت سياسات الكيان الصهيوني بعد الاتفاق على نشر الانتهاكات الإيرانية المحتملة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) كما سعى الكيان الصهيوني إلى الاستعداد في حالة بروز جمهورية إيران الإسلامية كقوة نووية، عن طريق تعزيز قدرات الردع لديه وتقوية العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. (رافيد، 2015)

وأكد أن الكيان الصهيوني ليس طرفاً في هذا الاتفاق، وأنه ليس ملتزم به زسيستكر في الدفاع عن نفسه" (قطب <http://group73historians.com>).

وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية أظهر الكيان الصهيوني سعاده بقرار الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" ووصفه رئيس الوزراء "بنيامين" ننتياهو بالقرار الشجاع وصحيحاً بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران واتهم ننتياهو طهران بأنها توأصل دعم الإرهاب وتحاول استخدام سوريا كقاعدة أمامية لمهاجمة إسرائيل وتطور صواريخ بالسستية. (الصمادي. aljazeera.net).

الموقف التركي حيال البرنامج النووي الإيراني

اتسم الموقف التركي بالايجابية عامة بخصوص تطورات البرنامج النووي الإيراني وعلى الاخص في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية. ويقوم الموقف التركي على انه يحق لأي دولة

امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، شأنها في ذلك شأن جميع الدول النووية؛ أي أنه يحق لجمهورية إيران الإسلامية إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة. ويرى الموقف التركي أن مسألة البرنامج النووي الإيراني لا تحل باستخدام القوة بل بالحوار والوسائل السلمية ... وبناء على ذلك نجد أن الموقف التركي قد وجه انتقادات في عدة مناسبات للمجتمع الدولي الذي يركز على البرنامج النووي الإيراني ويتجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية تحت ذريعة أن الكيان الصهيوني لم يوقع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. وقد أدى انتهاج حكومة حزب العدالة والتنمية للسياسة المعتدلة الفرصة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وتجدر الإشارة إلى أن لكل دولة منهما أهدافها من وراء ذلك. (النعيمي، 2008: 25-26)

يمكن القول أن الموقف التركي من الملف النووي الإيراني يعود إلى طبيعة الموقف التركي المستقل وعدم الاتفاق مع وجهة النظر الأمريكية والأوروبية إذ أن تركيا لا ترى في جمهورية إيران الإسلامية مصدر تهديد أو إثارة فوضى بل تعتبرها شريكا اقتصادياً وسياسياً يحقق من خلالها المصالح التركية ويدور الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني حول ما يلي:

- تأييد حق جمهورية إيران الإسلامية في امتلاك الطاقة النووية السلمية شريطة الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها مع وكالة الطاقة الذرية والتزامها أيضاً بمعاهدة الانتشار النووي، لذلك فقد أيدت تركيا البرنامج النووي الإيراني شريطة أن يكون للأغراض السلمية فقط (Wang, 2011: p9). وتتسجم الرؤية التركية مع ما نصت عليه الموثيق والاتفاقيات الدولية ومن بين أهم الأدلة على ذلك ما ذكره رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الكلمة التي القاها في الولايات

المتحدة الأمريكية في عام 2009 عندما قال ((انه ليس من العدل ان تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة

النووية بينما تقولون لجمهورية إيران الإسلامية لا)). (الرشدان والخماش، 2017، ص 114)

- ترفض تركيا انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية في المنطقة وترى القوات العسكرية التركية ان امتلاك جمهورية إيران الإسلامية للسلاح النووي سيغير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط وان امتلاكها للسلاح النووي يهدد امن تركيا القومي. كما ان تركيا ترفض اللجوء إلى الخيار العسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية لان ذلك يمكن ان يقود إلى فتح جبهة على حدودها الجنوبية الشرقية والى امكانية تحرك الاكراد بهدف الانفصال وبذلك تواجه تركيا مشكلات في منع الاكراد الاتراك من الانضمام للدولة الجديدة الأمر الذي يشكل تهديدا للتركية الاجتماعية في تركيا، هذا فضلا عن ان للحرب على جمهورية إيران الإسلامية عواقب اقتصادية على تركيا نتيجة لتشابك المصالح التركية الإيرانية وخاصة في مجال النفط والغاز. (زروقة، 2017: 254)

- تنتقد تركيا ازدواجية معايير الدول الغربية وسياسة الكيل بمكائيلين في تعاملها مع الملف النووي الإيراني إذ انها صامته تجاه الملف النووي الإسرائيلي وتقف بحزم حيال الملف النووي الإيراني.

- تفضل تركيا تسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية وترى أن حلّ القضية يقوم على أساس الاحترام المتبادل، ولجمهورية إيران الإسلامية حق امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛ ورفضها لاي حل عسكري أو فرض العقوبات ضد جمهورية إيران الإسلامية، كما ان تركيا فضلت لعب دورالوسيط بين الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية (الرشدان والخماش، 2017، ص 115).

- القبول الإيراني للوساطة التركية نظرا لانها وسيطا محايد موثوق به بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية وعرضت تركيا استعدادها لاستضافة المفاوضات بين الطرفين.

- استعداد تركيا لتقديم جميع اشكال الدعم لانجاح العملية التفاوضية بين أطراف الخلاف، سواء من حيث استضافة المفاوضات ام العمل كوسيط بهدف تقريب وجهات النظر بين طرفي التفاوض، وفي هذا السياق بذلت تركيا جهودا كبيرة لتفادي المزيد من العقوبات على إيران من خلال ايجاد حل وسط يرضي كافة الأطراف حيث وقعت تركيا والبرازيل وإيران في أيار 2010 اتفاقا لتبادل اليورانيوم المنخفض التخصيب بوقود نووي على التخصيب على الأراضي التركي في محاول من تركيا لحل الازمة.

- الترحيب التركي ياي اتفاق دبلوماسي سلمي يتم بين إيران ومجموعة 1+5 بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وشجعت تركيا الطرفين إلى اتباع الأسلوب السلمي، كما أن تركيا كانت من أوائل الدول التي رحبت باتفاق جنيف المبدئي بين إيران ومجموعة 1+5 في 24 تشرين الثاني من عام 2013، وقد قدمت التهنئة لجمهورية إيران الإسلامية. "

- تحدي العقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت على إيران في عام 2010. وتجدر الإشارة هنا إلى ان تركيا صوتت ضد فرض المزيد من العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية من قبل مجلس الأمن عام 2010 عندما كانت عضواً غير دائم في المجلس، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات التركية الأمريكية، وقد بررت تركيا موقفها ومعارضتها لقرار فرض المزيد من العقوبات بحجة إبقاء جمهورية إيران الإسلامية على طاولة المفاوضات. (Karen, 2012: p11)

المبحث الثالث

المعاهدات والاتفاقيات والتفاهات الإيرانية الدولية حبال برنامجها النووي

المعاهدات والاتفاقيات الدولية

فيما يلي أهم المعاهدات الدولية المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية

1. الاتفاقيات مع النظام الملكي الشاه

- عقد الشاه العديد من الاتفاقيات مع الدول الغربية فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة من الدول الغربية التي ابدت استعدادها للتعاون مع الشاه محمد رضا في المجالات النووية، وفي هذا السياق ابرمت الولايات المتحدة الأمريكية. اتفاقاً مبدئياً في حزيران 1974، وفي عام 1976 تم شراء مفاعل نووي بحثي من الولايات المتحدة الأمريكية وتم وضعها في مركز امير ابا وفي كانون الثاني 1978 اتفق الرئيس الأمريكي وشاه إيران على خطه لشراء ما يراوح بين 8 و6 مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف من الولايات المتحدة الأمريكية. (نور، 2007)

- تم التعاون النووي بين إيران وكل من فرنسا، إذا اتفقت الحكومة الإيرانية في عام 1974 مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية على إنشاء محطة للطاقة النووية في إيران، كما وقعت إيران اتفاقاً مع شركه فازاماتون الفرنسيه أخرى لشراء مفاعلين آخرين طاقة كل منهما 900 ميجاوات، وبموجب هذا الاتفاق، تلزم فرنسا إيران باليورانيوم المخصب اللازم لتشغيل المفاعلات النووية لمدة عشر سنوات، ولم يتم انجاز ذلك. (زهرة، 2015: 15)

- وقامت إيران في تشرين الثاني 1974 بتوقيع اتفاقا مع حكومة ألمانيا الغربية لشراء مفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما 1200 ميغاوات، ويتم انشاؤهما في بوشهر جنوب إيران ولم يتم انجاز ذلك.

- وقعت إيران في شباط 1975 اتفاقا للتعاون النووي الشامل مع الهند.

- تم توقيع تنفاق بين البلدين في أيار 1974 تقوم بموجبها الأرجنتين بتقديم النصح لإيران في المجالات النووية.

- وافقت جنوب افريقيا في عام 1976 على تزويد إيران بما قيمته 700 مليون دولار من الكعكة الصفراء مقابل قيام إيران بتمويل عملية بناء محطه لتخصيب اليورانيوم بجنوب إفريقيا.

- تعاونت إيران مع أستراليا بشأن تخزين النفايات النووية.

2. الاتفاقيات الدولية

أ. معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية

وهي عبارة عن معاهدة بدأ التوقيع عليها في 1 حزيران من عام ووقعت الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة عام 1968 ووقعت عليها 187 دولة ولم توقع عليها الهند وباكستان رغم انهما دولتان تملكان الأسلحة النووية وكانت كل من دولتي إيرلندا وفنلندا من اولى الدول الموقعة على المعاهدة، ولاتزال المعاهدة مفتوحة للتوقيع. وقد وقعت كل من فرنسا والصين عام 1992 وتعاهدت هذه الدول على عدم نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى وعلى أن لا يقوموا بتطوير ترسانتهم من الأسلحة النووية واتفقت هذه الدول على ان لاتستعمل السلاح النووي إلا إذا تعرضت إلى هجوم من قبل دولة أخرى بواسطة الأسلحة النووية. واتفقت

الدول الموقعة أيضاً على تقليل نسبة ترسانتها من الأسلحة النووية واستعمال قدراتها النووية لأغراض سلمية، وهناك بعض الشكوك على مدى التزام الدول بهذه المعاهدة، فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتزويد دول اعضاء في حلف شمال الأطلسي بما يصل إلى 180 سلاحاً نووياً. ولم توقع إسرائيل والهند وباكستان على المعاهدة حتى يومنا هذا، وقامت كوريا الشمالية بالانسحاب من المعاهدة عام 2003، وقامت إيران بتوقيع المعاهدة إلا أن الولايات المتحدة اتهمت إيران بخرق المعاهدة وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالياً بمحاولة اجراء تفتيش على المفاعلات النووية الإيرانية ومن الجدير بالذكر أن آية الله علي خامنئي قد أصدر فتوى بتحريم تصنيع الأسلحة النووية.

ب. معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية

وقعت في 5 اب 1963 وقعت من كل من وزراء خارجية الولايات المتحدة (راسك) والإتحاد السوفييتي (جروميكو) وبريطانيا (هيوم) في موسكو وحضرها الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت وخروشوف. وتضمنت المعاهدة خمس مواد تحرم اجراء تجارب أو تفجيرات نووية في اي مكان سواء في البر أو البحر أو حتى في الفضاء الخارجي.

ج. معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

هي معاهدة دولية تحظر اختبار الأسلحة النووية أو كل باقي أنواع التفجيرات النووية سواء أكانت لأغراض سلمية أو عسكرية في أي محيط كان. هذه المعاهدة فتحت للتوقيع في 24 أيلول 1996 في نيويورك في الولايات المتحدة، و هي إلى حد الآن لم تدخل حيز التنفيذ.

د. معاهدة حظر الأسلحة النووية

تعتبر معاهدة حظر الأسلحة النووية هي أول اتفاق متعدد الأطراف يطبق عالمياً تخصص المساعدة في معالجة العواقب الانسانية المترتبة على أول معاهدة تتضمن أحكاماً . وهي أيضا شاملة استخدام الأسلحة النووية وتجربتها. وتكمل المعاهدة الاتفاقات الدولية القائمة بشأن الاسلحة النووية، وولا سيما معاهدة عدم انتشارالأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدات الاقليمية المنشئة لمناطق خالية من الالحة النوويةوقد تم فتح باب توقيعها في مؤتمر دبلوماسي للامم المتحدة في 7 تموز 2017 وقد وقعت في أيلول 2017. ودخلت المعاهدة حيزالتنفيذ في 22 كانون الثاني 2021 بعد أن أودع صك المصادقة الخمسون في 24 تشرين الأول 2020.

3. الاتفاقية الشاملة المشتركة

تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية منذ السابع من نيسان من العام 1980 على اثر مشكلة حجز الرهائن الأمريكيين، لكن التمثيل ألدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية في إيران أستمر بشكل غير مباشر من خلال السفارة السويسرية في طهران منذ 24 نيسان من العام 1980 كما ان سفارة باكستان في واشنطن تقوم برعاية مصالح جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1993، وقد كانت الجزائر قبل ذلك ترعى المصالح الإيرانية في واشنطن كما ان جمهورية إيران الإسلامية لا زالت تحتفظ بوفدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وتجدر الإشارة إلى هناك خلافات بين البلدين حالت دون تطبيع العلاقات الرسمية من بينها اتهام الولايات المتحدة لجمهورية إيران الإسلامية بتمويل الجماعات الإرهابية، والبرنامج النووي، ومعارضة إيران لعملية السلام بين العرب والإسرائيليين اما الموقف

الإيراني فيتلخص في رغبة جمهورية إيران الإسلامية باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية النظام الإسلامي والتوقف عن التدخل في شؤون جمهورية إيران الإسلامية الداخلية والافراج عن أموالها المجمدة وسحب الاسطول البحري الأمريكي من الخليج العربي. لقد أتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ أزمة الرهائن بالعديد من العقوبات التي شهدتها المراسيم الرئاسية وقرارات الكونغرس الأمريكي.

كانت بداية الاتصالات بين البلدين عندما التقى الممثلون عن إيران والولايات المتحدة الأمريكية في تموز من العام 2007م، عندما أقر المؤتمر الثاني الثلاثي المنعقد في بغداد بشكل شبه رسمي المصالح المتبادلة للولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، والعراق، عندما أنشأ جهازاً دائماً من أجل عقد حوار ثنائي أمريكي - إيراني حول الرهانات الأمنية الأمريكية.

وعندما تسلم الرئيس باراك أوباما بعد يومين فقط من الانتخابات، بطاقة تهنئة غير متوقعة من الرئيس الإيراني، والتي هدفت إلى الرغبة في رؤية تغير في موقف الأمريكيين سواء في سياساتهم أو في أفعالهم. وفي خطاب تنصيب أوباما في 20 كانون الثاني 2009 أكد بأنه سيمد يده إلى الإيرانيين وقد بعث الرئيس أوباما في صيف عام 2009 رسالتين إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أية الله (علي خامنئي) في سبيل العمل على تشجيع زوبان الجليد في العلاقات بين واشنطن وطهران. وكان أوباما يرسل شريط فيديو على الإنترنت بمناسبة أعياد نوروز إلى الشعب الإيراني، (بارزي، 2012)

كما أن إدارة الرئيس أوباما عدلت من معايير دخول الدبلوماسيين الإيرانيين وتسهيل لقاءاتهم مع نظرائهم الأمريكيين في أثناء انعقاد الاجتماعات والقمم الدولية وكانت أفغانستان هي التي أتاحت أول فرصة للاتصال الدبلوماسي المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية إيران

الإسلامية وقد تلقت السفارات الأمريكية أيضاً الإذن بدعوة الدبلوماسيين الإيرانيين للاحتفال بعيد الاستقلال الأمريكي في الرابع من تمّوز. (لاند، 2009: 439)

وقد جمعت تركيا في بداية عام 2012 وفداً أمريكياً بحضور جون كيري مع علي صالحى أكبر المفاوضين الإيرانيين في البرنامج النووي. وقد جرت الاجتماعات في نهاية رئاسة أحمدى نجاد في سلطنة عُمان. في أوائل عام 2013، بدأت الإدارة الأمريكية محادثات مباشرة مع المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية في سلطنة عمان للبحث في استعداد جمهورية إيران الإسلامية للتوصل إلى اتفاق نووي شامل في حزيران 2013 وقد تم التوصل إلى اتفاق مؤقت مدته ستة أشهر. وقد ساهم انتخاب روحانى في حزيران 2013 في تحول الولايات المتحدة إلى التأكيد على الدبلوماسية. وقد أكد الرئيس أوباما، في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أيلول 2013، على تبادل رسائل مع روحانى تفيد باستعداد الولايات المتحدة لحل القضية النووية سلمياً وأن الولايات المتحدة "لا تسعى لتغيير النظام". وفي 27 أيلول 2013 حصل اتصال هاتفى بين الرئيسين وكان هذا الاتصال أول اتصال هاتفى بين الولايات المتحدة و جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1979. (Katzman, 2019)

وفي عام 2012 أعلنت جمهورية إيران الإسلامية استعدادها للمفاوضات بخصوص البرنامج النووي الإيراني مع دول (1+5) وقد بدأت جولات المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة (1+5) والتي انتهت بما يسمى اتفاقية جنيف عام 2013. وافقت إيران في 2 نيسان 2015 على تنفيذ القيود المفروضة على برنامجها النووي على الأقل لعقد من الزمن، وعلى الموافقة على التنقيشات الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية. بالمقابل، سُرّف العقوبات الدولية في حال تقيدّ إيران بالشروط. ووافقت أيضاً إيران في مفاوضاتها مع مجموعة (1+5)، على تخفيض عدد

أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 19 ألف جهاز إلى 6104، وستقوم بتشغيل 5060 منها فقط، بموجب الإتفاق. وفي يوم السبت 15 يناير 2016 دخل الإتفاق النووي الموقع بين طهران والدول الكبرى حيز التنفيذ، لبدأ بالتبعية رفع العقوبات الإقتصادية التي كانت قد فرضت على طهران وبعد سلسلة من المناقشات بين دول (1+5) والإتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية تشكل إطاراً للمعايير في لوزان يهدف إلى لمنع إيران من الحصول على قنبلة وفي نفس الوقت منحها الحق في الاحتفاظ بدورة الوقود النووي وقد تألفت خطة العمل الشاملة المشتركة من خمسة عناصر أساسية للحد من الطموحات الإيرانية النووية المحتملة. وشملت هذه؛ التخصيب والتفتيش والشفافية والمفاعلات وإعادة المعالجة والعقوبات والمراحل.

تضمنت الاتفاقية ما يلي: (Nazir, and Sannia, 2015: p29)

- تخفيض المخزون الإيراني الحالي من اليورانيوم منخفض التخصيب بمقدار 98%، من 10.000 كجم إلى 300 كجم. ويستمر هذا التخفيض لمدة خمسة عشر سنة على الأقل، ويقتصر النشاط الإيراني لتخصيب اليورانيوم على 3.67%، وهي النسبة الكافية لتوليد الطاقة النووية المدنية والأبحاث.
- تقلل إيران ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها (الآلات الإسطوانية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم)، من مخزونها الحالي الذي يصل إلى 19.000 جهاز طرد مركزي (10.000 منهم قيد التشغيل) إلى ما لا يزيد عن 6.104، مع السماح لـ 5.60 منهم فقط بتخصيب اليورانيوم على مدار العشر سنوات التالية.
- تقتصر قدرة التخصيب الإجمالية (أي 5.60 جهاز طرد مركزي بحد أقصى) على محطة ناتنز. أجهزة الطرد المركزي 1-IR، أجهزة طرد مركزي من الجيل الأول والتي تعتبر أقدم

وأقل أجهزة طرد مركزي في إيران؛ وتتخلى جمهورية إيران الإسلامية عما لديها من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة.

▪ يتوقف مرفق فدرو عن تخصيب اليورانيوم لخمسة عشر سنة على الأقل؛ ويتم تحويل المرفق إلى مركز أبحاث نووية، فيزيائية وتكنولوجية. ويسمح لمرفق فدرو بالاحتفاظ بـ 1.044 جهاز طرد مركزي IR-1 في ست مجموعات في جناح واحد في المرفق. "إثنان من تلك المجموعات الستة يتم تشغيلها بدون تخصيب ويتم تحويلها، بما في ذلك تعديل البنية التحتية المناسبة".

▪ لا تقوم جمهورية إيران الإسلامية ببناء أي مرافق جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة أربعة عشر سنة] كذلك لا يسمح لإيران ببناء مفاعلات مياه ثقيلة إضافية أو تجميعها لمدة أربعة عشر سنة.

▪ تقوم جمهورية إيران الإسلامية بعمل بتعديلات على الكثير من المرافق. لتخفيض الانتشار، كما ان على جمهورية إيران الإسلامية تخفيض أجهزة الطرد المركزي في مجمع أراك وإعادة بنائه باستخدام تصميم يحصل على موافقة المجتمع الدولي، وذلك لمنع جمهورية إيران الإسلامية من إنتاج بولوتونيوم لتصنيع الأسلحة النووية ما دام مفاعل أراك موجوداً، وكذلك تم إرسال كل الوقود المستهلك إلى خارج البلاد

▪ يمكن لجمهورية إيران الإسلامية مواصلة العمل على بحث وتطوير التخصيب، شريطة ان يتم ذلك فقط في مرفق ناتنز لمدة ثمانية سنوات.

▪ يتم تنفيذ نظام التفيش الشامل؛ ويتبغى على جمهورية إيران الإسلامية السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول جميع المرافق الإيرانية، ومنها

مرفق پارچین العسكري، للمراقبة والتأكد من وفاء جمهورية إيران بالتزاماتها وعدم قيامها بتحويل أي مواد إنشطارية.

- ترفع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي العقوبات الأمريكية عن جمهورية ايران الإسلامية والمتعلقة بالأسلحة النووية بعد ان تتحقق الأمم المتحدة من قيام بالعديد من الخطوات الرئيسية. وفي حالة إنتهاك جمهورية ايران لشروط الاتفاقية يتم اعادة تلك العقوبات تلقائياً. اما بالنسبة للعقوبات المفروضة على جمهورية إيران الاسلامية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب لاؤثر على الاتفاقية تبقى سارية
- تظل العقوبات المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية لمدة ثمان سنوات؛ وكذلك تبقى العقوبات المماثلة على بيع الأسلحة التقليدية إلى إيران ستظل قائمة لخمس سنوات.

بعد الانتهاء من خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز 2015، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية اجتماعات ثنائية. وعبر الرئيس أوباما عن أمله في أن "خطة العمل الشاملة المشتركة" (Joint Comprehensive Plan of Action) ستبدأ في عهد جديد في العلاقات الأمريكية الإيرانية واكد في الوقت نفسه أن JCPOA ستفيد الأمن القومي الأمريكي. والتقى أوباما بوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في جلسة الجمعية العامة في أيلول 2015. ونتيجة للاتفاقية المشتركة، تم إطلاق سراح المواطنين الأمريكيين الذين تحتجزهم جمهورية إيران الإسلامية في ذلك الوقت وكذلك تسوية المطالب الإيرانية القديمة للأموال المدفوعة مقابل المعدات العسكرية غير المسلمة من عهد الشاه محمد رضا بهلوي والإتحاد الأوروبي وإيران في لوزان.

(Karkaya, 2017)

ويرى الباحث ان امتلاك إيران للثروة النفطية وفر الأموال اللازمة للبرنامج النووي الإيراني وعلى الاخص في زمن الشاه محمد رضا بهلوي فضلا عن علاقات الشاه محمد رضا بهلوي الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يكن لها اي اعتراض على امتلاك إيران للطاقة النووية.

كما يرى الباحث ان القرار الذي اتخذه الرئيس ترامب المتعلق بالانسحاب من الاتفاقية الموقعة بين إيران وادول (1+5) هو قرار مبيت سابقا فقد كان الرئيس ترامب يلوح بذلك قبل فوزه في الانتخابات وتجدر الإشارة إلى ان نتائج الانسحاب الأمريكي من الاتفاق على له تأثير على المجتمع الدولي، والآثار المحتملة للسياسات التي سيتخذها الرئيس الأمريكي وقد وجهت الدول الأوروبية انتقادات كبيرة إلى واشنطن بسبب هذا القرار. ولا بد هنا من التنويه إلى ان الانسحاب دعمته بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية كما دعمه الكيان الصهيوني وقد إنتقت اتجاهات هذه الأطراف في عدم الموافقة على الاتفاق النووي الإيراني وفي هذا السياق، وعند النظر إلى الحملات الأمريكية في السياسات الخارجية في الفترة الأخيرة يتضح أن قرار الانسحاب المعلن من جانب الولايات المتحدة سبب اختلافاً كبيراً في السياسة الخارجية لكل من الإتحاد الأوروبية والولايات المتحدة.

الفصل الرابع

ثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران

تمهيد

تشكل السياسة الخارجية لأي بلد مجموعة من الأهداف السياسية التي يتم تحديدها من خلال اتصال الدولة مع محيطها الخارجي، وبشكل عام تتركز هذه الأهداف على المحافظة على أمن الدولة وتحقيق مصالحها الوطنية، والفكرية، والإقتصادية، يتم تحقيق أهداف الدولة إما باستخدام الطرق السلمية والتعاون مع بقية الدول، أو باستخدام الحروب. وتعتبر السياسة الخارجية الأداة التي تستطيع أي دولة من خلالها المحافظة أو حماية مصالحها الوطنية داخل النظام الدولي (Hill, 2003: p446).

وتتضمن السياسة الخارجية العديد من التوجهات وتشتمل على أهداف وأدوار عديدة ودوافع تلك السياسة، وتوقعات صانعي السياسة الخارجية بالنسبة لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي بسبب تلك السياسة وعدة استراتيجيات لتنفيذ السياسة الخارجية. (سليم، 1989: 62). وتعرف السياسة الخارجية على أنها "موقع للأعمال السياسية التي تقوم بها الدولة لحماية مصالحها الوطنية: وتشبه الولايات المتحدة جميع دول العالم من حيث تعريف السياسة الخارجية. ويتم إنتاج هذه الإجراءات السياسية من قبل العديد من الجهات المحلية، بما في ذلك الرئيس والكونغرس وجماعات المصالح (Milner & Tingley, 2015: p352).

قامت السياسة الخارجية الأمريكية منذ البداية على أهداف متنوعة قابلة للتغيير بسبب تغيير الظروف الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تغيير الظروف العالمية التي تمسّ المصالح الأمريكية (فنسان، 2008: 18)

ويمكن تلخيص الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من الأهداف تتمثل في الإبقاء على التفوق الأمريكي على كافة المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية. ومنع ظهور قوى منافسة لها فضلا عن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحماية خطوط التجارة البحرية بالإضافة إلى الوصول إلى مناطق تواجد المواد الخام في انحاء العالم. بالإضافة إلى محاربة الإرهاب وقد ظهر هذا الهدف مؤخرا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي كما تهدف أيضا إلى تلبية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تحقيق الأهداف حيث ان تحقيق هذه الأهداف يحافظ على استمرار امتلاكها للمركز الريادي والتفوق على مستوى العالم. (مكسيم، 2006: 151)

بعد ان نالت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 استقلالها توجب عليها ان تتبنى سياسات خارجية معينة وخاصة ما له علاقة في قضايا البيئة المحيطة بها، ولذلك تبنت مجموعة من التوجهات العامة توزعت على عدة مراحل وفقا لتطورها، وقد تميزت كل مرحلة بمزايا متعددة اثرت بشكل كبير في بناء السياسة الخارجية الأمريكية. وسيتم استعراض هذه المراحل في المبحث الأول ضمن هذا الفصل

يهدف هذا الفصل إلى الاجابة على السؤال الذي مفاده ما مراحل السياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية، وللجابة على هذا السؤال تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وقد استخدم الباحث في هذا الفصل المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار لتحقيق الأهداف المرجوة من الفصل:

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني: ثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية

تزامن بناء الولايات المتحدة الأمريكية مع مرحلة التوازن الأوروبي والهيمنة البريطانية وهذا فرض العزلة عليها بحكم بعدها الجغرافي وسيطرة البحرية البريطانية على البحار. استمرت هذه السياسة حتى بداية الحرب العالمية الأولى التي يمكن اعتبارها بداية دخول الولايات المتحدة في عالم العلاقات الدولية، ونتيجة لذلك اتصفت السياسة الخارجية الأمريكية بالانعزالية خلال الفترة 1776-1914. حيث ركز رؤساء الولايات المتحدة بعد الاستقلال على بناء دولة قوية لحماية استقلالها ومجابهة الأخطار الخارجية. وينظر إلى هذه المرحلة بمرحلة التكوين والتوحيد وبناء القوة للولايات المتحدة الأمريكية وقد أكد جورج واشنطن (1789-1799) وهو أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية على الإنعزال حيث وصف الانعزال باكبر قاعدة للتعامل مع دول العالم الخارجي وقد سيطر الاتجاه الإنعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد George Washington. كما أكد الرئيس الخامس " جيمس مونرو" 1825-1817 في 2 كانون الأول عام 1823 عندما رفع شعار " أمريكا للأمريكيين" الذي بقي أساسا للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة زمنية طويلة. (سليم، 2002: 53)

غير أنه وبعد انتخابه في 1916 اقترح وودرو ويلسون Wilson Woodrow وساطته من أجل سلام بدون نصر ويعتبر ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة والتدخل في " الشؤون الأوروبية، ثم في 2 نيسان 1917 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء بعد موافقة.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى حرباً أوروبية لا مصلحة لها فيها، وهذا أعطاها ميزة التعامل مع جميع أطراف الحرب من الناحية الإقتصادية. ويعتبر اقتراح الرئيس ويلسون في عام 1916 الوساطة الأمريكية للعمل على حل الخلافات بين الدول الأوروبية نقطة البداية للانفتاح على العالم الخارجي وحدث بالفعل تغير في السياسة الخارجية الأمريكية، عندما اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الدائرة في نيسان 1917 بسبب حرب الغواصات، فضلا عن قيام ألمانيا باغراق عدد من السفن الأميركية، لتصبح الحرب عالمية. وهذا أدى إلى هزيمة دول المحور وظهور الدور الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الخارجية (غربي، 2013: 11).

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى من عزلتها بطريقة ذكية واستطاعت بناء علاقات مع العالم الرأسمالي، كما استطاعت تفادي التأثيرات السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية وأصبحت القوة الإقتصادية العالمية الأولى واستمرت في سياستها هذه حتى الحرب العالمية الثانية حيث لم يختلف موقفها عما كان عليه في الحرب العالمية الأولى وبقي الأمر كذلك حتى حادثة بيرل هاربر فدخلت الحرب إلى جانب دول الحلفاء وحولت دفة الحرب. وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كقوة رأسمالية عالمية كما برز من جهة أخرى الإتحاد السوفييتي. واخذت النزعة العالمية تظهر في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة حيث قدمت المساعدات لتركيا واليونان في 1947، وذلك استنادا للتغييرات التي أحدثها الرئيس هاري ترومان Truman Harry في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تناولت ما يسمى حماية جميع الأحرار والتي أصبحت فيما بعد تعرف بمبدأ ترومان والذي أدى إلى ما

يسمى بسياسة الاحتواء للوقوف أمام المد الشيوعي والتي ادت إلى ظهور مشروع مارشال للمساعدات الإقتصادية في حزيران 1947

واستمراراً في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لحوالي عشرين سنة في فيتنام وخرجت منها مهزومة عام 1975. ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية وبعد تسلم نيكسون الرئاسة اتبع سياسة الوفاق إلا ان تورط الإتحاد السوفياتي في أفغانستان ادى إلى القضاء على سياسة الوفاق وعمل كارتر بعد وصوله إلى الرئاسة في عام 1977 إلى اصدار مبدأ كارتر 1979 والذي جاء فيه: " تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفياتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة ". (مصطفى، 2007: 49)

وبعد انهيار جدار برلين عام 1989 وانهيار المعسكر الشرقي في اول عقد التسعينات من القرن العشرين ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق سياسة استعمارية والتفرد في النظام الدولي حيث احتكرت التفوق والهيمنة بعد الحرب الباردة وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم وفرضت النموذج الأمريكي، وأكدت أنها الدولة الاقوى المسيطرة على الشؤون الدولية، وعلى ضوء ذلك تم الاعلان عن قيام النظام العالمي الجديد. ورغم ذلك فقد تلقت ضربة قاسية بعد هجوم الحادي عشر من أيلول 2001، وعلى إثر ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب باستخدام كافة الوسائل على ما أطلقت عليه بالإرهاب العالمي. (قيسي، 2008: 25)

اعتبر جورج دبليو بوش ان هجمات 11 سبتمبر شكلت تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية شعباً وحكومة، وعلى ضوء ذلك انتهجت ادارته سياسية أكثر تشدداً واستخدم بوش وإدارة سياسته

الخارجية أكثر عدوانية لها أغراض ونيات أوسع من السابق، وجاءت لتكمل الهدف الإمبريالي.

(محمود 2005: 19)

وفي 7 تشرين الأول 2001 شنت عملية على أفغانستان وبحلول كانون الأول 2001 كانت

طالبان وحلفاؤها من القاعدة قد انهزموا، وبعد النجاح النسبي الذي حققه الغزو الأمريكي

لأفغانستان، أصبحت الإدارة الأمريكية مصممة على الإطاحة بحكومة صدام حسين. وقد وصل

الأمر ببعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية من استعمالهم هذه التبريرات إلى توجيه التهمة إلى

صدام حسين بصلوعه في أحداث 11 سبتمبر. (عبود، 2007: 65)

المبحث الثاني مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية

تتضمن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، المحافظة على استمرار إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي وحماية إسرائيل، فكل دولة تسعى للحفاظ على بقاءها عن طريق الحصول على القوة وتعزيزها، ومصالح متعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في كل مناطق العالم من أهم محددات صياغة سياستها الخارجية نتيجة تواجدها في كل مناطق العالم تقريبا وتمثل مصلحة وطنية بالنسبة إليها، وبالتالي ضرورة المحافظة عليها، وتعتبر النفط في الخليج العربي وضرورة تأمينه وحماية إسرائيل في الشرق الأوسط من أهم الأهداف التي تعمل على تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية (حمدوش، 2012: 117)

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وخصوصا منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما تملكه هذه المنطقة من المصادر الأولية للنفط، والتي تعتبر شريان الحياة للنشاط الاقتصادي، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط. أصبح ضمان الاستقرار لتأمين الوصول إلى النفط الرخيص ومنع أي دولة معادية من السيطرة عليه. وهذا يعني أن الوصول إلى النفط العربي هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية ولتحقيق هذا الاهتمام، يجب عليها السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي. (وثام، 2012: 6)

ثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية

هناك مجموعة من الثوابت التي تركز عليها السياسة الأمريكية في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، سواء كان الرئيس من الحزب الجمهوري أو الديموقراطي، وفيما يلي أهم هذه الثوابت والمرتكزات:

1. الحفاظ على أمن إسرائيل

شكلت دولة الكيان الصهيوني منذ قيامها أولوية للولايات المتحدة الأمريكية فعلى إثر إعلان قيام الكيان الصهيوني في عام 1948 عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت وترسيخ وجود هذا الكيان وعملت على حمايته ورعايته، كما قدمت له المساعدات الإقتصادية والعسكرية، وحافظت على الابقاء على ميزان عسكري يميل لصالحه. ومن جهة أخرى عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال " لجنة التوفيق الدولية " التي شكلتها الامم المتحدة في 1948/12/11 على احتواء نتائج اغتصاب فلسطين واقامة الكيان الصهيوني. وترتبط دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات جيدة، فضلاً عن المصالح المشتركة بينهما. فمنذ قيام دول الكيان الصهيوني، كان أمنه أولوية بالنسبة للولايات المتحدة على حساب الشعب الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى ان جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وبغض النظر عن الحزب الذي ينتمون اليه يضعون في الاعتبار أمن دولة الكيان الصهيوني في سياستهم الخارجية في الشرق الأوسط. (هلال، 1989:

(57)

2. محاربة الإرهاب

عرف مكتب التحقيقات الفيدرالى الإرهاب عام 1983 أنه "عمل عنيف أو عملا يشكل خطرا كبيرا على الحياة الأنسانية وينتهك حرمة القوانين الجنائية فى أى دوله" . كماعرفته وزارة الدفاع

الأمريكيه عام 1986 بأنه "الاستعمال أو التهديد الغير مشروع للقوة ضد الأشخاص أو الأموال لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية أما وكالة الاستخبارات المركزيه الأمريكيه CIA فقد عرفت الإرهاب بأنه "التهديد الناشئ عن العنف من قبل أفراد أو جماعات" (فرغلي، 2006: 21). وقد شكل الإرهاب إحدى أولويات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم بوجه عام، وقد أكد ذلك التقرير السنوي لمكافحة الإرهاب الذي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وشدد تقرير عام 2019 على ضرورة مواجهة جميع التهديدات الإرهابية، وكذلك المنظمات الإرهابية الإقليمية. وبين التقرير أن خطر الإرهاب والعمليات التي تنفذها الجماعات الإرهابية المسلحة تركز في مناطق الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب وغرب آسيا، (8 , 2015 al. Samuel, et

وتجدر الإشارة إلى انه بعد 11 أيلول 2001، أصبح مكافحة الإرهاب امرا رئيسيا في السياسة الخارجية الأمريكية بهدف المحافظة على السيطرة. وتجدر الإشارة إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تبحث دائما عن عدو جديد بهدف المحافظة على سيطرتها في العالم. فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي اعتبرت الولايات المتحدة الإسلام "العدو الجديد" لها والتهديد الجديد للأمن القومي الأمريكي وبعد انحسار التهديد السوفياتي وأصبحت الحرب على الإرهاب أحد أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، واشتملت هذه السياسة على عدد من الأهداف والمبادئ من أهمها هزيمة الإرهاب (القرم، 2007: 19).

3. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في مختلف مناطق العالم، حيث ترى الإدارات الأمريكية أن انتشار هذه الأسلحة يهدد الأمن والاستقرار في العالم وذلك وفقا لتقديرها وهذا هدف اخترعته لاقناع العالم به ونسيت انها ترعى وتسمح بامتلاك السلاح النووي

لدولة الكيان الصهيوني. ويفسر تحرك الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالنظام العراقي عام 2003 وسياستها الحالية لمنع جمهورية إيران الإسلامية من امتلاك الأسلحة النووية، (خالد، 2019). (<https://bit.ly/3jyGqJ1>)

4. ضمان أمن الطاقة والحفاظ على تدفق النفط بأسعار مناسبة

اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على نفط الشرق الأوسط. ولذلك أصبح الوصول إلى النفط الرخيص ومنع أي دولة معادية من السيطرة عليه مصلحة رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وهذا يعني أن الوصول إلى النفط العربي يشكل ركناً أساسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. (Waxer, 2013: P33).

لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار رخيصة وعليه أصبح ضمان وصول الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية واحد الثوابت والمنطلقات التي يستحيل التنازل عنها. ورغم أن الولايات المتحدة تعد الآن من أهم القوى الدولية في مجال الطاقة في العالم، وتحولت إلى دولة مصدرة للنفط والغاز، إلا أنها ما تزال تعمل على ضمان تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط بأسعار مناسبة، وكثيراً ما طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول الخليج ومنظمة أوبك بتخفيض أسعار النفط، بل إنه اتهم أوبك برفع أسعار النفط، وطالبها بضح مزيد من النفط لخفض الأسعار. (سالم، 2017)

5. المحافظة على مركز الولايات في قمة الهرم

بعد الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة في العالم وتميزت هذه المرحلة في زيادة استعمال القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وانتصار الثقافة الأمريكية والأسلوب الإقتصادي الليبرالي الأمريكي وبطغيان النموذج الليبرالي الأمريكي (غربي ،

المبحث الثالث

السياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني

في عام 1921 اعتلى الشاه رضا بهلوي كمؤسس لسلالة بهلوي في إيران وخلفه بعد ذلك ولده الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1941. وفي عام 1949 قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية وخلال الزيارة تم توقيع اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين الدولتين، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إيران في منطقة الخليج العربي بعد مساهمتها في قمع ثورة ظفار في عمان، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران دورا في دعم الكيان الصهيوني في عهد الشاه عام 1948 عندما سمحت ليهود إيران بالهجرة إلى فلسطين. (عليان، 2017: 102).

ومنذ عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى الحكم عام 1953 بعد القضاء على حكومة مصدق حاول تحديث إيران ولتحقيق ذلك الهدف توجه نحو الدول الغربية وقد عارض رجال الدين الشاه محمد رضا بهلوي. ولقمع هذه المعارضة الدينية استخدم الشاه محمد رضا بهلوي البوليس السري (السافاك) وقام بنفي آية الله روح الله الخميني في عام 1964 إلى النجف في العراق، وبعد اتفاق العراق مع الشاه محمد رضا بهلوي في 6 آذار 1975 قامت السلطات العراقية بطرد الخميني إلى فرنسا. وفي فرنسا وأصل الخميني نشاطاته في التحريض ضد الشاه محمد رضا بهلوي. ونتج عن ذلك اندلاع المظاهرات الحاشدة ونشاط العصابات من قبل القوات الموالية للخميني في انهيار حكومة الشاه محمد رضا بهلوي وفي بداية شباط 1979 عاد الخميني من فرنسا وفي 11 شباط 1979، أعلن الخميني قيام جمهورية إيران الإسلامية. (ايمن، 2008: 156).

السياسة الخارجية الأمريكية في ظل عهد الشاه محمد رضا بهلوي

بدأ البرنامج النووي الإيراني بدعم من الولايات المتحدة وفقا لبرنامج الذرة من أجل السلام عندما أعلن الرئيس الأميركي "Dwight Eisenhower" في عام 1953م برنامج "ذرة من أجل السلام" الذي أطلقه (هاكان، 2000: 6). حيث قامت بتزويد إيران بمفاعل نووي تبلغ قدرته خمسة ميغواط وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب فضلا عن المساعدة الفنية. وعلى ضوء ذلك باشر الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يتطلع إلى بناء دولة قوية في المنطقة بإنشاء البرنامج النووي وقد وقع أول اتفاق نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1957م والتي وبموجبها باعت الولايات المتحدة لنظام الشاه محمد رضا بهلوي مفاعل ابحات والذي بوشر به عام 1960 (العكلة، 2012: 44)

اختلف نهج كينيدي (1961-1963) بالنسبة للسياسات النووية عن إدارة أيزنهاور. ففي آذار 1963 اشار كينيدي في حديثه مع الصحافة إلى مخاوفه بان تكون الولايات المتحدة الأمريكية في عالم يكون فيه 15 - 25 دولة لديها أسلحة نووية". وهذا يشير إلى ان الرئيس كينيدي كانت لديه النية بتأخير انتشار الطاقة النووية . وفي اب من عام 1963 تم التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية. (Sagan, 2006)

وعلى الرغم من ان السياسات التي انتهجتها إدارة كينيدي بخصوص الانتشار النووي لم تكن في ذلك الوقت موجهة بشكل مباشرة إلى إيران، إلا أن سياسات إدارة كينيدي هدفت إلى تقليل التعاون مع إيران. وفي هذا السياق اقترحت هيئة الأركان المشتركة أن تستخدم الأراضي الإيرانية كموقعٍ للقنابل النووية الأمريكية لمواجهة النفوذ السوفيتي المتزايد في كوبا. وعلى الرغم من ذلك فضلت إدارة كينيدي التعاون العسكري مع إيران (Sahimi ., 2004p 5),

تسلم جونسون الرئاسة الأمريكية بعد اغتيال الرئيس كينيدي، وحدث خلال رئاسته تقارب بين إيران والإتحاد السوفياتي وفي خلال السنوات الأولى لجونسون في المنصب، اتبع سياسات الرئيس كينيدي في رفض أو معارضة طلبات الشاه لزيادة المبيعات العسكرية. وعلى الرغم من ذلك تعتبر الفترة من 1965 إلى 1967 مهمة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية حيث تحسنت العلاقة وتطورت بعد استئناف الولايات الأمريكية بيع المعدات العسكرية للإيرانيين. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة للاحتفاظ بتأييد أحد حلفائها الرئيسيين في المنطقة، كما كانت بحاجة إلى حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط لذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بيع الأسلحة لإيران يعني الحفاظ على تأييد إيران لها. وقد شكلت مبيعاتها من الأسلحة حوالي 85% من واردات إيران العسكرية. وكان من أبرز دعم ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران هو إنشاء مفاعل أبحاث في جامعة طهران مع شركة الطاقة النووية الأمريكية التي تزود إيران بـ (5.585) كيلوغرام من (93) بالمائة من اليورانيوم المخصب وهذا يشيؤ إلى أن الرئيس جونسون كان مستعداً للتعاون مع إيران بخصوص المبيعات العسكرية والتكنولوجيا النووية للبقاء على ولاء إيران للولايات المتحدة الأمريكية وللحفاظ على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط. (Johns2007)

لقد مثلت إدارة الرئيس نيكسون تحولاً كاملاً عن إدارة جونسون وكينيدي؛ إذ فتحت إدارة نيكسون صفحة جديدة من التعاون النووي مع إيران. وقد شجع الشاه محمد رضا بهلوي على متابعة برنامج واسع النطاق للطاقة النووية. ففي خلال شهرين من تنصيبه عام 1969، وافق الرئيس نيكسون على تمديد اتفاقية التعاون بشأن الاستخدامات المدنية للطاقة الذرية عام 1957 لمدة 10 سنوات أخرى. وقد تم تنفيذ هذا التعاون وفقاً لما يسمى "مبدأ نيكسون". وقد قام نيكسون بزيارة إلى إيران في أيار 1972 والتي تم خلالها تجديد الجهود للتعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

وبعد تتحي نيكسون عن السلطة تولى فورد الرئاسة، وعلى الرغم من قصر فترة رئاسة فورد، إلا أنه شجع على التعاون بين البلدين في المجال النووي. حيث أن التعاون بين سلفه كان في وضع جيد، تم تشكيل لجنة مشتركة في تشرين الثاني من 1974 بين الولايات المتحدة وإيران بهدف تعزيز العلاقات في مجالات عدة وانصب التركيز على الطاقة النووية. كما تم عقد اتفاقيات مؤقتة جديدة لبناء ثمانية مفاعلات نووية. وقد عزز بيان اللجنة الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. (Kibargoulo,2007, p213)

سار كارتر على نهج سياسة التعاون مع إيران في البرنامج النووي. حيث وقع في نيسان 1977 اتفاقية مع الشاه محمد رضا بهلوي لتبادل التكنولوجيا النووية. وفي الأول من كانون الثاني 1978، قام الرئيس كارتر بزيارة إلى طهران وتم التوصل إلى اتفاق ثنائي آخر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذا الاتفاق أصبحت إيران الدولة "الأكثر تفضيلاً لإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك" كما ان الاتفاق نص على ان تقوم بشراء 6-8 مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف". وخلال النصف الأول من عام 1978 تم توقيع، مسودة اتفاقية سميت باتفاقية الطاقة النووية بين الولايات المتحدة وإيران "لتسهيل التعاون وكذلك لتنظيم تصدير ونقل المعدات والمواد إلى إيران"، (Sahimi 2004,p 7)

السياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي في ظل الثورة الإسلامية

لم تختلف السياسة الخارجية للادارات الأمريكية كثيرا من حيث سياساتها تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية ففي 9 أيلول 1982 بدأت إدارة ريغان بتشديد الخناق على البرنامج النووي الإيراني من خلال وضع جمهورية إيران الإسلامية على قائمة الدول التي يحظر تصدير التكنولوجيا النووية إليها. وقد ادى هذا الضغط إلى رفض شركة Craftwork Union

الألمانية التعاون مع إيران لإتمام صفقة مفاعل بوشهر وتجدر الإشارة إلى ان ريغان يكن عداء خاصا لجمهورية إيران الإسلامية والدليل على ذلك انه قدم الدعم للعراق لضرب مفاعل بوشهر الإيراني وصنفت إدارة ريغان في كانون الثاني من عام 1984 جمهورية إيران الإسلامية "دولة راعية للإرهاب"، ردا على دعم جمهورية إيران الإسلامية لتفجير ثكنات المارينز في بيروت في تشرين اول 1983. كما ان إدارة ريغان وقفت مع العراق في الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988. ومما تجدر الإشارة اليه ان موقف إدارة ريغان كان متذبذبا فعلى الرغم من موقفه المؤيد للعراق في الحرب العراقية الإيرانية ارسل في عام 1985 " روبرت ماكفرلين" مستشار الأمن القومي الأمريكي إلى جمهورية إيران الإسلامية على متن طائرة محملة بالأسلحة لجمهورية إيران الإسلامية مقابل إطلاق سراح رهينة أمريكية في لبنان ودفع مليوني دولار كما تم تزويد جمهورية إيران الإسلامية من إسرائيل من خلال الولايات المتحدة الأمريكية مئات من قذائف تاو Tow المضادة للدروع وهذا ما اطلق عليه فضيحة " إيران غيث" أو " إيران كونترا" وبعد ذلك اتبع "ريغان" مواقف أكثر تشددا في تعامله مع جمهورية إيران الإسلامية، و إصدار حظر على استيراد البترول الإيراني في 1987. (ناجي و خليل، 1986: 33).

وفي خطاب وطني للرئيس ريغان في يوم 13 تشرين ثاني 1986 قال لقد "كان هدفي إقناع طهران بأن مفاوضاتنا كانوا يعملون بتقويض مني لإرسال إشارة بأن الولايات المتحدة مستعدة للتحويل إلى علاقة جديدة ". وفي خطاب اخر له في 4 آذار 1987، قال: "لقد اتخذت المبادرة الإيرانية الأصلية من أجل تطوير العلاقات مع أولئك الذين قد يتولون القيادة في مرحلة ما بعد حكومة الخميني (Sahimi 2004).

تم انتخاب بوش الاب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في كانون ثاني 1989 وأشار في حفل تنصيبه عام 1989 إلى امكانية تحسين العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية، مشيراً إلى أن "النية الحسنة تولد حسن النية" وقد استجاب الرئيس الإيراني رافسنجاني إلى هذه المبادرة فعمل على تسهيل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان. إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها اعتبرت المساعدة الإيرانية في الافراج عن الرهائن على أن جمهورية إيران الإسلامية "تفعل الشيء الصحيح متأخراً"، ولا تستحق أي شكر خاص، وقد اعتبرت جمهورية إيران الإسلامية ذلك خيانة. أما إدارة كلينتون فقد لجأت إلى استخدام استراتيجية "الاحتواء المزدوج" لكل من جمهورية إيران الإسلامية والعراق. وعملت إدارة كلينتون على تصعيد التوتر بين البلدين حيث حظرت الاستثمارات الأمريكية مع جمهورية إيران الإسلامية وفرضت عقوبات على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الإيرانية (المهداوي، 2018: 124).

حاول كلينتون تهدئة العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية عندما قام بارسال برسالة مكتوبة بخط يده إلى الرئيس خاتمي يطلب فيه المساعدة في تفجير أبراج الخبر. إلا ان الرئيس الإيراني لم يرد على الرسالة، وعلى الرغم من هذه المبادرات الإيجابية، استمرت إدارة كلينتون في التنسيق مع الحلفاء لمنع نقل اي تقنية حساسة إلى إيران. ولسوء حظ كلينتون فان مبادرته زادت من التوتر مع جمهورية إيران الإسلامية. (Pollack,2012, <http://www.brookings.edu>),

توترت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11أيلول 2001 خاصة بعد ان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج جمهورية إيران الإسلامية ضمن قائمة دول محور الشر. (عبدالناصر، 1993: 123).

شهدت فترة إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017) تحولاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر أوباما سادس رئيس أمريكي يتعامل مع البرنامج النووي الإيراني وقد أكد في خطاب تنصيبه في 20 كانون الثاني 2009 بأنه سيمد يده إلى الإيرانيين في حالة ما كانت لديهم الرغبة في ذلك فقد أرسل في عام 2009 رسالتين إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أية الله (علي خامنئي). كما ان إدارة أوباما عملت على اجراء تعديلات على معايير دخول الدبلوماسيين الإيرانيين وكذلك اجراء اللقاءات مع نظرائهم الأمريكيين حيث قامت (هيلاري كلينتون) بدعوة دبلوماسيين إيرانيين لحضور مؤتمر دولي حول أفغانستان في 31 آذار من العام 2009م، في لاهاي (بارزي، 2012) كما أكد باراك خلال خطابه في 13 شباط من العام 2013م، على أنه يجب على جمهورية إيران الإسلامية النظر بجدية إيجاد حل دبلوماسي للتوترات الناجمة عن تطوير برنامجها النووي وقد تعهد بالتحدث مباشرة ودون تردد مع القادة الإيرانيين.

وبتولي ترامب للرئاسة ادار بظهره إلى كل الاتفاقات التي ابرمتها الإدارة السابقة فانسحب من الاتفاقية الشاملة وفرض العقوبات على إيران واستندت السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي ترامب على ثلاثة مرتكزات هي:

1- الاتفاق النووي الإيراني

وهو الاتفاق الذي استمر التفاوض عليها حوالي ثلاثة عشر عاماً مع الدول (1+5) ووقع الاتفاق في تموز 2015 ودخل حيز التنفيذ في 15 كانون الثاني من عام 2015 والذي اقره الرئيس الأمريكي السابق أوباما. وقد انتقد الرئيس ترامب سياسة باراك الذي أعلن خلال حملته الانتخابية انه بعد وصوله للرئاسة سينسحب من الاتفاق.

2- اعتبار إيران دولة راعية للارهاب

نظر الرئيس الأمريكي ترامب إلى جمهورية إيران الإسلامية على انها دولة راعية للارهاب وتعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ودعم التنظيمات المسلحة مثل الحوثيين وحزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية في العراق (عتيقة، 2018: 244)

3- منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية

تعتبر القوة الصاروخية الإيرانية عنصرا اساسيا في القوات المسلحة الإيرانية وتشكل هذه المنظومة استثمار مستقبلي إذا تمكنت جمهورية إيران الإسلامية من انتاج رؤوس نووية، وتذكر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ودول الخليج العربي ودولة الكيان الصهيوني القدرات الصاروخية الإيرانية التي تتطور بسرعة سواء من حيث الكمّ أو النوع. خاصة ان جمهورية إيران الإسلامية حققت نجاحا في انتاج الصواريخ البعيدة المدى مما ولد المخاوف من قدرات جمهورية إيران الإسلامية الصاروخية وتقوم هذه المخاوف على افتراض ان الرؤوس النووية تحتاج إلى وسائل اتصال لها وقادرة على حملها. (نزار، 2016)

ويرى الباحث ان مرتكزات سياسة ترامب الخارجية حيال جمهورية إيران الإسلامية تدور في مجملها حول البرنامج النووي الإيراني والتسلح الإيراني، ومن المعروف ان هناك دولا اخرى في المنطقة تقوم بتطوير برامجها النووية واسلحتها بشكل كبير ، فلماذا لم يتم التركيز عليها كما هو الحال مع جمهورية إيران الإسلامية فمنذ ان وصل ترامب للبيت الأبيض اخذ بشن حملة ضد جمهورية إيران الإسلامية واتهامها بانها دولة ترعى الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ، واعلن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي 1+5 وفرض عقوبات اقتصادية على جمهورية إيران الإسلامية واتبعها بعدد من العقوبات الثانوية الأخرى، وقد هدف ترامب من وراء

ذلك دفع قادة جمهورية إيران الإسلامية للجلوس على طاولة المفاوضات من اجل سد ثغرات الاتفاق والحصول على المزيد من التنازلات الإيرانية

ويرى الباحث ان العلاقات الاميركية الإيرانية بدأت بشكل فعلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد ان اعادت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه محمد رضا بهلوي إلى العرش بعد فراره خلال تولي مصدق رئيس الحكومة الإيرانية ، وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من دعم الشاه محمد رضا بهلوي ليكون شرطيا في المنطقة لتحقيق مصالحها الحيوية ، وقد توطدت العلاقات خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي واصبحت علاقة استراتيجية ، ولدى قيام الثورة الإسلامية 1979 انقلبت الامور رأسا على عقب وخسرت الولايات المتحدة أهم حلفائها في المنطقة وتوترت العلاقات بين البلدين منذ ازمة الرهائن ، واستمرت في التأزم رغم تولي بعض الإصلاحيين الحكم وابدائهم الاستعداد الكامل للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الكشف عن البرنامج النووي الإيراني زادت حدة التوتر واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الملف النووي الإيراني خطرا عليها وفرضت عقوبات اقتصادية على جمهورية إيران الإسلامية. , وتجدر الإشارة إلى ان الرؤساء الأمريكيين تباينت مواقفهم تجاه البرنامج النووي فقد كان الرئيس جونسون مستعد للتعاون مع إيران في كل من المبيعات العسكرية والتكنولوجيا النووية لضمان بقاء ولائهم للولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون المصالح الغربية في المنطقة امنة.

المبحث الرابع

تأثير السياسة الخارجية الأمريكية دولياً على البرنامج النووي الإيراني

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني جزءاً من سياستها حيال جمهورية إيران الإسلامية والمنطقة وذلك يعود لطبيعة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص فغالبية الأهداف الأمريكية في كل من منطقة الشرق الأوسط أو منطقة الخليج العربي، أو في آسيا الوسطى ترتبط بجمهورية إيران الإسلامية التي تعتبر دولة معادية معيقة لإنجاز هذه الأهداف، إذ إن جمهورية إيران الإسلامية تشكل أحد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هدفها النهائية المتمثلة في منع جمهورية إيران الإسلامية من امتلاك السلاح النووي والقضاء على التهديد الذي يمكن أن تفرضه على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

منذ اكتشاف البرنامج النووي الإيراني اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التصعيد ضد جمهورية إيران الإسلامية، بينما فضلت دول الإتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدام الدبلوماسية واعتماد خيار المفاوضات مع جمهورية إيران الإسلامية لحل الأزمة التي أوجدت خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الإتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والقوى الكبرى الأخرى من جهة أخرى حول سبل حل أزمة الملف النووي الإيراني وخيارات التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية، لكن هناك اتفاق بين الجميع حول منع امتلاك جمهورية إيران الإسلامية للسلاح النووي (العبيدي، 2012: 40)

وقامت الولايات المتحدة بشكل مكثف بسلسلة من الجهود لوقف برنامج إيران النووي، بدءاً من الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون حتى دونالد ترامب وقد مارس كل رئيس سلسلة من السياسات

الخارجية التي تهدف إلى وقف طموح إيران لامتلاك سلاح نووي وقد تراوحت هذه السياسات بين العقوبات الاقتصادية، الضغط الدولي، الحل الدبلوماسي، وحتى التدخل العسكري. وجميع هذه الخيارات متاحة لكبح جماح الإيرانيين ووقف برنامج الأسلحة النووية. وقد دارت السياسات الخارجية الأمريكية تجاه التهديد النووي الإيراني حول عقوبات اقتصادية أحادية الجانب، والمشاركات الدبلوماسية والتعاون الدولي ن كوسيلة لمنع جمهورية إيران الإسلامية تنفذ طموحاتها بامتلاك الأسلحة النووية. فمذ عهد كلينتون حتى أوباما، كان هناك نمط ثابت لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية متمثلاً باستخدام "العصا والجزرة" تجاه جمهورية إيران الإسلامية. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة ما تمكنها من فرض الكثير من العقوبات الاقتصادية أو الضغط الدبلوماسي ولكن في الوقت نفسه، يمكن ان تخفف الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات وتحسن علاقتها مع جمهورية إيران الإسلامية إذا عملت على قف برنامجها النووي لتطوير السلاح النووي ومع ذلك، حدث تغيير كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب، حيث قرر الانسحاب من الصفقة وتطبيق أقصى قدر من الضغط للوقف الصفقة الإيرانية. وكان ذلك علامة واضحة على أن للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة ترامب وجهة نظر متناقضة مع الإدارات السابقة وعلى وجه الخصوص إدارة أوباما في افهم جمهورية إيران الإسلامية. ففي عهد أوباما، كانت هناك سياسة خارجية واضحة تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع القضية الإيرانية من خلال حل دبلوماسي سلمي وفي المقابل ترى إدارة ترامب انه يجب التعامل مع التهديد النووي الإيراني من خلال الاجبار الإقتصادي من أجل شل قدرتها علنتعزيز قدراتها النووي

.White House (2018)

العقوبات كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية

تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، ومن أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى، والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتجدر الإشارة إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة خاصة في توقيع العقوبات الاقتصادية فالمواقف الأمريكية منذ عهد عصبة الأمم تشير إلى الترويج لسياسة الحظر الإقتصادي كبديل لاستخدام القوة المسلحة، وفي هذا السياق فقد أوصى الرئيس "ويلسن" بالعقوبات الاقتصادية باعتبارها الإستراتيجية الأولية لعصبة الأمم، كما وصفها في الوقت نفسه أكثر سرعة ونظافة وفعالية من الصراع في ساحة القتال (قاسم، 2013: 3)

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية كوسيلة مؤثرة في التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية بدلا من استخدام الخيار العسكري للضغط على جمهورية إيران الإسلامية بهدف تغيير سياستها ومنعها من تحقيق طموحاتها النووية. وتامل الولايات المتحدة ان تكون فالعقوبات الاقتصادية ومنع توريد الأسلحة وفرض القيود التجارية، وحجب الاستثمارات الخاصة وسائل ناجعة في مواجهة الطموحات الإيرانية والحد منها، وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية انه في غياب الخيار العسكري يمكن ان تشكل العقوبات الاقتصادية ضد جمهورية إيران الإسلامية رادعا لها. (فنسان، 2006: 192)

للعقوبات الأمريكية على إيران لها تاريخ طويل. فبعد انهيار نظام الشاه وأصبحت إيران جمهورية إسلامية، استغلت الولايات المتحدة أي مناسبة لتقييد نشاط إيران السياسي وتطلعاتها. ففي أوائل الثمانينيات تم حظر جميع الممتلكات الإيرانية في الولايات المتحدة، وتم تجميد أصول إيران

المقدرة بـ 13 مليار دولار أمريكي على وجه الخصوص. أدى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية إلى فرض مزيد من العقوبات المقيدة، لا سيما فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة وقطع الغيار للأسلحة من أصل أمريكي التي لا يزال الجيش الإيراني يستخدمها. فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 إلى فرض عقوبات على جمهورية إيران الإسلامية بسبب أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهرانو قد اشتملت هذه العقوبات على العديد من القطاعات، منها الصادرات النفطية، والتبادلات التجارية، وتجميد الأصول، وحظر السفر، بالإضافة إلى منع دخول الصادرات الإيرانية إلى الولايات المتحدة. لم تتغير سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران حتى بعد وفاة آية الله روح الله الخميني عام 1989 ولا تزال الإدارة الأمريكية تنتظر إلى إيران على أنها عدو رئيسي في الشرق الأوسط، وخلال رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، كانت العقوبات أكثر صرامة مما كانت عليه في سنوات 1980. في عام 1992، تبني الكونجرس الأمريكي قانون حظر انتشار الأسلحة الإيرانية العراقية والذي يعارض أي نقل للسلع أو التكنولوجيا لكليهما (Ray and Suzanne, 2011: P1297)

وقد تم تعزيز هذه العقوبات على إيران في عهد الرئيس بيل كلينتون.

حاول الرئيس بيل كلينتون في عقد التسعينيات من القرن العشرين أيضاً إقناع الحلفاء الأوروبيين بالالتزام بالعقوبات المفروضة على إيران. حيث ان الإدارة الأمريكية تسند بشكل كبير على التعاون الإقتصادي مع الدول الأوروبية. (Ray and Suzanne, 2011: P1297)

وقد باءت جهود الرئيس كلينتون بجر الدول الأوروبية إلى خطة العقوبات الأمريكية بالفشل. وعليه أصدر كلينتون أمرين تنفيذيين - الأمر التنفيذي 12957 (مارس 1995)، الذي حظر الاستثمار الأمريكي في قطاع الطاقة الإيراني، والأمر التنفيذي 12959 (6 مايو 1995)، الذي

يحظر التجارة مع الولايات المتحدة والاستثمار فيها. بعد هذه الأوامر، تبنت الولايات المتحدة قانون العقوبات على إيران وليبيا في عام 1996 والذي استهدف بشكل واضح الاقتصاد الإيراني وهذا أضر بجميع الشركات غير الأمريكية التي لم تلتزم بهذه العقوبات. حيث اقرت الولايات المتحدة الأمريكية بمعاينة أي شركة استثمرت أكثر من 20 مليون دولار أمريكي في قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما استهدف الأمريكيين مثل الشركات غير الأمريكية (Kozhanov,2011: p164)

واستمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بانتهاج سياسة الحظر ضد جمهورية إيران الإسلامية ، (الموسوي، 2018: 95) وزادت هذه العقوبات في عهد الرئيس باراك أوباما، حيث بدأت الإدارة الأمريكية في بداية عام 2010 بحشد الدعم الواسع بهدف زيادة الضغط على إيران وبحلول صيف 2010 اخذت مآ هذا السياسة تؤتي ثمارها من خلال تكثيف الجهود الدولية للضغط على إيران بقصد ابطاء التقدم في المجال النووي عن طريق فرض عقوبات اقتصادية وهجمات الكترونية إلا ان مثل هذه العمليات لم تستطع ايقاف برنامج إيران النووي إلا انها اكتسبت الجهود الدولية ، وفي هذا السياق عملت العقوبات التي اقرتها الامم المتحدة في حزيران 2010 بالاضافة إلى العقوبات الاحادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الإتحاد الأوروبي واستراليا واليابات وكوريا الجنوبية والتي أصبحت أكثر تأثيراً من العقوبات الأولى وقد عملت هذه العقوبات على خلق مشكلات اقتصادية وعملت على تأخير برنامج إيران النووي وقد كان للعقوبات الأمريكية والاممية اثر كبير على الاقتصاد الإيراني وعلى التبادل التجاري مع العالم، فقد خضعت إيران إلى حظرٍ شبه كامل للتبادل التجاري، باضافة إلى تجميد أصولها بالخارج ووقف تعاملاتها المالية من خلال البنوك العالمية، كما تم تخفيض صادراتها النفطية حيث كانت تصدر 2.5 مليون برميل يومياً في عام 2011م، وتراجعت صادراتها النفطية لتصل إلى 1.2 مليون برميل يومياً نتيجة العقوبات

الشديدة المفروضة عليها) وقد الحق هذه العقوبات خسائر فادحة في الاقتصاد الإيراني كما ان معدل التضخم ارتفع بشكل كبير ليصل إلى 40% هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية والوقود على وجه الخصوص وكل ذلك أسهم في انخفاض الناتج المحلي بنسبة 20%، وارتفاع معدّل البطالة إلى 10.3 وقد انعكست هذه الآثار السلبية على البرنامج النووي الإيراني (آل سعد ، 2018 : 20)

ووفقاً لأراء بعض المسؤولين والخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية فان العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران تعمل على إبطاء التوسع في البرنامج النووي: وتبطئ من تمدد برنامج إيران النووي بما في ذلك انتاج أجهزة الطرد المركزي.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيال برنامجها النووي، فمن المعروف ان السياسة الأمريكية قبل قيام جمهورية إيران الإسلامية في عام 1979 كانت داعمة لإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، إذ ان شاه إيران كانت تدير في الفلك الأمريكي وقد حققت الدراسة أهدافها من خلال فصولها والإجابة على أسئلتها كما أثبتت الدراسة فريتها التي نصت على اثر السياسة الخارجية الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني من خلال العقوبات التي فرستها على إيران ومحاولة التأثير على بعض دول العالم في مقاطعة جمهورية إيران الإسلامية مما تسبب في ابطاء انجاز الملف النووي الإيراني

السؤال الأول: ما المرتكزات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية في ظل البرنامج النووي الإيراني؟

أجابت الدراسة على السؤال الرئيسي فقد ناقشت الدراسة عبر فصول الدراسة أهم وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية فضلا عن مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، كما ان الدراسة وجدت ان السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تحكمها المصلحة الأمريكية وان لهذه السياسة ثوابت ومرتكزات والتي تتمثل في نحجيم قدرة جمهورية إيران الإسلامية النووية والمحافظة على امن الكيان الصهيوني ومحاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والابقاء على تدفق الطاقة للولايات المتحدة وحلفائها، والهيمنة على العالم وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحديثي وعلوان 2019 ودراسة المنندی 2019 ودراسة بن عتيقة 2018.

السؤال الثاني: ما مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال لقاء الضوء على مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف خمسينات القرن العشرين وحتى قيام الثورة لاسلامية لم يواجه أي نوع من التحديات بل لقي دعماً مستمراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية إلا أن الأمور انقلبت رأساً على عقب فقد قاطعت الولايات المتحدة وبقية الدول الأوروبية ووقفت دعمها للبرنامج وكان للبرنامج دوراً بارزاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العدائية بعد عام 2002 وقد حاولت الإدارات الأمريكية على مختلفها وسائل وأدوات في سبيل ثني جمهورية إيران الإسلامية عن نشاطاتها النووية وباعت هذه الجهود بالفشل. وقد واجهت جمهورية إيران ضغطاً اقتصادياً دولية واسعة النطاق لإقناع إيران بالموافقة على قيود صارمة على البرنامج.

السؤال الثالث: ما الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني؟

اجابت الدراسة على هذا السؤال من خلال استعراض للاتفاقيات والمعاهدات الدولية تحكم البرنامج النووي الإيراني وقد بينت الدراسة ان إيران وقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية والمتكثلة في معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، في عام 1968 وحظر انتشار التجارب النووية وحظر الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). الموقعة في 15 تموز من عام 2015.

السؤال الرابع: ما طبيعة المواقف الدولية والاقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

تمت الإجابة على السؤال من حيث عرض هذه المواقف فقد تباينت المواقف الدولية بخصوص البرنامج النووي الإيراني، إذ ان الموقف الأمريكي يرفض بتاتا امتلاك إيران للأسلحة النووية وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية اجهاض البرنامج النووي الإيراني من خلال سيناريوهات متعددة

تمثلت في العقوبات والعزلة الدولية والخيار العسكري الذي لم يلاقي تشجيعاً من المؤسسات الدستورية الأمريكية. أما الموقف الأوروبي وعلى الرغم من اتفاقه مع الموقف الأمريكي إلا أنه يفضل اللجوء إلى الحل السلمي من خلال المفاوضات ويعارض انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي أما الموقعين الروسي والصيني فكلاهما مواقف داعمة لإيران مع عدم رغبة الدولتين بفرض عقوبات على جمهورية إيران الإسلامية، فضلاً عن عدم رغبة البلدين في امتلاك جمهورية إيران للسلاح النووي. كذلك تباينت المواقف الإقليمية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني حيث أن الموقف الإسرائيلي والذي يكن العداء لجمهورية إيران الإسلامية يعارض ويحرض على ضرب المنشآت النووية الإيرانية ويهدد بقيامه منفرداً في ذلك. بينما اتسم الموقف التركي بالاعتدال أما مواقف دول الخليج العربي فقد جاءت متباينة من موقف معارض كموقف السعودية والإمارات والبحرين إلى مواقف معتدلة كموقف سلطنة عمان وقطر والكويت. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Anak, 2020, ودراسة العتيبي 2012.

السؤال الخامس: ما السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

تمت الإجابة على السؤال من خلال استعراض السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني والتي شهدت تغييرات واستمرارية فبعد أن كانت داعمة لإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، اختلفت بعد قيام جمهورية إيران الإسلامية وناصبها العداء منذ البداية وقطعت العلاقات الدبلوماسية منذ عام 1980. وقد انتهجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة ثابتة. وقد اتصفت السياسة الخارجية الأمريكية بالعدا لجمهورية إيران الإسلامية الشدة، فمنذ ثورة 1979 الإسلامية. حدد المسؤولون الأمريكيون بأن جمهورية إيران الإسلامية تشكل تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وقد تمكنت الولايات المتحدة من التأثير على الدول الأوروبية ودول

آخر في تنفيذ العقوبات الاقتصادية على إيران والتي كان من أهمها عدم السماح باستيراد النفط الإيراني مما أدى إلى نتائج سلبية على البرنامج وهاذ عمل على ابطاء التقدم في البرنامج فضلا عن صعوبة الحصول على التمويل والتكنولوجيا النووية وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الخوالة 2013 ودراسة دودين 2019.

الاستنتاجات

- شكل الملف النووي الإيراني أحد أهم قضايا الصراع الأمريكي الإيراني وان امريكا تكيل بمكاليين إذ هناك دول أخرى في المنطقة تمتلك السلاح النووي ولم تقف الولايات المتحدة مثل هذا الموقف معها، كما توصلت إلى ان السياسة الخارجية التركية اتخذت موقفا منحازا إلى إيران من حيث حقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية.
- سارت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة إدارة بيل كلينتون حتى إدارة أوباما على نمط ثابت إلا ان إدارة دونالد ترامب قامت بتغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني عندما اقدمت على الانسحاب من الاتفاقية الشاملة.
- تتمثل أبرز المخاوف الأمريكية من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي هو رفع قدرة الابتزاز لجمهورية إيران الإسلامية، من خلال مهاجمتها للكيان الصهيوني، فضلاً عن تمتعها بإمكانية تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال استهداف حقول النفط في منطقة الخليج العربي.
- شهدت مسيرة المباحثات والمفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مراحل ومحطات مختلفة سواء المفاوضات التي جرت مع جمهورية إيران الإسلامية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أم من مجموعة (1+5).

- توصلت جمهورية إيران مع مجموعة الدول 1+5 إلى توقيع اتفاقية في 15 تموز 2015، إلا ان وصول ترامب إلى سدة الرئاسة اعاد التوتر للعلاقات بعد انسحابه من الاتفاقية، وهذا فاقم الوضع بين الطرفين.
- تباينت المواقف الدولية بخصوص البرنامج النووي الإيراني ، فالموقف الأمريكي والإسرائيلي ترفض بناتا البرنامج النوو الإيراني اما الموقف الأوروبي وعلى الرغم من اتفائه مع الموقف الأمريكي إلا انه يفضل اللجوء إلى الحل السلمي من خلال المفاوضات ويعارض انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفي المقابل بدعم الموقفين الروسي والصيني البرنامج النووي الإيراني، أما الموقف التركي فقد اتسم الموقف التركي بالاعتدال -أما مواقف دول الخليج العربي فقد جاءت متباينة من موقف معارض كموقف السعودية والإمارات والبحرين إلى مواقف معتدلة كموقف سلطنة عُمان وقطر والكويت.
- حققت العقوبات المفروضة على إيران التأثير المطلوب ونتيجة لتدهور الاقتصاد، تعرضت إيران لضغوط شديدة، ثم اضطر القادة الإيرانيون إلى البحث عن حل للخروج من المأزق، وبالتالي قرروا التفاوض.
- ان جميع السياسات والوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة لم تمنع جمهورية إيران الإسلامية من السير قدما في برنامجها النووي وتطالعا الانباء اليومية باجراءات جريئة تقدم عليها جمهورية إيران الإسلامية ضاربة بعرض الحائط كل التهديدات الاقليمية والأمريكية.
- بعد تغيير إدارة ترامب ووصل بايدن إلى سدة الحكم تجري في الوقت الحاضر مفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة لاعادة تنفيذ الاتفاق الذي تم توقيعه في عام 2015.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- ان تعمل جمهورية إيران الإسلامية على اقناع الأطراف الدولية بأن تطوير برنامجها النووي يستهدف استخدامة لأغراض سلمية بحتة.
- على جمهورية إيران الإسلامية الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في محاولة لتغيير مواقف الإدارات الأمريكية.
- ان تعمل جمهورية إيران الإسلامية على محاولة تبديد المخاوف الأمريكية من امتلاكها للسلاح النووي.
- ان تسلك جمهورية إيران الإسلامية سلوكها في المفاوضات الأولى لإعادة الاتفاق النووي الشامل إلى حيز التنفيذ من قبل جميع الأطراف من خلال المفاوضات الجارية حالياً.
- ضرورة محاولة كسب الدول التي تعارض امتلاك جمهورية إيران الإسلامية للطاقة النووية السلمية والتكيز على دول الجوار وطمأنتهم.
- ضرورة تدعيم مواقف الدول الدولية والاقليمية المؤيدة للموقف الإيراني حيال البرنامج النووي الإيراني.
- محاولة بناء علاقات قوية مع دول الجوار وعلى الاخص دول مجلس التعاون الخليجي العربي وعدم التخل في الشؤون الداخليه لهذه الدول.
- ضرورة بناء علاقات قائمة على أسس الاحترام المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية واللجوؤ إلى حل القضايا المتنازع عليها باستخدام الوسائل السلمية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المعاجم والاتفاقيات

القاموس المحيط للفيروزآبادي 1415 هـ .

صليبا، جميل (1982)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

موسوعة العلوم السياسية 1994، منشورات جامعة الكويت، المجلد الأول ص 102

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ثانياً الكتب

أبو شعير فرح الزمان (2014). العلاقات الإيرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حل الضرورة
مركز الجزيرة للدراسات 201.

احمد إبراهيم محمود (2005). البرنامج النووي الإيراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة
ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص182

احمد ابراهيم محمود (2007). الدور الروسي في الازمة النووية الإيرانية، ملف الاهرام
الاستراتيجي، القاهرة، مركز الاهرام الرقمي.

الشيشا □، مراد بطل (2012). تنظيم القاعدة الرؤية □يوسياسية والاسد □اتيجية والبنية
الاجت □عية ... مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسد □اتيجية.

أنور محمد فرج (2007). النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ظل النظريات
المعاصر مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية

بركات، نظام (2012). مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها. عمان: مركز
دراسات الشرق الأوسط

بوقةرة حسين (2013) السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والتجاهات النظرية
للتحليل) الجزائر: دار هومه، 2013.

بوقارة حسين (2013)، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية
للتحليل الجزائر: دار هومه،

الجازي، ممدوح بريك محمد (2016). النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء تحولات
السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 - 2011، الأكاديميون للنشر والطباعة، عمان -
الأردن.

جنيفر كنيبر (2009) الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية، دراسات عالمية، العدد 88،
مركز الإمارات.

الراوي رياض (2006). البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط، الاوائل
للنشر والتوزيع ط1، دمشق.

رحي مصطفى عليان (2001). البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته: بيت الافكار
الدولية، عمان.

الرشدان عبد الفتاح ا ورنما الخماش (2017). تركيا والبرنامج النووي الإيراني وحدود الاتفاق
والاختلاف (2002-2016) المركز العربي للدراسات والأبحاث.

الرشدان عبد الفتاح علي سالم (2015) الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية،
مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

رينتشارد نيكسون (1995). ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،

زايد عبيد الله مصباح (1999). السياسة الخارجية. دار التالة، طرابلس.

زهرة، عطا محمد (2015). البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونه للدراسات، بيروت

سامور، جاري (2006). مواجهة التحدي النووي الإيراني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية

ستار جبار علاي (2009) البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سلسلة كتب
بيت الحكمة العراقي، بغداد

سليم محمد السيد (1989). تحليل السيادة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة

- سليم محمد السيد (1997). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،
- سليم، محمد السيد (2002). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة.
- السهي، عبد الله محمود (2014). رؤية استراتيجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- شاهرام تشوبين (2007). طموحات إيران النووية ، طبعه اولى ترجمة بسام شيحا ، الدارالعربية للعلوم ناشرون ،بيروت.
- شفيق محمد (1998). البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية.
- طشطوش، هائل عبد المولي (2010) مقدمة في العلاقات الدولية، عمان - الأردن.
- عامر، كامل أحمد (2007). موقف الترويك الأوربية من البرنامج النووي الإيراني، بغداد: مركز الدراسات الدولية.
- عبد السلام، محمد (2008). الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة.
- عبد الشافي عصام (2004). أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات، التطورات، السياسات، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- عبد المنعم محمد نورالدين (2009) النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد المنعم محمد نورالدين (2009). النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص10.
- عبود مصطفى عبود (2007) صدام حسين، ط 1، الجيزة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- عتريسي طلال (2006). الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط، بيروت: لبنان، دار الساقى،

- العقابي، علي عودة (2010). العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الاصول والنشأة، العراق.
- العكلة وسام الدين (2013). تحدي نووي إيراني حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية واقع برامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر،
- العكلة وسام الدين (2012). الغموض النووي الإيراني، حلقة من حلقات الحرب النفسية الدائرة بين إيران والدول الغربية.
- عليان محمود عليان. (2017). العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
- عمر الحسن (2004). البرنامج النووي الإيراني، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- العنكي، طه حميد حسن والعقابي نرجس حسين زاير (2015) اصول البحث العلمي في العلوم السياسية منشورات ضفاف دار الأمان.
- فرغلي هارون (2006) الإرهاب العولمي وانهايار الامبراطورية الأمريكية، دار الوافي للطباعة والنشر، القاهرة.
- فنانان الغريب (2008). مأزق الإمبراطورية الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- قبسي، هادي (2008) السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظة الجديدة. ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- قليج بوغرا كئاتو حسن يوجل (2018). السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الاتفاق النووي رؤية تركية مركز سيتا، تركيا.
- محمود حجازي محمود (2005)، حيازة إستخدام الأسلحة النووية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة: مطبعة العشري.
- محمود، إبراهيم أحمد (2005). البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. ط 1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مقلد اسماعيل (1985). الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. ط 1، بيروت: مؤسسات الابحاث العربية.

- مقلد اسماعيل (1987) نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت
- مكسيم لوفافير (2015). السياسة الخارجية الأمريكية ترجمة: حسين حيدر الناشر عويدات للنشر والطباعة -بيروت الطبعة: الأولى.
- الموساوي عبد الحميد العيد (2015). العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما. مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
- النعمي لقمان عمر (2008). التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية لحزب العدالة والتنمية، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ص107.
- هادي قبسي (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة بيروت: الدار العربية للعلوم.
- هاكان يافوز (2000). العلاقات التركية-الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- هلال، علي (1989). أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، دراسات الوحدة العربية، بيروت،

ثالثاً: الرسائل والاطروحات

- احمد يوسف احمد (2008) " ما الذي يجري في الشرق الأوسط "؟ موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- البحيري، ولاء (2010). دور المفاوضات في إدارة الازمة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة
- حسام، ابراهيم (2016). التوجهات المحتملة للسياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط، المستقبل للابحاث والدراسة المتقدمة
- حمدوش رياض (2012). تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية ، جامعة مستوري، قسنطينة
- الخزاعلة نمر فهد أحمد (2014). "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة،

- الحوالدة، هاشم أجريد (2013). السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012). رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- ريتشارد نيكسون (1995). ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد الهادي، حسين (2011). البرنامج النووي الإيراني وانعكاسات على الأمن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- العتيبي عبدالله سعد (2012). الأزمه الأمريكيه الإيرانيه وانعكاساتها على امن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حاله (2011/1997)، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط.
- العلكة وسام الدين (2012). الغموض النووي الإيراني، حلقة من حلقات الحرب النفسية الدائرة بين إيران والدول الغربية.
- غربي مريم (2013). السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران: دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- فرحاني عمار، وقمادي، نوال (2016). الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعوديه، رسالة ماجستير منشوره، جامعة العربي التبسي /تبسه، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- قاسم أمينة (2014). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة، رسالة ماجستير، جامعة الجبلبي بونعامه خميس مايانة، الجزائر.
- القرم، امنة (2007). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وازمة الملف النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- لوصيف عبد الوهاب (2013). "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني"، رسالة ماجستير، جامعة لخضر باتنة، الجزائر.
- مصطفى، مروة (2007). أثر احداث للحادي عشر من سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية.

المطيري، عبد الله (2011). امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

ندين الخريشي (2013). أثر المشروع النووي على السياسة الخارجية الإسرائيلية 2001-2012، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.

الهبيدة، فلاح سعد مجبل (2012). البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية 2003-2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

وثام محمود سليمان (2012). التوظيف السياسي للارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة.

رابعاً: الدوريات

ابن نامي، سعد (2012). "الملف النووي الإيراني بين العقوبات الغربية والتهديدات الإسرائيلية"، الأردن: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 59، المجلد 16، ص 91-93.

أبو الفضل، محمد (2003). هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد، 30 مجلد، 4.

أبو ناصر عدنان (2010) "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب"، مجلة الوحدة الإسلامية العدد، 101.

أحمد سيد أحمد (2017). قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث،

آل سعد، عائشة (2018). محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 29-نوفمبر.

ايمن يوسف (2008). إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأبحاث، مجلد 9 عدد 11 ص 149-

- البازي، محمود (2018). أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض *مجلة مدارات إيرانية* العدد الأول.
- بني ملحم غازي صالح والصمادي فايز عبد المجيد (2009). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)، *مجلة المنارة*، مجلد 15 عدد 3
- جنيفر كنيبر (2009). الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية، *دراسات عالمية*، العدد 88، مركز الإمارات.
- حيدر علي حسين (2013) فاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الإقليمية *مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية*، مجلد 3 عدد 4
- خالد، جمال (2018). السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة ترامب / *مجلة العلوم السياسية*، مجلد 3 عدد 7
- دودين، هالة (2019). السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني "2000-2019"، *مجلة النهضة*، مجلد 14 عدد 2
- راشد، سامح (2010) الملف النووي الإيراني ... تفاعلات بلا تقدم، *السياسة الدولية*، العدد، 179 المجلد، 45ص126
- زروقه اسماعيل (2017). الاتفاق النووي في الاستراتيجية التركية، *مجلة الفكر*، عدد 15 حزيران
- عبد المنعم محمد نور الدين (2005) "النشاط النووي الإيراني، النشأة، والتطور المستجدات السياسيـه"، *سلسلة قضايا إيرانية*، العدد السابع، (مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة).
- العبيدي سمر عبد الستار (2012)، إيران وأوروبا والملف النووي الإيراني، *الملف السياسي، مركز دراسات دولية*، جامعة بغداد، عدد 1 أيار.
- عتيقة بن يحي (2018). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، مجلد 4 عدد 2 ص ص 244-259
- عمرو عبد العاطي (2018). أمريكا. إيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 214.

- الغالب علي (2020). *القدرات إيرانية العسكرية التقليدية*، دراسات خاصة لموسوعة الرشيد.
- غربي، هية (2018). *إيران دبلوماسية التقارب الأوروبي، مجلة مدارات إيرانية*، العدد الأول.
- الغنيمي عبد الرؤوف (2018). "مواقف وخيارات القوى الكبرى الحليفة لإيران"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 214.
- لاند نيكولاس مارتين (2009). *واشنطن طهران وإستراتيجية اليد الممدودة للرئيس أوباما*، *مجلة العلوم السياسية*، العدد (38-39)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- محمود احمد ابراهيم (1998). *البرنامج النووي الإيراني: التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية*، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة عدد 131.
- المهداوي، مثنى (2018). *العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي*، *مجلة النهرين* أ العدد 6
- همام سامح (2007). *الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة امن الخليج، مختارات إيرانية*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام العدد 76.
- النعيمي نوري (2008). *البنوية العصرية في العلاقات الدولية*، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، العدد 99، 2871

خامسا: المراجع باللغة الانجليزية

- Adam Tarock (2016) *The Iran nuclear deal: winning a little, losing a lot* **Third World Quarterly** Volume 37, - Issue 8
- Anak Agung Banyu Perwita(2020) *U.S. Foreign Policy Towards Iranian Nuclear Threat from Bill Clinton to Donald Trump Administration* **Insignia Journal of International Relations** Vol. 7, No.1, pp, 17-44
- Ariyawansa, H.L.R. (2017). *The US policy towards Iran's Nuclear Enrichment*. 1st International Studies Students' **Research Symposium-2017** (ISSRS 2017) ,Department of International Studies, Faculty of Social Sciences, University of Kelaniya, Sri Lanka. p.25.

China's Five Principles for a Comprehensive Solution of the Iranian Nuclear Issue, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 19/2/2014. (A: 10/9/2015)

Dabbous Aldasam(2013), **Relations Between the U.S. and Iran. Master**, U.S. Army War College
Garver, JW (2013) China–Iran relations: cautious friendship with America’s nemesis. **China Report** 49(1): 69–88

Hill.Christopher (2003 *The Changing Politics of Foreign Policy*) Hampshire, UK: Palgrave Macmillan, .

Irisn Marian, Elue Frank. (1995)U. S. Foreign Policy, (New York Chicago Sanfranseiseco Atinta),

Joseph Cirincione, Jon Wolfsthal and Miriam Rajkumar,(2005) "Iran," in *Deadly Arsenals: Nuclear, Biological, and Chemical Threats* (Washington, DC, Carnegie Endowment for International Peace, 2005), p. 298

Karakaya , M.(2013) **Iran’s Nuclear Programme and Its implication on International Security**, MSC, Dokuzeylul University , Turkey

Katzman Kenneth & Kerr, Paul (2018) Iran Nuclear Agreement and U.S. Congressional Report.

Kenneth Katzman(2019) **Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options**, CRS.

Kenneth Katzman, (2014)«Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, **Congressional ResearchService**» ,.

Kenneth Katzman,Kathleen J. McInnis &Clayton Thomas (2020) U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, **Congressional Research Service**

Kerr,Paul (2009) Iran’s Nuclear program :Status ,**Congressional Research Service**

Kibariglu Mustafa (2007) Iran’s Nuclear Ambitions from a Historical Perspective and the Attitude of the West **Middle Eastern Studies**, Vol. 43, No. 2, ,

- Kozhanov Nikolay A. (2011) U.S. ECONOMIC SANCTIONS AGAINST IRAN: UNDERMINED BY EXTERNAL FACTORS , **Middle East Policy** , Vol 18 No.
- Lal, Shohan (ed), 2006, **Perspectives on current Affairs**, New Delhi: Natraj Publishers, Publication Division, Dehradun.
- Matthew Kroeni (2018) The Return to the Pressure Track: The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal, *Diplomacy & Statecraft*
- McCain, Chase,(2015) "The History of US-Iran Relations and its Effect on the JCPOA Negotiations"**Independent Study Project (ISP) Collection**. 2241.
- Milner HV , Tingley D (2015)The domestic politics of American foreign policy
American foreign policy books.google.com
- Naji Saeid & Jayum A. Javan(2011), US-Iran Relations in the Post-Cold War Geopolitical Order, **Asian Social Science** Vol. 7, No. 9;
- Nazir Hussain (2015) ‘US-Iran Relations: Issues, **Challenges and Prospects**’ **Policy Perspectives**, vol.12, no.2, 2015, pp.29-47.
- Paul K. Kerr and Kenneth Katzman (2019)Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit
African Journal of Law, Political Research and Administration Volume 2, Issue 2.pp. 1-15
- Robert Einhorn, R. N. (2019).**Constraining Iran's Future Nuclear Capabilities**. Retrieved April 30,2021, from Brookings University:
https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2019/03/FP_201903_21_nuclear_capabilities_WEB.pdf
- Paul K. Kerr and Kenneth Katzman (2019)Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit
African Journal of Law, Political Research and Administration Volume 2, Issue 2.pp. 1-15
- Sagan, S. (2006) How to keep the Bomb from Iran *Foreign affairs*, Vol 100 No. 163
- Sahimi Muhammad. (2004)“Iran’s Nuclear Program, Part-V” *Payvand’s Iran News*, December 22,

Sahimi, M (2004). Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, Online Article, Payvand Iran News.

Samuel-Azran, Amit Lavie-Dinur and Yuval Karniel (2013) Narratives used to portray in-group terrorists: A comparative analysis of the Israeli and Norwegian press, **Media, War & Conflict**, Vol. 8(1) 3–19

Pieper, Moritz Alexander (2015) Perspectives on the Iranian Nuclear Programme: Analysing Chinese, Russian, and Turkish Foreign Policies. Doctor of Philosophy (PhD) thesis, University of Kent, Brussels School of International Studies

Quillen Chris (2002) Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and possible future , **Middle East Review of International Affairs**, vol6 No.

سادسا: المواقع الالكترونية

معتز قطب، "إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني الجزء الأول"، متاح على الرابط، <http://group73historians.com>

الشايخ خالد(2018) كيف سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي على امن الخليج، على الرابط الاتي: <http://raseef22.com/politics/>

الصمادي فاطمة (2018) "بعد انسحاب أمريكا: مستقبل الاتفاق النووي الإيراني رهن بكفاءة الإجراءات الأوروبية"، متاح على الرابط، <http://studies.aljazeera.net>

عزت عبد الواحد سيد(2013) البرنامج النووي الإيراني .. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط الاتي: <http://www.Moheet.Com>

نزار عبد القادر (2016): برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 7 يوليو <http://cutt.us/QJWTR2016>.

Pollack, Kenneth M.. (2012) Security in the Persian Gulf: New Framework for the Twenty-first Century. Brookings Middle East http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2012/6/middle-eastpollack/middle_east_pollack.pdf. Accessed on 24 March 2021

Sahimi, Muhammad. (2004) Iran's Nuclear Program. Part V." **Payvand's Iran News**.
<http://www.ayvand.com/news/04/dec/1186.html> (accessed Jan. 23, 2021).

Wang Yi (2015) Raises Four-point Proposal on Negotiation on Iranian Nuclear Issue, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,
www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/jks_665232/jkxw_665234/t1129941.shtml

Harold Pachios,(2015)Let's look at China's role in the Iran nuclear deal, The Hill,
 21/8/2015. (A:10/9/2015)
<http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/251657-lets-look-at-chinas-role-in-the-iran-nuclear-deal>

Sahimi, Muhammad. (2004) Iran's Nuclear Program. Part V." **Payvand's Iran News**.
<http://www.ayvand.com/news/04/dec/1186.html> (accessed July 23, 2020).

خالد هاشم محمد (2019) الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، من خلال الرابط
<https://bit.ly/3jyGqJ1> التالي: